# قاسيون

العدد 440
السبت 13 شباط 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (12.380.360) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)




الأنباء تتحدث عن اتفاق تم بين «الحوثيين» وصنعاء، فهل تضع «حرب صعدة» فعلياً وللأبد أوزار ستة أشهر من عمر أحدث نسخة لها، أم أن لدى الإدارة الأمريكية وأجهزتها الاستخباراتية العسكرية رأياً آخر..؟

## الافتتاحية

# المواجهة على جبهتين..

الوضع المتوتر في المنطقة الممتدة من باكستان إلى اليمن مروراً بإيران وصولاً إلى سورية ولبنان، والذي لم تشهد الحقبة الماضية مثيلاً له باتساعه وعمقه، هو في نهاية المطاف انعكاس للأزمة الاقتصادية العميقة التي يعانيها النظام الرأسمالي العالمي، وخاصةً طليعته الإمبريالية الأمريكية.. أي أن هناك علاقة خطية مباشرة بين الأزمة العالمية ومستوى التصعيد في التوتر في منطقتنا الواسعة..

والسؤال هو: إلى أين؟ كل المؤشرات تشير إلى أن الأمور تسير نحو التصعيد التدريجي المستمر في كل هذه المنطقة.. وهذا الأمر طبيعي إذا عرفنا أن الأزمة نفسها لا تسير نحو الحل على المستوى العالمي، بل هي تسير نحو مزيد من التعقيد على كل المستويات الاقتصادية، المالية، والأهم الاجتماعية..

لذلك كان رد الفعل السوري على السلوك الإسرائيلي والتصريحات العنترية للمسؤولين الإسرائيليين طبيعياً، وفي مكانه، ولقي تجاوباً شعبياً واسعاً.. وخاصة حول الإشارة إلى أن الحرب ستكون هذه المرة شاملة إذا تم الاعتداء على أي طرف. وهذا الارتياح رافقه بآن واحد سؤال مشروع: هل كل الإمكانات الداخلية معبأة فعلياً بالاتجاه الذي يخدّم الموقف السياسي السوري؟ وخاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المواجهة إذا حدثت هذه المرة فلن تكون كسابقاتها، أي أنها ستكون أقسى وأصعب وأكثر تدميراً..

وبالتتابع، يفترض السؤال الأول، سؤالاً ثانياً: هل السياسات الاقتصادية الجارية وآثارها الاجتماعية تخدم منطق المواجهة، أم تضعفه موضوعياً؟!.

إن جميع الوطنيين المخلصين يريدون ألاّ تكون هنالك أية ثغرة في الوضع الداخلي السوري، تسمح للعدو بالاستفادة منها في المعركة الكبرى التي تدق الأبواب، فهل الوضع كذلك؟ وهل الثغرات الموجودة هي قدر لا رادّ له؟ أم أن الإمكانية والوقت مازالا متاحين لسد هذه الثغرات وتجاوزها؟..

إن السياسات الاقتصادية المتبعة لا تلاقي ارتياحاً لدى الأكثرية الساحقة من السوريين، وهي تلاقي حين صياغتها وتنفيذها ممانعة من المجتمع، ولكن هذه السياسات تتقدم بالتدرّج البطيء نحو إضعاف قطاع الدولة ودور الدولة في الحياة الاقتصادية- الاجتماعية، وتبين أن لديها ما يكفي في جعبتها من أساليب التفافية للوصول إلى أهدافها تحت مسميات مختلفة..

فإذا كان من غير الممكن الخصخصة المباشرة، فليكن الأمر بشكل غير مباشر عبر تراجع دور الدولة الاستثماري وعبر الدخول إلى ساحاتها السابقة الاستراتيجية، وخاصة في البنى التحتية، تحت أسماء الاستثمار والاستئجار، وحتى التطوير.

ومع أن الوقائع لم تثبت حتى الآن فائدة هذه السياسات بانعكاسها على الأرقام الإجمالية المتعلقة بالنمو والفقر والبطالة، بل العكس هو الصحيح، إلاّ أنها مستمرة، والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه الآن: هل وصلت هذه السياسات إلى نقطة اللاعودة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي نتائجها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؟

**. اقتصادياً**: قولاً واحداً، لم تقوّ هذه السياسات منعة البلاد والدولة حتى الآن، ولن تقوّيها، في ظل المخاطر الكبرى التي تهدد المنطقة والبلاد.. فهل ننتظر المواجهة كي نكتشف ذلك، مع كل ما يحمله هذا الأمر من مخاطر على صمود البلاد ومقاومتها؟ أم يجب مراجعة هذه السياسات فورا بحزم وجرأة؟

إن هذا الأمر إذا لم يتم الآن، فهو سيفتح المستقبل أمام احتمالين لا ثالث لهما: **الأول**: ضرورة مواجهة هذه السياسات خلال المواجهة نفسها، لأنها لا تتفق عضويا معها، وستكون عائقاً أمامها، وفي ذلك وقت ضائع.. **والثاني**: أن تستطيع هذه السياسات موضوعيا إضعاف قدرة البلاد على المواجهة، وبالتالي تكون قد خلقت المناخ والظروف الضرورية لتغيير موقع سورية على خارطة المواجهة، وهو ما يريده العدو عمليا.

**. اجتماعياً**: نتائج هذه السياسات الضاغطة على المستوى المعيشي للجماهير الشعبية، والتراجع المستمر له والمترافق مع أزمات نوعية في كل المجالات، يضعف موضوعيا لحمة المجتمع، ويضر الوحدة الوطنية السلاح الأهم في المواجهة.. إن الشعب السوري الذي يدعم سياسات بلاده الوطنية لا يستحق أن يُعامَل على المستوى الاجتماعي بالشكل الذي يجري في السنوات الأخيرة.. والأكيد كما تثبت تجربة البلاد التاريخية، أن موقف الشعب الوطني غير مشروط، ولكن النتائج الاجتماعية للسياسات الاقتصادية تنهك وترهق قطاعات واسعة من الناس.. ويزداد الاستياء بينهم في وقت نحن بأمس الحاجة فيه إلى تعبئة كل القوى باتجاه المعركة الوطنية الكبرى..

**سياسياً**: السؤال الأخطر والأهم هو: كم تستطيع البنية السياسية القائمة، التي صُمّمت لا لتخدّم سياسات اقتصادية كالتي يجري تطبيقها، كم تستطيع الصمود في ظل التغييرات البنيوية الجارية في الاقتصاد السوري وانتقال مركز الثقل بالتدريج إلى أيدي قلة قليلة من رجال الأعمال الكبار ومن لف لفهم من الفاسدين الكبار؟!.

ويمكن أن نطرح السؤال بشكل آخر: إلى أي مدى سيتعايش رجال الأعمال هؤلاء وحلفاؤهم مع هذه البيئة السياسية التي لا تروق لهم من حيث منطقها وجذورها وتربيتها؟!

وإذا انتقل مركز ثقل الثروة إليهم، ماذا هم فاعلون؟ وهل يمكن الركون إليهم، هؤلاء الذين أوطانهم في جيوبهم وحيث حساباتهم البنكية التي يتكدّس معظمها في البنوك الأجنبية؟.. كم هي صحيحة اليوم الحقيقة القديمة التي تقول إن الرأسمال لا وطن له؟.. فكيف بالرأسمال الكبير في ظل السوق الواحدة التي تسيطر عليها الإمبريالية العالمية وخاصة الولايات المتحدة والصهيونية؟.. أين هي مصالح هذا الرأسمال الكبير الذي يراعي البعض مشاعره ورغباته ضاربا عرض الحائط بمصالح الناس البسطاء الذين يكوّنون العمود الفقري للصمود والتصدي؟!..

إن التطور الواقعي والموضوعي للأوضاع يدفعنا إلى أن نقول: إن المواجهة يريدها العدو المحكوم بأزمته، والانتصار عليه شرطه الضروري الوحيد الاعتماد الحقيقي على أوسع الجماهير الشعبية، بتنفيذ سياسات تضمن مصالحها الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية، وفي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن..



# إضرابات في اليونان احتجاجاً على التقشف



لبى الآلاف من موظفي قطاع الدولة في اليونان، يوم الأربعاء، دعوة نقابتهم إلى الإضراب احتجاجا على تدابير التقشف التي أعلنتها الحكومة الاشتراكية الديمقراطية لإخراج البلاد من أزمة مالية غير مسبوقة. ودعت نقابة «اديدي» منتسبيها إلى التعبئة ضد «التضحيات غير العادلة وغير المجدية» التي تنص عليها الخطة الحكومية للخروج من الأزمة والتي تتضمن تخفيض أجور الموظفين الفعلية ووقف التوظيف وإلغاء الامتيازات الضريبية.

وتظاهر الموظفون المنتسبون إلى النقابة التي تعد قرابة ٣٠٠ ألف عضو في وسط أثينا وفي سالونيكي كبرى مدى شمال اليونان. ودعت جبهة الكفاح النقابي المنبثقة عن الحزب الشيوعي أعضاءها للانضمام إلى الحركة.

الإضراب الذي لم يشمل المواصلات في المدن، ضم موظفي الوزارات وأجهزة الضرائب ومراكز الشرطة والبلديات فضلاً عن المعلمين. وانضم إلى الإضراب أيضا المراقبون الجويون حيث ألغت شركتا الطيران اليونانيتان اوليمبيك وايجيان كل رحلاتهما بعدما قربتا مواعيد رحلاتهما انطلاقا من اليونان مساء الثلاثاء.

كذلك خفضت الهيئة الوطنية للسكك الحديد عدد رحلات قطاراتها على الخطوط الداخلية بسبب وقف الاتحاد الوطني للسكك الحديد العمل لمدة تسع ساعات، في حين تعمل فرق طبية محدودة في المستشفيات لمعالجة الحالات الطارئة.

# هل تلبي بكين دعوة ضباطها لضرب واشنطن اقتصادياً؟

في سابقة هي الأولى من نوعها، اقترح ضباط كبار في الجيش الصيني أن تعزز بلادهم الإنفاق الدفاعي وأن تجري تعديلات على نشر القوات الصينية وأن تدرس احتمال بيع السندات الأمريكية لمعاقبة واشنطن على أحدث صفقة أسلحة لتايوان، وهو اقتراح في حال تبنيه وتنفيذه يحمل في طياته توجيه ضربة شبه قاضية للدولار الأمريكي كعملة عالمية، بعد تعويمه وإغراقه دوليا.

وجاءت تلك الدعوات للقيام بانتقام واسع النطاق رداً على اعتزام الولايات المتحدة بيع أسلحة لتايوان على لسان ضباط في جامعة الدفاع الوطني الصينية وأكاديمية العلوم العسكرية في مقابلات مع مجلة «أوتلوك ويكلي» وهي مجلة تصدرها وكالة شينخوا الصينية الرسمية.

وظهرت المقابلات مع الميجر جنرال زهو تشينخو والميجر جنرال لو يوان والسينيور كولونيل كي تشونكيا و في عدد المجلة الصادر يوم الاثنين.

ولا يلعب جيش التحرير الشعبي الصيني أي دور في وضع سياسات الصين الخاصة باحتياطي العملة الصعبة. ولم يقدم المسؤولون في ذلك المجال أي مؤشر على اتخاذ خطوات لبيع سندات الخزانة الأمريكية بسبب صفقة الأسلحة. وهي خطوة من شأنها إحداث اضطراب في السوق والإضرار بقيمة سندات الخزانة التي تملكها الصين.

ومع أن هذه المطالبات التي دعا إليها ضباط الجيش بعيدة عن سياسات الحكومة فهي تشير إلى الضغوط المحلية على بكين من أجل تنفيذ تهديداتها بمعاقبة إدارة باراك أوباما بسبب الصفقة مع تايوان.

وقال لو يوان وهو أيضا باحث في أكاديمية العلوم العسكرية «ينبغي ألا يقتصر ردنا على الشؤون العسكرية. علينا أن نتبنى حزمة إستراتيجية من الضربات المضادة تشمل السياسة والشؤون العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية لمعالجة الأعراض والأصل المسبب لهذا المرض».

وجاءت التحذيرات من جانب جيش التحرير الشعبي بعد أسابيع من التوتر بين واشنطن وبكين بسبب القيود المفروضة على الانترنت والقرصنة والتجارة والخلافات المتعلقة بالعملة واعتزام أوباما عقد اجتماع مع الدلاي لاما الزعيم «الروحي» للحركة الانفصالية في الصين.

وكانت الصين قد انتقدت الولايات المتحدة بسبب اعتزامها بيع تايوان أسلحة بقيمة ٦.٤ مليار دولار كشف عنها في أواخر كانون الثاني. وأعلنت بكين أنها ستعاقب الشركات الأمريكية التي تبيع أسلحة لتايوان التي تعدها بكين إقليما صينيا انفصاليا.

## بصراحة

### ماذا بعد انعقاد المؤتمرات النقابية؟

■ عادل ياسين

يتوالى انعقاد المؤتمرات السنوية للنقابات في كل المحافظات، حيث يجري التحضير لها مسبقاً بالتقارير، واللقاءات، وغيرها من الإجراءات التي اعتاد عليها النقابيون، ويكون حصيلة ذاك النشاط المتواتر انعقاد المؤتمر، وتختلف سخونة المؤتمرات تبعاً لفاعلية المداخلين، والموضوعات المطروحة، وطريقة الرد على المداخلات من مسؤولي المؤتمر، والتي تكون غالباً وفقاً للتوجيهات المعممة على النقابات قبل بدء المؤتمرات، والتي تحدد الخطوط العامة للمداخلات التي غالباً لا يتقيد بها المداخلون، ليس لسبب حبهم للمخالفة، بل بسبب تراكم المطالب، والمعاناة بانتقال المطالب من عام إلى عام.

والسؤال المطروح: كيف ينظر العمال لهذه المؤتمرات، من حيث تحقيق مطالبهم، ومن حيث دفاعها عن حقوقهم المكتسبة، وقدرتها على اتخاذ قرارات تلبي طموحاتهم بحياة كريمة؟؟

قد يكون السؤال مجحفاً إذا كان المراد منه مطالبة المؤتمرات بإخراج (الزير من البير) كما يقال، لأن هذه المؤتمرات هي حصيلة عمل ونشاط مستمر بين مؤتمرين، وهي تعكس حجم هذا النشاط وآلية العمل المعمول بها، والنشاط المفترض في صفوف العمال، من حيث تعبئتهم ورفع مستوى وعيهم بحقوقهم ومكاسبهم، وكذلك بالمخاطر المحيطة بمكان العمل، بعد أن وصلت الشركات إلى حالة يرثى لها من حيث الإنتاجية ووضع الآلات والصيانة وغيرها من أمور يكون تأثيرها مباشراً على مصالح العمال وحقوقهم، فحين يكون المعمل والشركة يعملان بنصف طاقتهما الإنتاجية، كما هو الواقع الحالي لمعظم الشركات والمعامل، يخسر العمال حوافزهم الإنتاجية التي كانت في زمن سابق تعتبر جزءاً من الأجر، ويطال التأثير أيضاً الوضع الصحي للعمال، حيث تكون الميزانيات المرصودة لذلك قليلة لا تلبي حاجات العمال من الرعاية الصحية. والتأثير يطال أيضاً النقابات التي يصلها (البلل)، لأن إدارات الشركات لا تحول المبالغ المقتطعة من أجور العمال كاشتراكات نقابية، وهذه النقطة كانت موجودة على جدول عمل اللقاء الذي تم مؤخراً بين الحكومة والنقابات، لأن المبالغ المستحقة للنقابات على الشركات كديون، باتت تؤثر على أداء النقابات في تقديم الخدمات المختلفة للعمال.

إذاً المؤتمرات تطرح العديد من القضايا وهذا مهم، والأهم هو قناعة العمال بفاعليتها، وتلبيتها لمطالب العمال، وتناضل من أجل تحقيقها في ظل الأزمة التي يعيشها العمال من تدني مستوى المعيشة بسبب تدني الأجور وارتفاع الأسعار، فلم يعد العامل يقيم اعتباراً لمشكلة اللباس أو الوجبة الوقائية أو الإجازة الساعية مع أهمية هذه الأمور، فاهتمامه الأساسي منصب على الدور الذي لابد أن تلعبه النقابات من أجل تحسين وضعه المعيشي، بزيادة الأجور الدورية المتناسبة مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، فقد كان هذا المطلب يحتل مراتب متأخرة من المطالب المطروحة في معظم المداخلات، وجرى التركيز على قضايا أكثر أهمية منه، حيث من المفترض أن يكون المطلب الأول ويجري التركيز عليه. إضافة لإصلاح القطاع العام وفقاً للمصلحة الوطنية، وليس وفقاً لمصلحة المنظمات الدولية وممثليهم المحليين.

إن الركون لما يقال بأن «الإمكانيات لا تسمح بتحقيق المطالب، والانطلاق من الممكن في تحقيق ذلك» ليس قولاً صائباً، فالضرورة تقتضي تحسين الوضع المعيشي، والإمكانية تسمح بذلك رغم ادعاءات الحكومة وغيرها في الترويج لمقولة الانطلاق من إمكانيات في تلبية مطالب العمال، وليس من الضرورات، وإلا ماذا يعني تبني اقتصاد السوق الاجتماعي وموافقة النقابات عليه؟ أليس هو تحقيق التوازن في مصالح الطبقات الاجتماعية وخاصة الفقيرة، من خلال التدخل المباشر للدولة وعدم الانحياز لمصلحة الرأسمال والأغنياء.

إن مهمة زيادة الأجور للطبقة العاملة، واتخاذ موقف عملي لمواجهة التحديات على مختلف المستويات، واللجوء للعمل الميداني في الحقل النقابي لمواجهة أي طارئ يهدد مصالح العمال ومواقع العمل هو الموقف المفترض للنقابات، فهل تفعل ذلك؟.

Adel@kassoun.org

---

### في مؤتمر نقابة عمال البناء والأخشاب بدمشق:

# مطالبنا باتت ضرباً من الخيال، وتحقيقها يحتاج لمعجزة!!



**كلمة رئيس مكتب النقابة محمد غسان منصور:**

لقد سعينا في الفترة الماضية في عدة اتجاهات لتحقيق مصالح عمالنا، فقمنا بما يلي:

- رفعنا دعوى قضائية لإلزام الشركة العامة للبناء بالعطلة الأسبوعية يوم السبت، أو تعويض العمال بأجر نقدي.
- تابعنا الشركات من أجل تحصيل الديون، وتم إجراء المطابقات المالية بين المكتب وشركتي الطرق والبناء ، كما تابعنا الترفيعات الدورية للعاملين.
- وأكدنا على واقع الشركات العامة الإنشائية وظروفها الصعبة، وكان همنا بشكل أولي دفع الأجور في أوقاتها، وأكثر من ذلك تقديم الدعم للشركات لتجاوز واقعها.
- ورغم واقعنا المالي، قدمنا إعانات ومساعدات للعاملين في القطاعين العام والخاص بلغت في عام ٢٠٠٩ /١٠٧٥٥٥٣٤/ ل.س، استفاد منها /٩٦٩٣/ عاملاً وعاملة، وبلغ عدد العمال والعاملات والأسر العمالية المستفيدة من خدمات مستوصف النقابة /٢٢٦٥/ عاملاً وعامله.

**مداخلة انتصار الأحمد**

**(شركة البناء- فرع ريف دمشق):**

نؤكد على كل ما جاء في التقرير مع إضافة ما يلي:

١. إعادة تفعيل قرار مجلس الوزراء بإعطاء الشركات الإنشائية /٣٠٪/ من مشاريع الدولة بالتراضي، وخاصة شركتنا وضمن الاختصاص.

٢. تشميل عمال الشركة بمضمون المرسوم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ من حيث إعطاء عطلة يوم السبت لجميع العاملين، وإعطاء طبيعة العمل على الراتب الحالي، وليس على راتب ١٩٧٥، علماً بأننا نتقاضى طبيعة العمل على راتب ١٩٧٥، وليس على راتب عام ١٩٨٥، رغم رفع دعوى عمالية كسبناها ظاهرياً، وخسرناها مضموناً وتنفيذاً.

٣. ننوه بأن بعض الوزراء والمحافظين رفض إعطاء شركتنا مشاريع بالتراضي، رغم موافقة رئيس مجلس الوزراء على ذلك (مدارس محافظة ريف دمشق، مشافي مديرية صحة ريف دمشق).

٤. مازلنا نعاني حتى الآن من عدم توحيد الأنظمة المالية في شركة الساحل مع الأنظمة المالية في شركة البناء، حيث تختلف تعويضات شركة الساحل عن تعويضات شركة البناء.

٥. حتى الآن لم تحل مشكلة صرف المتراكم من الرواتب في فرع ريف دمشق، حيث تم صرف رواتب شهر ٢٠٠٩/١١.

٦. ستعاني الشركة مستقبلاً ليس من نقص السيولة فحسب، بل من نقص العمالة الشابة والمنتجة التي يتم صرفها باسم فائض العمالة.

**مداخلة سامر سالون**

**(الشركة العامة للمشاريع المائية - فرع دمشق):**

آليات الشركة الإنتاجية والخدمية بحالة يرثى لها. وهي آليات قديمة وبحاجة إلى استبدال، وليس الصيانة، لأنها استنزفت على مر السنين من شركاتنا أموالاً كبيرة تعادل سعر الآليات الجديدة وأكثر، لانتهاء عمرها بالمعنى العام، ولهذه الآليات القديمة أثر كبير في تعثر إنجاز مشاريع الشركة، وهذا أمر عام في جميع شركاتنا الإنشائية، والتي يزيد عمر آلياتها عن ثلاثين عاماً.

نطالب الحكومة بإتاحة الفرصة لاستبدال هذه الآليات الإنتاجية بآليات جديدة، ووضع خطة للرقابة الداخلية في كل شركة.

**مداخلة خالد زركلي**

**(شركة الطرق والجسور- فرع مدينة دمشق):**

تعمل الإدارة العامة على تخفيض قيمة إذن السفر الممنوح للعامل، فتقلص عدد الأيام الواردة فيه، مخالفةً بذلك قانون العاملين الأساسي.

ما زالت الإدارة تصدر قرارات بتحديد مكان العمل لبعض عمالنا خارج المحافظة التي يقطنون بها، متجاهلة اللجنة الثلاثية المناط بها البت في هذا الموضوع حسب المادة /٣١/ الفقرة /ج/.

أما الحديث عن عطلة يوم السبت فيبدو أنه أصبح من التاريخ، أو ضرباً من الخيال، وإن الحصول عليها أو إعطاء بدل نقدي عنها يحتاج لمعجزة.

لوحظ من خلال الميزانية أن الشركة تحقق أرباحاً كبيرة، ولا نرى منعكساً لهذا الربح على أي صعيد يذكر. نطالب باعتماد نظام بالحوافز الإنتاجية نظراً لما في ذلك من زيادة في الإنتاج وإنصاف لحقوق العامل. ورغم كل الظروف التي مرت على عمالنا فقد استطاع فرعنا تحقيق نسبة إنجاز مقدارها /١٢٢٪/، بما يعادل قيمة أعمال مقدارها /٩٨٧٣٢١٠٠٠/ ل.س.

**مداخلة لينا مهنا**

**من لجنة المرأة العاملة:**

نطالب بتحسين ظروف المرأة العاملة في القطاع الخاص، وتشميلها بقانون التأمينات الاجتماعية، وتأمين حقها في الأمومة والضمان الصحي، وخاصة أن سورية عضو في منظمة العمل الدولية. ما يتطلب العمل على تطبيق الأمن والسلامة المهنية في الشركات العامة والخاصة.

كما نؤكد على ضرورة مضاعفة مدة إجازة الأمومة وأن تكون متساوية للأولاد الثلاثة، ورفع قيمة التعويض العائلي بما يتناسب مع الوضع المعيشي وغلاء الأسعار، وأن يكون متساوياً للأولاد الثلاثة الذين على قيد الحياة. وإعادة العمل بالإجازات الساعية، حيث أن بلاغ رئاسة مجلس الوزراء لا يلغي القانون..

■■

---

### عمال القطاع الخاص في مؤتمر نقابة عمال الغزل والنسيج:

# أليس من حقنا أن نعيش بكرامة في هذا البلد؟!!



**كلمة صالح منصور رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج:**

يعاني قطاع الغزل والنسيج بدمشق من انخفاض عدد العاملين فيه بشكل كبير، وقد تأثرت العملية الإنتاجية بهذا النقص، حيث انخفض عدد العاملين حوالي /٤٠٠٠/ عامل وعاملة خلال عشر السنوات الأخيرة. كما يعاني هذا القطاع من ارتفاع نسبة الأعمار حيث بلغ المتوسط العمري للعاملين في هذا القطاع حوالي /٤٥/ عاماً، وهذا يعني انخفاضاً بأداء العامل. لذلك نقترح تعيين عمال جدد وعمال فنيين للحفاظ على سير العملية الإنتاجية.

كما نؤكد على ضرورة تشميل العاملين في القطاع الخاص بكل المزايا التي يتمتع بها العاملون في القطاع العام، من سكن عمالي وزيادات الرواتب والأجور والمنح والعطل والأعياد والإجازات الإدارية واحتساب المعاش التقاعدي للعاملين في القطاع الخاص، حسب ما ورد في القانون /٧٨/ لعام ٢٠٠١، بمتوسط آخر /١٢/ شهراً، بدلاً من متوسط آخر /٥/ سنوات.

رفع معدلات الحوافز الإنتاجية بما يتناسب مع الارتفاعات التي حصلت على الرواتب والأجور (حل التشابكات المالية)، والتخلص من المخازين بشكل سريع لأن بعض المنتجات مضى على تخزينها أكثر من عشرة أعوام، مما أدى إلى فقدها الكثير من جودتها.

**مداخلة اللجنة النقابية في شركة الشرق العامة للألبسة الداخلية بدمشق:**

نؤكد على بعض المقترحات والتوصيات التالية:

١. ربط الخطة الإنتاجية التسويقية.

٢. توضيح المعلومات حول موضوع الشراكة ما بين القطاع العام والخاص، وبيان الإيجابيات التي يمكن أن تخدم القطاع العام والعاملين فيه.

٣. إيجاد حلول المناسبة للتلوث البيئي في مدينة باسل الأسد العمالية في عدرا.

٤. احتساب الترفيع الدوري للعاملين، بدءاً من تاريخ استحقاقها، وليس بعد عام من هذه الزيادة.

٥. تحقيق التوازن الدائم بين الأجور والأسعار، وتحسين الوضع المعيشي للمواطن.

٦. مطالبة الفئة الثانية برفع سقف راتبها وبشكل منصف.

**اللجنة النقابية لمتفرقات الحريقة:**

نطالب بتحقيق جزء من تطلعاتنا المستقبلية، وأهمها:

١. إلغاء المرحلة الرابعة من قانون التأمينات الاجتماعية رقم /٢١٠/، والتي مضى على صدورها /٤٧/ عاماً. لما فيها من هضم لحقوق عمالنا، وهم /٥/ عمال وما دون. وضرورة تشميلهم بكل مراحل التأمين (إصابة عمل، عجز، وفاة، تقاعدي، مكافأة نهاية الخدمة).

٢. إعادة العمل بتوثيق عقود العمال، أو إيجاد السبل الكفيلة لحمايتهم.

٣. إعادة النظر بقرار وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن ضم الخدمة السابقة إلى الحالية، وإيجاد السبل الكفيلة لتطويرها بما يخدم مسيرة طبقتنا العاملة.

٤. هل السكن العمال خاص برفاقنا عمال القطاع العام؟ ولماذا يحرم منه عمال القطاع الخاص؟ ونقول لمؤسسة التأمينات الاجتماعية: أين يكمن دورك في هذا المجال؟

**اللجان النقابية في القطاع الخاص:**

نجد دائماً في هذا القطاع أننا محرومون من جميع المزايا والحقوق، فالزيادات الدورية لا نعرفها، والمنح التي تصدر بالمراسيم التشريعية لا تمر علينا.

أليس الدخول بالسوق الأوروبية المشتركة يقتضي أن يكون هناك حد أدنى للأجور؟ فكيف ذلك وعمال القطاع الخاص يتقاضون أجراً يتراوح بين الـ/٦٠٠٠ و١٠٠٠٠ / ل.س، وهذا الأمر يقلق الأخوة العمال على مستقبلهم ومستقبل أولادهم. هذا فضلاً عن براءة الذمة التي نوقع عليها قبل أن يكون لنا بذمة صاحب العمل أي شيء، والأمور تجري على هذا المنوال في كافة المعامل والشركات.

هل صحيح أنه لا يوجد قانون ينظم العلاقة بين العامل ورب العمل، ويضبط أصحاب العمل من التسلط على رقاب العمال بدعم من غرفة الصناعة؟ أليس من حقنا أن نعيش بهذا البلد بكرامة؟! أليس من حقنا أن نصل إلى حقوقنا المهضومة؟! علماً أن الدوام في كثير من المعامل يزيد عن /١٠/ ساعات، والعمل متواصل، والربح لديهم مؤكد، ومع ذلك لا نحصل إلا على أقل الحقوق والمكتسبات، وحين يطالب العامل بحقه يصبح في الشارع دون عمل.

بتقديرنا أن كل قرار يتعارض مع مصلحة العمال قرار باطل، إن عمالنا في القطاع الخاص يشكلون أكثر من /٦٠٪/ من العمالة الوطنية، و هذا القطاع ليس خاسراً، فلماذا نحن دائماً الخاسرون والحلقة الأضعف؟!

**مداخلة شبلي بومغضب**

**الشركة العربية المتحدة لصناعة الدبس:**

نطالب بعدة إجراءات لإنقاذ الصناعات النسيجية، منها:

- زيادة عدد سنوات الاهتلاك للآلات الجديدة، وإلغاء الاهتلاكات على الآلات القديمة.
- محاربة الفساد والرشوة، والحفاظ على دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي.
- الحفاظ على مكان العمل للعاملين المؤقتين، وتسوية أوضاعهم، وعدم استخدام مؤقتين في أعمال دائمة وبعقود مؤقتة.
- تعديل القانون /٩١/ لعام ١٩٥٩ بما يكفل حق العمال والحفاظ على مكاسبهم وتطويرها وعدم التفريط بها، من خلال مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين» ذي الطابع الليبرالي المتوحش في علاقات العمل، مثل إلغاء لجان قضايا التسريح التي نص عليها المرسوم /٤٩/ لعام ١٩٦٣، وبالتالي إلغاء تعويض التوقف عن العمل.
- حماية المكتسبات العمالية التي حققتها الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي، واستخدام جميع الوسائل بما فيها حق الإضراب السلمي، دفاعاً عن مصالحهم وحقوقهم.

■■

## عمال القطاع الخاص في مؤتمر نقابة عمال الصناعات الخفيفة:

# لا تمسوا حقنا في الإضراب



**نبيل بركات رئيس النقابة**
أشار إلى الجهود التي تبذلها النقابة، وسعيها المتواصل لتقوية صلاتها مع عمال القطاع الخاص من خلال الزيارات الميدانية، لافتاً إلى أنه تم تشكيل لجنة من مكتب النقابة، مهمتها متابعة مشكلات عمال القطاع الخاص مع أرباب العمل، والتعرف إلى أوضاعهم وظروف عملهم ومعاناتهم، والعمل على تحسين ظروف وشروط عملهم وتنظيمهم في صفوف التنظيم النقابي، مبيناً أنه تم تنسيب /١٦٣/ عاملاً وعاملة خلال العام المنصرم.

**اللجنة النقابية للشركة العامة للدباغة:**
نطالب بما يلي:
١. إنصاف عمال الشركة، وإعطائهم حقهم بطبيعة العمل وبتعويض الأعمال الخطرة والمجهدة، إذ أن عمال الدباغة يعملون في أسوأ الظروف، ويتعاملون بشكل مباشر مع مواد كيميائية خطرة جداً كالزرنيخ وحمض الفورميك وحمض الكبريت وغيرها، ويقوم بعضهم بجر عربات يتجاوز وزنها /٣٠٠/ كغ، ومقابل ذلك كله يتقاضى العمال على خط الإنتاج المباشر /٦٪/ كتعويض طبيعة عمل، بينما زملاؤهم العاملون في الحدائق والبلديات وعمال المخابر يتقاضون أكثر من /٨٠٪/ كطبيعة عمل.
٢. تم حرمان بعض العاملين في الشركة من اللباس العمالي، وذلك بقرار من الجهاز المركزي، بحجة أنه النظام الداخلي لا يعطيهم هذا الحق، مع العلم أن جميع عمال الشركة يعيشون ظروف العمل نفسها، ويتعرضون بشكل متفاوت إلى مخاطر العمل نفسها، وهذا الحرمان تم منذ عامين فقط، فالشركة ومنذ عشرات السنين تعطي جميع عمالها اللباس على أساس أنه أحد المكاسب العمالية.
٣. إثبات عملية الموت البطيء للشركة، المتمثل بالنزيف المستمر لليد العاملة الخبيرة دون توفر البديل، فخلال العام المنصرم خسرت الشركة /١٦/ عاملاً ما بين استقالة ووفاة وبلوغ السن القانوني.

**عبد القادر الشيخ**
**(اللجنة النقابية في معمل عماد وعمار العوا- قطاع خاص):**
نطالب بعدم استخدام عمال مؤقتين في أعمال دائمة وبعقود مؤقتة، تعديل القانون /٩١/ لعام ١٩٥٩ بما يكفل حق العمال والحفاظ على مكاسبهم وتطويرها وعدم التفريط بها من خلال مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين» ذي الطابع الليبرالي المتوحش في علاقات العمل، مثل إلغاء لجان التسريح التي نص عليها المرسوم /٤٩/ لعام ١٩٦٢، وبالتالي إلغاء تعويض التوقف عن العمل، وإنهاء علاقة العمل والمفعول الرجعي للقانون، حيث نص المشروع على أن أحكامه تنطبق على علاقات العمل، وعقود العمل السابقة واللاحقة لنفاذه، والعجب لم يصدر في أي بلد مثل هذا المشروع، ومن الواضح أن البعض يعمل لتعديل قوانين العمل ضمن مشروعه لإعادة هيكلة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ويريد إنجاز مشروعه على حساب العاملين بأجر وأصحاب الدخل المحدود، وتقليص المكتسبات العمالية، وتعديل قوانين العمل لمصلحة المستثمرين بدءاً من قانون العمل /٩١/ لعام ١٩٥٩، إلى قانون التأمينات الاجتماعية، وصولاً إلى النظام الأساسي للعاملين في الدولة، وهو ما يؤدي عملياً إلى زيادة العاطلين عن العمل، وزيادة تهميش النقابات العمالية وإضعافها.
إننا نطالب بضرورة منح عمال القطاع الخاص جميع التعويضات، مثل التعويض العائلي والمحروقات والعطل الرسمية والإجازات والطبابة، وتشميلهم بمراسيم زيادة الأجور، وإيجاد آلية لتنفيذها وإقامة الدعاوى الجماعية على أرباب العمل، واتخاذ العقوبات الرادعة بحقهم، وخاصة بعد الانحياز الكامل لمعالي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى جانب أرباب العمل، ومثال على ذلك محاولات تعديل قانون التأمينات الاجتماعية وتخفيض الاشتراكات من /٢٤٪/ إلى/١٥٪/ ونسبة التقاعد /٥١٪/ بدلاً من /٧٥٪/، هذا يتطلب من منظمتنا النقابية العمل الميداني دفاعاً عن مصالح وحقوق ومكتسبات عمال القطاع الخاص، وتسجيلهم بالتأمينات وتنسيبهم للنقابات باعتبارها منظمة جماهيرية تدافع عن حقوقهم وتحميهم من ظلم وتسلط أرباب العمل، وحماية المكتسبات العمالية التي حققتها الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي، واستخدام جميع الوسائل بما فيها حق الإضراب السلمي دفاعاً عن مصالح الطبقة العاملة وحقوقها.

**محمد ظريف**
**(تجمع معمل عماد وعمار العوا): قطاع خاص**
لقد طالبنا مراراً في كل المناسبات بتعديل قانون العمل الموحد رقم /٩١/ لعام ١٩٥٩، وبعد مرور سنوات تبلغنا بأن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قامت بإعداد مشروع قانون عمل جديد، وبعد عناء طويل تم الكشف عن مسودة القانون الجديد، وتم التعديل بنسف حقوق ومكتسبات عمال القطاع الخاص بالكامل، وإرضاء أرباب العمل والمستثمرين على حساب عمال هذا القطاع من خلال مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين».
المادة /٦٥/ من مشروع القانون الجديد سمحت بتسريح أي عامل تسريحاً تعسفياً مقابل أجر شهرين عن كل سنة كتعويض لهذا العامل، وألغي المرسوم التشريعي رقم /٤٩/ لعام ١٩٦٢ وتعديلاته الخاص بلجنة قضايا التسريح، وألغيت عقود العمل السابقة واللاحقة كما جاء في المادة /٢٧٧/ من مشروع القانون الجديد، وسمح لأرباب العمل بنقل عمالهم من قسم لآخر، وأن يتسلطوا عليهم باسم القانون.
لماذا لا يتم منح استحقاق العامل بشكل فوري ولأكثر من شهرين وبكامل الراتب مع جميع التعويضات بدلاً من تركه لحكم القضاء الذي قد يتأخر لسنوات؟
ونتساءل أيضاً: ما مصير أعضاء التنظيم النقابي في ظل هذا القانون؟ وكيف سيحمون أنفسهم من التسريح التعسفي إذا طالبوا بتطبيق أحكام هذا القانون؟ في ظل هذا التفريط بحقوق ومكتسبات عمال القطاع الخاص.
أما بالنسبة لعقد العمل، هل هذا ما كنا نرجوه ونطالب به؟ لقد أصبح عقد العمل محدد المدة وحسب حاجة رب العمل، ويكون رب العمل حراً في إنهاء عقد العمل متى شاء، ولا يترتب عليه أية تبعات قانونية، سوى دفع ما تبقى من أجر العامل لنهاية العقد.
إننا متمسكون بحقوقنا ومكتسباتنا، ونطالب بالتمسك بالمرسوم التشريعي رقم /٤٩/ لعام ١٩٦٢، ونطالب بالمحافظة على لجنة قضايا التسريح، ومنع التسريح التعسفي وحماية العمال في أي تعديل للقانون.
نطالب بعقد عمل نموذجي ينظم علاقة العمل، بما يضمن مصلحة العمال وأرباب العمل من حيث الأجور والترفيعات الدورية وإنتاجية العامل.
نطالب بإلزام أرباب العمل عند الترخيص لهم بضرورة تنسيب عمالهم إلى التنظيم النقابي. ونطالب برفع أجور عمال القطاع الخاص بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار التي لا تتناسب مع ظروف المعيشة الصعبة.
اقترح على اتحاد عمال دمشق تشكيل لجنة دائمة تتابع مشاكل عمال القطاع الخاص، ويكون لها صلاحية كاملة بتنسيب عمال القطاع الخاص إلى النقابة المختصة حسب جدول المهن. والعمل على دعم أو مساواة المنتج الوطني بشقيه العام والخاص مع المنتجات العربية والأجنبية، والحد من سياسة الإغراق التي تتعرض لها الأسواق المحلية من المنتجات الأجنبية والعربية.
■■

---

## في مؤتمر نقابة عمال الأسمنت

# شركاتنا بحاجة إلى الإنعاش

**كلمة محمد سلمون رئيس نقابة عمال الأسمنت.**
نؤكد على:
- تطوير القوانين والأنظمة لعمال القطاع العام والخاص بما يؤمن لهم حياة كريمة.
-تسريع إصدار قانون العمل الجديد، بما يكفل الحقوق التعاقدية بين طرفي المعادلة: رب العمل والعمال، بعقد عمل موثق من النقابات.
- تشميل عمال الإسمنت كافة بتعويض مخاطر المهنة، بعد ثبوت تعرض عمالها للأمراض السرطانية والصدرية نتيجة لطبيعة العمل والظروف البيئية الصعبة التي يعيشونها.
- العمل على تعديل قرار منح تعويض بدل المحروقات الذي حجب عن كثير من عمالنا، والسبب عمل الزوج والزوجة، علماً بأن الزوجين وبعائلة متوسطة العدد لا يمكنهما شراء دولاب لسيارة، بينما من يملك مركبه بمليون ليرة يحق له هذا التعويض.
- تطبيق القانون رقم /٢/ والخاص بتوزيع حصة الأرباح على العاملين في قطاع الإسمنت.

**ديب عبد العزيز** (شركة أسمنت عدرا):
ورد في التقرير بأن الفنيين في الشركة باستطاعتهم تركيب الأجهزة والمعدات الموجودة في الشركة لتطوير الخط الثالث، ومازلنا نتساءل: هذه المعدات موجودة منذ خمس سنوات، لماذا لم ينفذ هذا التطوير؟ ويجب مساءلة الإدارة لعدم تكليف الفنيين بتنفيذ هذا المشروع. وإذا كان بإمكان مكتب النقابة الإشراف على تنفيذ هذا المشروع، ولديه الإمكانية بالتنفيذ، فليمد يد العون إلى الشركة، ويوفر عليها عقداً بمقدار /٣.٥/ مليون يورو، مع العلم أن الشركة قامت بصيانة خطي إنتاج خلال كانون الأول وكانون الثاني من هذا العام، وقص وتبديل رأس الفرن الثاني، فلم يشارك أعضاء المكتب المسؤول الاقتصادي ورئيس المكتب بدعم هذه العمل بأقل ما يمكن.

**مطيع جيرودية** (اللجنة النقابية الرابعة):
نحن في اللجنة النقابية الرابعة أجرينا استطلاع رأي بين الأخوة العمال حول التعديل الذي سيطال إعانات الأدوية، عبر صرف الوصفات الطبية لعائلات العمال، وإنهاء العمل بها، فكانت ردود الفعل سيئة جداً، خاصة وأنه لم يتم ملاحظة أي مبلغ في الموازنة التقديرية لعام ٢٠١٠ بخصوص إعانات الأدوية، لصرف وصفات عائلات العمال المسقوفة بمبلغ /٢٠٠٠/ ل.س، وكأن التقرير ضمن موافقة أعضاء المؤتمر على التعديل قبل انعقاده. إذا كان هناك خلل في صرف الوصفات الطبية فنقترح إيجاد ضوابط جديدة لضبط عملية الصرف.
من الضروري أن نطلب مايلي:
١. ردم الهوة الكبيرة بين سقف راتب الفئة الأولى للعاملين وبقية الفئات الأربع، وكحافز للعمل نطالب باستمرار منح علاوة الترفيع كل سنتين باستمرار، وعدم التقيد بسقف الراتب مادام العامل على رأس عمله وقادراً على العطاء.
٢. بات من الضروري زيادة الرواتب والأجور للأخوة العمال، حيث تبقى لنا ما نسبته /٣٥٪/ زيادة على الراتب، حتى تكتمل الزيادة لتصل /١٠٠٪/. ونتمنى أن يكون ذلك في عام ٢٠١٠.



**اللجنة النقابية الثالثة:**
لقد تسرب عدد كبير من العمال ذوي الخبرة الفنية الجيدة بسبب الإشاعات حول قانون التأمينات الاجتماعية، ولم يتم تعيين بدلاء عنهم، والقسم الآخر من العمال تعرض للأمراض المهنية الخطرة الناجمة عن صناعة الإسمنت، فتم إبعادهم عن الأعمال الإنتاجية والفنية.
ولقد استبشرنا خيراً بتسويق مادة الإسمنت من أرض الشركة مباشرة للمواطنين، وكان الإقبال جيداً نظراً لسهولة التعامل مع المواطن باستجرار الكميات المطلوبة، وحالياً تم تسويق مادة الإسمنت من الشركة ومؤسسة عمران، لكن السعر الحالي من أرض الشركة هو /٥٠٠٠/ ليرة سورية لمؤسسة عمران وللمواطن /٥٧٠٠/ ليرة سورية، مع العلم بان هامش الربح يذهب لمؤسسة عمران، مما انعكس سلباً على تسويق مادة الإسمنت من الشركة.

**عبد الرحمن ناصيف**
**(اللجنة النقابية في القطاع الخاص):**
تم الاتفاق مع الحكومة في نهاية ٢٠٠٨ على مد خط الغاز الطبيعي لمعامل السيراميك، على أن تقوم هذه المعامل بدفع الكلفة اللازمة لمد الخط من حسابها الخاص، ويتم استرداد هذا المبلغ تدريجياً من المؤسسة الغاز على دفعات، وحتى الآن لم يتم البدء بالمشروع.
السعر الحالي للغاز في تزايد مستمر لا يوازي السعر العالمي، مما يزيد كلفة الإنتاج، ويقلل من حظوظ المنافسة للمنتج المحلي مع المنتجات المستوردة العربية والأجنبية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن متر السيراميك يحتاج إلى حوالي /٢٤٠٠٠/ كيلو كالوري من الطاقة، أي ما يعادل تقريباً /٢/ غرام الغاز، وحسب السعر المحلي يكون /٨٦/ ل.س، بينما في مصر هي /٨/ ل.س تقريباً.
في الآونة الأخيرة قامت جميع معامل السيراميك بتخفيض طاقتها الإنتاجية، وتسريح عدد كبير من عمالها الذين لا يتم إشراكهم في التأمينات الاجتماعية، وتوقف معملين حتى الآن عن العمل، وعرض أحد المعامل للبيع بنصف سعر الكلفة التأسيسية، بالرغم من أنه لم يعمل سوى أشهر، وهو من المعامل المتطورة جداً عالمياً.
نطالب بالإسراع بإنجاز خط الغاز، وتزويد هذه المعامل به، وتحديد سعر مناسب للغاز المستجر، مما يساعد على استمرار هذه المعامل في العمل.
■■

---

## النقابات تعقد مؤتمراتها في حمص:

# مطالب مؤجلة لا حلول لها!

**مؤتمر نقابة عمال السياحة والخدمات:**
قدم في هذا المؤتمر العديد من المداخلات تركزت حول الأمور التالية:
١. استفادة عمال القطاع الخاص من الطبابة الشاملة، ومن السكن العمالي أيضاً.
٢. تسريح /٣٢/ عاملاً من نادي الأطباء والمهندسين، وعدم إعادتهم على الرغم من صدور حكم قضائي لمصلحتهم.
٣. أوضاع العاملين في تجمع العاص بعد إغلاق المطاعم دون أذن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

**مؤتمر نقابة عمال الحمل والعتالة:**
عقدت نقابة الحمل والعتالة مؤتمرها السنوي، وقدمت فيه مجموعة من المداخلات تركزت حول:
١. إلزام جميع الشركات والمؤسسات بالتعاقد مع النقابة من أجل أعمال الحمل والعتالة بشكل قانوني، وبأسعار واقعية، وخاصة مع شركة السكر والسماد.
٢. السعي مع التأمينات الاجتماعية لتأمين العمال تأميناً شاملاً، بما فيه الأمراض المهنية وإصابات العمل.
٣. استفادة عمال الحمل والعتالة من المنحة المالية التي أعطاها الرئيس.
٤. تأمين جبهات عمل جديدة من خلال عقود بالتراضي مع النقابة.
٥. مطالبة إدارة شركة سكر حمص التي ألغت عقداً للحمل والعتالة دون أخبار النقابة وبشكل غير قانوني، الرجوع عن ذلك وتأمين الحل للعاملين في الحمل والعتالة.
٦. ضرورة تطوير وسائل العمل في هذا المجال، واستخدام الوسائل الحديثة، لما لها من أثر على صحة العامل من حيث إصابات العمل والأمراض المهنية.

**مؤتمر نقابة عمال البناء والأخشاب:**
طالب العمال بالأمور التالية:
١. في مجال القطاع الخاص الاهتمام أكثر بهذا القطاع، فحتى الآن لا يوجد مقر لإحدى اللجان ولا ختم.
٢. معالجة مشكلة الأجور وتأمين مصادر الطاقة، وتأمين الدعم لمستحقيه بشكل يحفظ كرامة المواطن.
٣. اقتراح تشكيل لجنة من النقابة تعمل على تسجيل عمال القطاع الخاص بالتأمينات الاجتماعية.
٤. تسجيل رواتب عمال القطاع الخاص في التأمينات كما هي دون مواربة.
٥. حماية الأطفال الأحداث من العمل في معامل القطاع الخاص.
٦. إصدار النظام الداخلي للشركات الإنشائية.
٧. تأمين روضة أطفال في شركة الدراسات الفنية.
٨. تأمين عطلة يوم السبت في شركة الطرق والجسور.

**مؤتمر نقابة عمال المواد الغذائية:**
ناقش عمال مؤتمر صناعة المواد الغذائية الأمور التالية:
١. إصدار قانون الضمان الصحي.
٢. تأمين سيارات حديثة من أجل نقل العاملين في شركة السكر وفرع المطاحن ومؤسسة الحبوب وشركة ألبان حمص.
٣. مشاركة النقابة في عقود العاملين في القطاع الخاص، من أجل ضمان حقوقهم، ودعم عدم توقيعهم على استقالات مسبقة.
٤. متابعة الدعاوى العمالية من أجل الوجبة الغذائية واللباس من مكتب النقابة والمحامين.
٥. إعطاء البدل النقدي لعمال المخابر والمطاحن عن دوام يوم السبت وأيام العطل لجميع العمال.
٦. إعطاء الساعة الحرارية لعمال المخابز، واعتبار عملهم من الأعمال المجهدة.
٧. زيادة الاعتمادات المرصودة كالطبابة في المخابز وتقديم العلاج الكامل.
٨. تثبيت العمال المؤقتين في شركة سكر حمص.
٩. العمل على إعطاء الوجبة الغذائية للمراكز وليس اسمياً للعامل.
١٠. توزيع المكافآت بشكل عادل في شركة سكر حمص.
■■

# الدعم الهارب من مصرف إلى آخر!!

◄ إيمان دياب

كل قرار يصدر عن الحكومة السورية وفريقها الاقتصادي يؤكد أن راسمي السياسة الاقتصادية في سورية لديهم من دروس (التشفّي) الكثير ليقدموه للمواطن السوري، وما على السوريين إلا استخلاص نتائج هذه الدروس من خلال آليات تنفيذ هذه القرارات مهما كانت صغيرة، والتي في غالبها لا تخدم مصالحهم، وهو ما جعلهم تاريخياً لا يتأملون خيراً في أي منها، مهما كانت عناوينها.

ولعل النموذج الأمثل لذلك هو قرار رفع الدعم عن المحروقات بحجة إعادة توزيع الدعم وإيصاله إلى مستحقيه، وبعيداً عن مناقشة حيثيات صدور هذا القرار وأهدافه الحقيقية التي لم تعد خافية على أحد، فقد تعلم السوريون هذا الموسم الشتوي على وجه الخصوص، الكثير خلال سعيهم للحصول على البدل النقدي، أو ما يعرف بشيكات الدعم، التي يفترض أن يتم صرفها من أي مصرف حسب الإيعاز الصادر من رئاسة مجلس الوزراء ووزير المالية، ولكن حتى الآن، تقوم بعض المصارف ودون أي مستند أو قرار معلن بإحالة المواطن إلى مصرف آخر، ثم إلى آخر.. وهكذا دواليك، وبالنتيجة فإن المواطن اللاهث وراء آلاف قليلة قد تنجيه من شر البرد، يتنقل من المصرف الصناعي إلى التجاري فالزراعي، وربما ذهاباً وإياباً، أملاً في تمكنه من صرف الشيك.

ومن المفارقات الطريفة بخصوص هذا الموضوع وجود مبنى في قلب العاصمة السورية يضم ثلاثة مصارف، ولكن عندما يدخل مواطن ما هذا المبنى متأملاً الخير بالكثرة المصرفية المركّزة هذه، يقوم كل مصرف بإرسال المواطن المغلوب على أمره من طابق إلى آخر، وكأنه كرة، ثم قد يخرج المواطن من المبنى بطوابقه المختلفة دون أن يتمكن من صرف شيك الدعم!!

السوريون صابرون كعادتهم.. يجتهدون ويتعلمون بسرعة رغم أنهم متعبون أنهكتهم هموم الحياة اليومية المعقدة والتي تحتاج دائماً إلى وساطة لحل تفاصيلها العادية. وفي جميع الأحوال يشكر المواطنون حكومتهم على ما تقدمه لهم، ويسلّمون بقدرهم.. فإلى متى؟؟

# مآس طلابية، جامعية وثانوية، في دير الزور

**ألم يساهم خريجو الجامعات الحكومية عبر العقود الماضية في بناء الوطن وخدمة مواطنيه اقتصادياً واجتماعياً، ما أكسبه القوة والمناعة في مواجهة أعدائه داخلياً وخارجياً؟! أولم يكونوا بمستوى خريجي الجامعات الأجنبية بل وتفوقوا عليهم أحياناً؟!**



وهل مازال التعليم بجميع مراحله محافظاً على مستواه ويقوم بدوره؟! أم أنه أصبح حلماً بعيد المنال؟ فحتى الحلم بالعلم والعمل قد ضاع، وتاه الأطفال والشبان والشابات في الشوارع وزواريب البطالة، وما تحويه من رذائل كالجريمة والدعارة والفساد الأخلاقي وغيرها من الأمراض الاجتماعية والفكرية التي انتشرت بكثرة في مجتمعنا، وظهرت نتائجها السيئة على مساحة الوطن.

وأخيراً أيهما أهم: استثمار وبناء الإنسان المواطن، أم الاستثمار الوهمي الذي تذهب أرباحه في جيوب القلة القليلة؟!

من يعرف واقع التعليم سابقاً من حيث السياسة التعليمية وتوفره لكل أبناء الوطن، أو من حيث مستواه، ومن يتابع واقع التعليم الحالي الذي يُدفع باتجاه الخصخصة الرسمية، أو الدروس الخاصة التي تمارس جهاراً، وتوزع لها وتلصق إعلانات حتى من غير المختصين، وحرمان نسبة عالية من أبناء الفقراء منه، والتخبط في السّياسة التعليمية، وارتفاع نسبة الأمية من جديد، وغيرها من المؤشرات، يجد بوناً شاسعاً. ويأسف على ما فات!

## جامعة الجزيرة الخاصة في دير الزور والواقع الجديد

في العام الدراسي الحالي قامت جامعة الجزيرة بتسجيل الطلاب في كلية الهندسة المعلوماتية وعددهم ٢٤ طالبةً وطالباً، وقدَّمنا الطالبات على قلتهن تقديراً للمرأة التي سيحل عيدها العالمي في ٨ آذار أي بعد أقل من شهر، لذا تستحقّ منّا التحية سلفاً، والتسجيل تمّ، كما يقول الطلاب، بناءً على وعد بالترخيص لهذه الكلية من وزير التعليم العاليً في زيارة سابقة لعمادة الجامعة، والتي قامت على أساسهً بالتسجيل، وللعلم نسوق لكم أنّ تكلفة السنة الواحدة فيها حوالي ٢٢٥ ألف ليرة سورية، عدا التكاليف الأخرى والمصاريف التي تصل إلى حوالي ٣٠٠ ألف ليرة سورية، ويروي أحد الطلاب أنّ والده واثنين من أعمامه تعاونوا على تحمل تكاليف دراسته من أجل تحقيق ولو حُلم واحد وهو العلم، وهو من الأحلام التي باتت بعيدة المنال للفقراء والمستضعفين في هذا الوطن، بسبب انحراف السياسات التعليمية، أما حُلم العمل فقد بات أبعد من نجوم السماء، يؤكد ذلك وجود آلاف الخريجين دون عمل!

بعد دوام فصل كامل سدد خلاله الطلاب والطالبات حوالي ثلثي المبلغ، حوالي ١٥٠ ألفاً، وهم غارقون في هذا الحلم، أفاقوا على كابوس خطير. ففي الزيارة الأخيرة لمعاون وزير التعليم العالي للجامعة في بداية الفصل الثاني، كان مقرراً اللقاء بالطلبة وأبعد طلاب كلية المعلوماتية عن اللقاء بالقول لهم: انتهت محاضراتكم، لكن أحدهم بقي ونقل واقع زملائه وتساءل عن مصيرهم، فتفاجأ معاون الوزير، وقال: «على حد علمي أنه ليس هنا كلية معلوماتية، ولكن سنبحث الأمر». ثمّ قامت عمادة الجامعة تداركاً للأمور بعد أن انكشف المستور بتحويل طلاب الكلية الذين يحملون البكالوريا العلمي إلى كلية الهندسة المدنية واعتبارهم ناجحين في المواد المشتركة، وتحميلهم بقية المواد، أما طلاب الثانوية الصناعية المنتسبون للكلية نفسها فقد خرجوا من المولد بلا حُمص كما يقول المثل الشعبي. ومن كان منهم لديه قبول في جامعة حكومية حتى ولو لا يوافق رغبته، عاد يبحثً عنها، ومَن يمكن أن تقبله جامعةٌ خاصة أخرى سيجري بحث وضعه، ومن لم يجد هذا أو ذاك ضاع في الشوارع! وفي جميع الأحوال ضاعت سنةٌ من عمرهم هدراً.

وأما التكاليف المالية التي دفعوها، فقد قيل لهم إنها ستعاد لهم وسيتم قطع ٥٠٠٠ ليرة سورية رسوم التسجيل فقط، ثمّ ارتفع المبلغ إلى ١٢٠٠٠، وبدل أن يُعوضوا مادياً ومعنوياً تكسرت أحلامهم هدراً، فمن يتحمل المسؤولية؟! هل وزارة التعليم العالي بسياساتها التعليمية المتبعة التي تدفع باتجاه الخصخصة؟ أم جامعة الجزيرة التي كانت وعودها بالأصل خلبية؟

يطالب الطلاب بقبول تسجيلهم ومحاسبة المسؤولين عن ذلك، سواء في الوزارة أم في الجامعة، كما يطالبون بتعويضهم مادياً ومعنوياً قبل أن يضطروا لرفع دعاوى قضائية.

## جامعة الفرات الحكومية بدير الزور

اشتكى لنا العديد من الطالبات والطلاب في جامعة الفرات - كلية الآداب، ومن قسم اللغة الانكليزية خاصةً، من عدم توفر بعض الكتب المقررة للسنة الأولى، وحول العديد من القضايا، منها ممارسة بعض المعيدين التدريس فيها ممن لا يحق لهم التدريس كونهم يملكون معاهد خاصة، وأنّ الكلية لا تتوفر فيها مخابر لغوية، وجاءت نتائج امتحانات الفصل الأول لتؤكد وتبين أن نسبة النجاح منخفضةٌ بالنسبة لبقية أقسام الكلية.

معظم الطلاب أكدوا عدم توفر المناهج الرسمية، وأنه لا يوجد دكاترة مختصون إلاّ فيما ندر، وأن أسلوب الامتحان في المواد المؤتمتة تتم الإجابة فيه بقلم الرصاص بحجة أنه في حال وجود خطأ في طريقة التظليل ولا يستطيع الحاسوب قراءتها، يمكن تصحيح التظليل، وهنا نتساءل: ألا يفسح ذلك مجالاً للتلاعب بالنتائج؟!

## ثانوية الشهيد حاكم الفندي في موحسن

اشتكى العديد من الطلاب والطالبات في السنة الأولى ثانوي (العاشر) ومعهم أولياؤهم، من عدم توفر مدرس لمادة الرياضيات بشكل مستقر، وانقطاع مدة شهر ونصف في الفصل الأول، ورغم المطالبة الملحة إلاّ أنّ الأمور بقيت على حالها رغم الوعود الكثيرة من مديرية التربية وموجهي المادة.

قضية هامة أخرى، أنّ الطلاب المتأخرين عن الدوام نتيجة ظروف المواصلات أو غيرها، يجري إغلاق الباب في وجههم وطردهم، وعدم إدخالهم إلى المدرسة، وبالتالي يبقون في الشارع، حيث تسحبهم أخلاقياته وممارساته، فهل هذا ما نريده لأبنائنا؟ أم أنّه من المفترض إدخالهم ليستفيدوا ولو على الأقل الحد الأدنى من المعلومات حتى لا تضيع عليهم الحصص، ومتابعة الأمر مع أولياء أمورهم لإيجاد الحلول المناسبة، خاصةً وأنّ الطلاب يأتون من مناطق بعيدة بسبب اتساع المساحة التي تغطيها الثانوية، وحلّ هذه المسألة يجب أن يتمّ بالأسلوب التربوي الذي يبحث الأسباب، ونتائج بقاء الطلاب خارج المدرسة!! مع أننا يجب أن ننوه إلى أن إبقاء الطلاب خارج سور المدرسة أمر غير قانوني، وقد سبق أن تعرض مدير مدرسة للتوقيف بعد أن تقدم ولي أمر طالبة بشكوى (وفق القانون) بحقّ المدير الذي أبقاها خارج المدرسة.

الوقائع والحقائق والأرقام تواجهنا، وحجم التحديات الخارجية والداخلية كبيرٌ جداً، وحجم الفساد بأنواعه أيضاً كبيرٌ جداً، وأن كلّ ذلك لم يعد يحتمل الهمس والهمز واللمز، وباتت الأمور تحتاجُ إلى موقف واضح وصريح من جميع الشرفاء في الوطن، كي يأخذوا على عاتقهم مسؤولية الدفاع عن حقوق وكرامة الوطن والمواطن، التي ستبقى فوق كلّ اعتبار!

■ **مراسلو قاسيون - دير الزور**

**هل يودع المستحقون الشتاء قبل حصولهم على الدعم؟**

# توزيع الشيكات يتم ببطء وتلكؤ وتوقف أغلب الأحيان



يبدأ تشكل الطابور الطويل لمن ينتظرون الدعم منذ الساعات الأولى للصباح، وغالباً قبل الفجر، على أمل الحصول على دور قبل أ ن يغلق الموظف نافذته غاضباً، مدعياً التعب والإنهاك قبل انتهاء دوامه بساعتين، علماً أنه يكون قد بدأ دوامه بعد الوقت النظامي بساعتين أيضاً، وخلال هذه الفترة القصيرة لا يكون قد مشى من الطابور الطويل أكثر من مائة من المستحقين، منتظري الدعم. هكذا حدثنا المواطنون الذين شاهدناهم ضمن الطابور الطويل الذين لن يصل الدور لكثير منهم وسوف يعودون مبكرين أكثر في اليوم التالي.

وبما أن هناك في مدينة مثل مدينة جرمانا مركزين فقط لتوزيع شيكات الدعم العدد من المواطنين يتجاوز /٣٠٠/ آلاف وقد يصل إلى /٤٠٠/ ألف نسمة مع القادمين إليها من القرى والبلدات المجاورة التي توقف توزيع الشيكات فيها لسبب ما. مركزان فقط لهذا العدد الكبير من المواطنين، فمن المحتمل أن ينتهي فصل الشتاء وينعم المستحقون بالدفء الطبيعي قبل أن يحصلوا على شيكات الدعم، وحينئذ من يعرف ما القرارات التي ستصدر عن حكومتنا العتيدة؟! هل ستتخذ من نفاد الوقت حجة لوقف توزيع الشيكات لمن لم يلحق الدور؟! وهل سيكون المبرر أنه لم يلحق الدور أم أنه لم يعد بحاجة لدعم وقود التدفئة؟!

هنالك أسئلة كثيرة وخطيرة يتخوف الكثير من المواطنين من تبيان حقيقة أجوبتها، ومن أجل الوقوف على حقيقة الأمر حاولت «قاسيون» استشفاف الصورة مع القائمين على مراكز توزيع الشيكات، والتساؤل حول المهلة وأسباب البطء في التوزيع وحقيقة دوام الموظفين، ولكن لم نستطع الحصول على هذه الفرصة التي سنحاول اصطيادها والحصول عليها في وقت قريب.

# مراكز الدعم المحدثة في حماة.. بؤر فساد!

**استبشر المواطنون خيراً عندما تم التوجيه بزيادة عدد مراكز توزيع الدعم النقدي لمادة المازوت من خلال مراكز البريد والهاتف، وذلك بهدف تخفيف الازدحام عن مراكز الدعم في المصارف الخاصة والعامة، فقد جاء التوجيه خدمة لأبناء الريف من حيث تخفيف أعباء التنقل إلى المدن، مع ما يعني ذلك من أعباء مادية، ولكن واقع العمل في هذه المراكز المستحدثة والتجاوزات التي تحصل فيها من وضع العراقيل أمام المواطنين للوصول إلى حقهم في البدل النقدي تزيد إرباك المواطن، وتجعله عرضة للإهانة والابتزاز من بعض العاملين في هذه المراكز كون تلك المراكز بعيدة عن رقابة اللجنة المركزية في المحافظة، أو قد أوكل العمل بها إلى بعض العاملين ممن لهم سوابق في إساءة مراكزهم الوظيفية، وهذا ما يحصل في مركز هاتف العزيزية في منطقة الغاب الذي يخدم عدداً من القرى في وسط سهل الغاب يزيد عدد سكانها عن ٢٥ ألف نسمة، وبتكليف هذا المركز بصرف قيم البدل النقدي لمادة المازوت كان عليه أن يخدم ٥ آلاف أسرة في حين أن ما يصله من مبالغ مالية يومية تتراوح بين ١٥٠-٢٠٠ ألف ل.س، وهذا المبلغ لا يكفي لأكثر من ٣٠-٤٠ مستفيد، وعلى هذه الحال ينتهي فصل الشتاء قبل أن يحصل المواطنون على ما يستحقون من البدل النقدي!..**



إن هذا البطء في عملية التوزيع يعتبر مشكلة بالنسبة للمواطنين الذين تتكرر زياراتهم لهذا المركز دون أن يتمكنوا من الحصول على استحقاقهم، ويعود ذلك لأسباب عدة، منها أن المبلغ المحول يومياً إلى المركز لا يتناسب مع عدد المواطنين الذين يتدفقون إلى هذا المركز، والسبب الآخر يعود إلى أن اللجنة تقوم بصرف الشيكات لبعض السماسرة وتجار الفرص المتاحة الذين اشتروا شيكات الدعم بمبالغ أقل من قيمتها ليحتفظوا بأرباح تتراوح من ١٥٠-٢٠٠ ل.س عن كل شيك قيمته ٥٠٠٠ آلاف ل.س، وهذا ما قاله وأكده عدد من المواطنين المتزاحمين أمام مركز هاتف العزيزية. ولن ينتهي الأمر عند ذلك فقد طلب رئيس المركز من أحد المواطنين أن يكرر توقيعه على أحد الجداول بحجة خطأ في القائمة، وعند اعتراض المواطن على ذلك، وإصراره أن يشطب اسمه من الجدول السابق كي لا يظهر بأنه حصل على مبلغ الدعم مرتين، كانت الموظفة الوحيدة في المركز له بالمرصاد، فأقدمت على توجيه الإهانة له بقولها له: «اخرس وإلا!!... وإن كنت لا تثق بنا فلا تأتي إلينا ..».. وكأن المواطن يستجدي منحة منها أو من سواها، أو أن المركز وما فيه طوع أمرها، فهي إن كانت قد حصلت على هذه الوظيفة فلكي تخدم الناس والشأن العام من موقعها، إلا فإن عشرات الآلاف بحاجة لفرصة العمل هذه..

إن المواطنين الذين يراجعون المركز لا هدف لهم في النهاية إلا الحصول على بدل الدعم المازوتي.. ولكن الإرباكات والمماطلة بتفاقم مستمر، وعند سؤال رئيس المركز ولجنته عن السبب في هذا الإرباك وعودة معظم المواطنين دون الحصول على استحقاقهم، أجاب: «إن المبلغ الذي استلمناه اليوم هو ٢٠٠ ألف ل.س، وقد وزعناه على ٤٠ مواطناً»، في حين يؤكد الناس المحتشدون أن المبلغ الذي تم توزيعه على المواطنين لا يتجاوز ٥٠ ألف ل.س، وقد ذكر بعض المواطنين الذين عادوا خائبين أنهم كانوا يحصون الحاصلين على مبلغ الدعم فرداً فرداً ولا مجال للخطأ، وقد برر رئيس المركز ذلك بأن المواطنين يودعون لديه الشيكات وهو يقوم باستلام المبالغ عنهم، معتبرا ذلك خدمة (إنسانية)، في حين أن الوقائع تشير إلى غير ذلك في ظل ما تسرب من كلام على لسان بعض العاملين بالمركز، وأيضاً ما يتداول من أحاديث بين المحتشدين، ومفاده أن اللجنة طيبة القلب وأقل مبلغ يرضيها ٥٠ – ١٥٠ ل.س (ويلي بيطلع من خاطرك)!!

هذا هو واقع سير العمل في مركز هاتف العزيزية في منطقة الغاب، فنرجو من القائمين على أمر تشكيل هذه اللجان ومراقبتها العمل على ردع المخالفين وتصحيح سير العمل في مثل هذه المراكز، فما في الناس من وهن وألم وتعب وجوع وقلق يكفيهم ولا يحتاجون إلى المزيد..

■ **يامن طوبر**

## المؤسسة العامة للكهرباء حكاية ظلم جديدة..

# تبديل العدادات القديمة وطريقة تشليح المواطنين ثمن الجديدة.. جرمانا نموذجاً

◄ **تيسير مخول**



في بداية عام ٢٠٠٩ قامت الشركة العامة لكهرباء محافظة دمشق ريف دمشق بالبدء بمشروع تبديل العدادات الميكانيكية القديمة بعدادات إلكترونية حديثة، وقد شهدنا نموذجاً سيئاً في تنفيذ ذلك في مدينة جرمانا، حيث تم هذا العمل على يد متعهدين من القطاع الخاص تعاقدت معهم الشركة، وكان عملهم غير منظم وغير مسؤول وبشكل عشوائي، وتخلله الكثير من سوء التنفيذ، فالعداد الحديث لا يظهر نتائج الاستهلاك وكميته كي يطلع عليه المشترك، ولم تركّب قواطع حماية للعدادات الإلكترونية، وتم أحياناً التوصيل وتسجيل عائدية العداد بشكل خاطئ حيث أعطيت أرقام بعض العدادات أحياناً بأسماء الجيران، والمصيبة الأكبر أن العدادات القديمة كانت تُرمى على الرصيف بشكل فظ، ويتم تحميلها في سيارة الشحن التابعة للمتعهد بشكل غير تقني وغير مسؤول، الأمر الذي أدى إلى عطب ملفات الشدة الحساسة في العدادات، والتي ادّعت الشركة فيما بعد أن المشتركين قد تلاعبوا بها، حيث تم توجيه الكتاب رقم ٨٩١/د.م بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٥ من الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق إلى مركز كهرباء مدينة جرمانا لقطع التغذية الكهربائية عن بعض المنازل والمحلات والمشاغل دون سابق إنذار أو إشعار بحق أكثر من مائة وعشرين مشتركاً، بعد أشهر طويلة من تبديل عداداتهم القديمة بعدادات إلكترونية جديدة، علماً أن العدادات التي تم تبديلها مازالت مختومة بالرصاص بختم المؤسسة، فهل يحق للمؤسسة توجيه هذه الاتهامات التي يظهر جلياً أنها كيدية أو مبرمجة لتشليح المواطن؟.

جاء في المرسوم التشريعي رقم /٦٠/ لعام ٢٠٠٥:

مادة /١/: تعدل المادة /٢/ من القانون /٢٦/ تاريخ ٢٠٠١/٣/٢٦ لتصبح كما يلي:

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وبالغرامة من ثلاثة آلاف إلى مائة ألف ليرة سورية، وتضاعف العقوبة في حال التكرار:

- كل من أقدم على سرقة الطاقة الكهربائية من الشبكة العامة للكهرباء أو سهّل القيام بها.
- شاغل العقار الذي ارتُكبت فيه السرقة أو استفاد من هذا الفعل أو سهل القيام به.
- كل عامل في الجهة المعنية بالاستثمار أو أية جهة عامة أخرى ساهم أو استغل وظيفته ليسهل ارتكاب الجريمة المشار إليها في البندين السابقين.

مادة /٢/: تعدل المادة /٣/ من القانون المذكور لتصبح على الشكل الآتي: يحق للجهة المعنية بالاستثمار قطع التغذية الكهربائية عن كل من يسرق الطاقة الكهربائية فور ضبط السرقة.

هنا نطرح الكثير من التساؤلات على الجهات المعنية، فالعدادات التي رُكِّبت للمشتركين منذ ثلاثين عاماً وأكثر، وتعملون حالياً على استبدالها، أليس لها عمر افتراضي؟ هذه العدادات دخلت مرحلة الشيخوخة والكهولة وبالتالي الكثير منها تعطل دون أن يمسها المواطنون، فهل قرارات مخبر صيانة العدادات نزيهة وعادلة؟! وإن كانت كذلك فلماذا لم يتم تحديد أرقام العدادات البديلة لكثير من العدادات مثل تقرير المخبر حول العداد رقم /١٢٤٤٢٩٣٥/ والعداد رقم /١٢٤٢٥٦٩٤/ وغيرها؟ بينما تم تحديد أرقام العدادات البديلة للقليل جداً مثل تقرير العداد رقم /٥٣٨١٠٧٦/. ونضيف:

١. إن سحب العدادات بطرق سريعة وعشوائية ودون علم المشتركين، وانقطاع التيار الكهربائي عنهم، سبب لهم الأضرار،

ويعتبر أسلوباً غير حضاري بحق المواطن.

٢. كان حرياً بالشركة قبل أن تسحب العداد المشكوك بأمره أن تستدعي مالكه وتكتب بحقه محضر ضبط، وفي حال عدم وجوده الاكتفاء بالشهود لتثبت إزالة الأختام عنه.

٣. الغرامات المزاجية والكيدية دون أدلة ملموسة تعتبر باطلة قانوناً.

٤. فحص العدادات في مخابر الشركة حق مشروع لها في حال نزع الأختام، أما في حال وجودها وبشكل نظامي لا يحق للشركة الادعاء على أي مشترك.

٥. نتعجب كيف تتخفض الغرامة من مبلغ /١٠٠٠٠٠/ ل.س إلى /٢٠٠٠٠/ ل.س فوراً عندما يراجع المخالف المسؤول عن تحصيلها.

٦. إذا اعتبرنا عداد الكهرباء ملعوباً به حسب ادعاءات الشركة وهو مختوم من قبلها فكيف تم ذلك!! أليس هناك احتمال تواطؤ من موظفيها مع بعض المشتركين؟!

٧. كيف يحق للمتعهد وهو جهة غير رسمية، أن يزيل العدادات القديمة للمشتركين وتبقى في عهدته ثم يتم تسليمها إلى مخبر الشركة؟!

٨. يجب إبلاغ المشترك عن التلاعب بالعداد قبل إزالته من موقعة في البناء، وكتابة محضر ضبط بحقه فوراً، وليس بعدما يصبح في عهدة الشركة ولا يعلم ما يجري في مخابرها، وهذا مخالف بحق المواطن، ولا يجوز الادعاء على المشتركين بالاتهامات والغرامات الغيابية دون وجه حق.

٩. العدادات الإلكترونية لم تحقق النجاح المطلوب، فبعد تركيبها بشهر واحد توقف الكثير منها عن العمل وبدأت تظهر العيوب فيها ومخابر مؤسسة الكهرباء تشهد على ذلك!!

١٠. معظم الأبنية لم يتم وضع صناديق حماية ولا قواطع حساسة، وفي حال الاستجرار الزائد على هذه العدادات سوف تتعرض للعطل والتوقف عن العمل إضافة لعدم معرفة المشتركين بعداداتهم.

١١. لماذا لم يتم تشكيل لجنة فنية وضابطة عدلية من قبل الشركة للتأكد من سلامة أو عدم سلامة العدادات إزالتها وهي بحوزة المشترك، من أجل إثبات ارتكاب جرم التلاعب أو السرقة، علماً أنه يوجد جهاز في الشركة يضبط التلاعب بالعدادات وكمية الاستجرار وهي بمكانها.

١٢. هل كل هذه الإجراءات توضح لنا أن هناك تواطؤاً بين المؤسسة والمتعهد تاجر العدادات التي ثبت أنها غير صالحة؟.

كل هذه أسئلة يثيرها مواطنون مظلومون وتنتظر الإجابة!! ■

# كفرنبل

**بلدة «كفر نبل» هي إحدى النواحي التابعة لمحافظة إدلب، وهي مركز وسوق تجاري لأكثر من ثلاثين قرية من سكان جبل الزاوية، ويسكنها أكثر من ثلاثين ألف نسمة.**

أهالي المدينة يشكون من زحمة السير في مدينتهم، وخاصة عند الساحة الرئيسية في منتصف سوق المدينة. وسبب هذه الزحمة الخانقة وجود عدد كبير من السيارات والسرافيس ودراجات الثلاث عجلات والسيارات الخاصة التي باتت تعمل على نقل الركاب والبضائع منافسة للسرافيس النظامية، وهذه المركبات في معظمها تعتمد في عملها على الغاز، وتحمل لوحات مرورية منتهية الصلاحية مثل (مرور تجريبي) أو (إدخال مؤقت)، مع العلم أنه منذ أكثر من عامين ألغيت لوحات المرور التجريبي!! والحال كذلك، كثيراً ما تحدث مشاجرات عنيفة وتلاسن مستمر بين أصحاب السرافيس العامة من جهة وأصحاب السيارات الخاصة وأصحاب (الطرطيرات) من جهة أخرى، وقد تقدم أهالي الحي (وسط المدينة) بالشكوى لمدير الناحية عن هذه الأوضاع، ولكن المدير لم يحرك ساكناً، فتوجه قسم من الأهالي وقسم من أصحاب السرافيس العامة بشكوى إلى قائد شرطة إدلب، وشرحوا له الأمر، وعرضوا عليه بعض الصور التي بحوزتهم، والتي تؤكد بأن هذه السيارات الخاصة والسيارات التي تحمل ٦ ركاب تعمل على الغاز، وأن المواطنين في السوق يحتاجون لوضع كمامة على وجوههم لتقيهم من الروائح المنبعثة من عوادم السيارات، وأكدوا له بأنه قد وقعت عدة حوادث خطيرة منها احتراق عدة سيارات صغيرة كانت تسير على الغاز في وسط المدينة، وانفجار عدد من أسطوانات الغاز داخل حجرات السيارات، فأوعز هذا الأخير بكتاب إلى مدير الناحية في كفرنبل بقمع المخالفات، ولكن مدير الناحية لم يعط بالاً لذلك، وألقى بالكتاب على الأرض وطرد المشتكين من المكتب، وقال: (انقلعوا خارج المكتب لشوف ها الشكوى شو بتعمل معكم).

إننا، نحن أهالي القرية، نطالب بإخراج كراج السيارات خارج السوق، وإحداث مفرزة مرور تنظم حركة السير، خاصة أنه يوجد في القرية أكثر من مائتي سيارة تعمل على الغاز وتعرقل السير.

■ **أيمن أبو داهش**

## لأن الحال على مبدأ (دق المي)

# مياه قطنا ما زالت تنبع في شوارعها!

◄ **عبد الرزاق دياب**

**تبدل على وحدة مياه قطنا ثلاثة مهندسين حتى الآن، وهذا يعني زمنياً وقتاً ليس باليسير، لكن مازالت مشاكل مياه المدينة على حالها، ومشروع الشبكة الجديدة التي تسلمتها وحدة المياه بعيوبها، ومازالت هناك شكاوى من وجود أخطاء هائلة سواء من المواطنين أو من بعض المطلعين على وضعها، فما يكاد الماء يتدفق في (بواريها) حتى يبدأ الإسفلت بالتشقق، والماء بالطوفان في شوارع المدينة التي يكفيها دوران المشاريع التحتية والفوقية، من توسيع تغذية الهاتف إلى تحديث شبكة الكهرباء حالياً.**

**وحتى نكون منصفين لا بد من الإشارة إلى الجهد الكبير الذي يبذله رئيس وحدة المياه الحالي في ترقيع أخطاء الشبكة وأخطاء من سبقوه.**

### ليست ينابيع

هذه السنة وعلى رأي العامة والخاصة كانت سنة خير، لكنها سنة فضيحة لمشاريعنا الواهية، فمع غزارة الأمطار بدأت الثغرات تتكشف دون تدخل من أحد، الأمطار التي صارت سيولاً فضحت الردم العشوائي لمشروع توسيع تغذية الهاتف الآلي، فالحفريات التي تحيط بالغرف الفنية انهارت وصارت سراديب لتجمع المياه، مما اضطر المواطنين أحياناً والبلدية إلى ردمها من جديد ولكن بعد أن صار المتعهد في بيته.

أما حال المياه فعاد كما كان، في مدخل شارع المالية تشقق (الزفت) عن نبع صغير ما زال يسير في الطريق أمام الأبنية حتى تاريخه، والمياه التي كانت في السنة الماضية لها حصة من جريننا ودعائنا غطت الشوارع.

ثلاثة أيام بليلها ونهارنا لم يتفضل عامل صيانة لإصلاح العطل، ومواطن يتهكم: يبدو أنهم ظنوه نبعاً بسبب سنة الخير.

في العام الماضي جربت وحدة المياه ضخ كمية كبيرة لتجريب الشبكة الجديدة، يتناقل المواطنون نكتة أن المياه دخلت ولم تصل إلى البيوت، وربما الأرض من عطشها ابتلعتها، وعندما زاد ضخ المياه بسبب المطر انفجرت الشوارع، الشبكة المجنونة كلفت أكثر من ٦٥ مليون ليرة سورية، ملايين من الليرات تسيل في الشوارع، ومتعهد الشبكة طمر (سكورة) توزيع المياه، مما اضطر عاملي الصيانة بالوحدة إلى التخمين كوسيلة للبحث عنها، وبدأ الحفر والأدهى بوسائل يدوية عدتها (فأس وإزميل).



### على أية شبكة؟ وماذا عن التلوث؟

طبعاً العنوان ليس مقصوداً به (الفيسبوك)، أو خطك على (سيريتل أو أريبا)، هنا في هذه المدينة البلدة الريفية تنطبق أحوالها على كل حياتنا، فالقرارات والكتب وما تكتبه الصحف ينطبق عليها المثل الشائع (دق المي وهي مي)، وأيضاً ينطبق على المجحفين بحقها (المي تكذب الغطاس)، المياه كذّبت صلاحية الشبكة الجديدة، وهنا للموضوع قصة أن الناس هنا محتارون على أي شبكة ترسل المياه إلى بيوتهم وخزاناتهم، الشبكة الجديدة دخلت في الخدمة يقول البعض، والبعض الآخر يقول إن مياهه على الشبكة القديمة.

وهنا سؤال: إذا كانت الشبكة القديمة هي التي تغذي المدينة، فلماذا تجديد الشبكة؟ ولماذا هدر كل هذه الملايين؟

وإذا كانت على الشبكة الجديدة، فلماذا تضطر وحدة المياه لاستخدام القديمة التي استبدلت لأن عمرها تجاوز الـ٤٠ عاماً، وتسببت بأمراض وإسهالات؟ ولماذا تم استلامها رغم حديث البعض عن رفض مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي لتكليف مهندسين من (قطنا) للإشراف على تنفيذها، وهم أدرى من غيرهم بمدينتهم؟. أليس أهل مكة أدرى بشعابها؟.

الشبكة القديمة فعلت فعلتها قبل سنتين، وتابعت قاسيون بالأرقام ضحايا التلوث الذي ضرب المدينة، أكثر من ١٠٠٠ إصابة بمرض التهاب الكبد الوبائي، نفى بعض مسؤولي المدينة ذلك، حتى مديرية الصحة خففت من حدة النتائج وتحدث حينها مديرها عن ٧ سبع حالات فقط، بينما قدمنا في (قاسيون) وثائق من مخابر المدينة موقعة من أطباء المخابر بأن الحالات تجاوزت الألف.

الأدهى من ذلك توجيه الاتهامات إلى الصرف الصحي وتحميله سبب التلوث، حينها تمت اختبارات من وحدة المياه على أغلب آبار المدينة وتحدثت إحدى المهندسات (لقاسيون) على أن أغلب آبار المدينة غير صالحة للشرب، واتخذت وحدة المياه مجموعة من الإجراءات من ضمنها (كلورة) الآبار، وتسيير صهاريج كتب على خزاناتها مياه صالحة للشرب.

على أثر مجموعة المقالات، تم صياغة قرار صادر عن وزارة الصحة ووزارة الري وجهات أخرى بضرورة تحديد حرم للنبع الذي يروي المدينة (رأس النبع) ومنع التعديات عليه، ولكن... نعود إلى السيرة الأولى طويت القصة، واكتفت وحدة المياه (بكلورة) خزان رأس النبع، ونامت قصة الشبكة القديمة والجديدة، وكيف تم استلامها، والأخطاء الفنية، والتهاب الكبد الوبائي، وتبدل رئيس الوحدة وجاء رئيس وحدة جديد.

### تجربة واحدة تكفي

حتى لا يتكرر ما حصل، لا بد من النظر إلى المشكلة بعين مختلفة، وجدية أكثر، وهذا ليس من مسؤولية وحدة المياه وحدها، وأكبر من إمكانياتها، بل يتعدى ذلك إلى المؤسسة العامة للشرب والصرف الصحي التي لديها الإمكانات الأكبر، مادياً وعلى صعيد اتخاذ القرار.

من المؤكد أننا لا نريد الذهاب إلى الطبيب بأولادنا وهم يكتسون باللون الأصفر، ولا يوجد مواطن يشتهي انتظار نتائج تحليل التهاب الكبد الوبائي، وليست الإسهالات من الأمراض التي نحبها، ويكفي الجري وراء المازوت والدعم النقدي، والوقوف بطابور الشيكات وأمام المصارف، وليست أحوال الناس تحتمل فجائع من مستوى مائي.

لا نريد ينابيع اصطناعية في شوارعنا ...ذلك هو لسان حال الناس الفرحين بموسم يبشر بالخير.. ■

# الرفيق ياسر كاشي «أبو حسام» في ذمة الخلود..



**احتضن ثرى حمص العدية المُزيَّن بعذوبة مياه العاصي جثمان الرفيق «ياسر كاشي أبي حسام» الذي غيبه الموت في الثاني من شباط الجاري عن عمر نضالي زاخر امتد ستة عقود ونصف، وبعد صراع طويل مع مرض عضال.**

ولد الرفيق «ياسر كاشي» عام ١٩٤٤ في أسرة فلاحية مناضلة من قرية المشرفة شرق حمص، المعروفة بمملكة «قطنا»، وكان والده شيوعياً ناضل ضد الإقطاع وعمل على بث الفكر الشيوعي في قريته في ذلك الوقت العصيب من تاريخ سورية الحديث.

في هذه الأسرة الوطنية المناضلة عاش وترعرع الرفيق «ياسر كاشي»، وكان مقداماً شجاعاً، تملؤه الوطنية والحماس، حتى أنه سجن وهو في سن الرابعة عشر، في عهد الوحدة.

درس وتعلم ونال شهادة أهلية التعليم الابتدائي، ومارس مهنة التعليم، ولكن بسبب انتمائه السياسي نُقل من التعليم إلى وظيفة إدارية في مالية حمص.

أمضى الرفيق «أبو حسام» حياته في العمل والنضال، وكان من الأوائل الذين سارعوا إلى توقيع ميثاق الشرف الشيوعي، كان دائماً يتحدث عن ضرورة وحدة الحزب، وعن أهمية دوره السياسي، وكان قد ساهم في كتابة كراس تاريخي اسمه «الشيوعيون داخل أسوار قطنا في حمص».

تزوج وربى أسرة مشهودٌ لها بالأخلاق والوطنية والتزامها بالفكر الطبقي. وكان حتى أخر لحظات حياته متابعاً لنشاط وسياسة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حمص، وقارئاً جيداً ومتابعاً لجريدة «قاسيون».

اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حمص تتقدم من أسرته وزوجته بأحر التعازي القلبية ومشاعر المواساة الصادقة، داعيةً لكل من أحب الفقيد بدوام الصحة وطول العمر والبقاء. ■

# مطبات

## لهذا هي اليابان!

*(الكلمات وحدها لا تكفي لتسوية المشكلة.. فتويوتا تمثل اليابان، وقد تـؤدي مشكلاتها إلى النيل من سمعة اليابان برمتها)..*

**● صحيفة (نكيي) اليابانية**

ببساطة ودون مقدمات عن تاريخ اليابان، ومن دون تذكيرنا بماضي شركة تويوتا وإنجازاتها، و دون أي تعريف بالمزايا الفريدة للمنتج الياباني، ودون مقارنته بمنتجات العالم المشابهة.. يعتبر اليابانيون ما جرى مع ماركتهم الكبيرة من هفوة صغيرة إساءة لسمعة اليابان.

سمعة اليابان الاقتصادية مهددة، والبلد الذي تتسيد منتجاته أسواق العالم، البلد الذي ينتج أفضل تكنولوجيا عصرية ناجحة، البلد الذي لا يتغنى بمنتجه والعالم كله يطرب له، وإذا أراد أحد أن يتباهى بقطعة كهربائية أو الكترونية يصيح بصوت مرتفع إنها يابانية.. اليابان بكل بساطة، ومن دون حذلقة وكلام: تعتذر.

وهنا.. في العالم الثالث القادم من التاريخ العريق نفسه، من القارة نفسها، غير قادر على الاعتذار عن أخطاء أكبر من خطأ في دواسة سيارة، العالم الذي لا يستطيع أن يصنع دواسة سيارة أقل جودة، العالم الذي يتميز بالثرثرة أكثر من الفعل، تسقط من لغطه مفردة تعني: الاعتذار.

هنا.. حيث هذه البقعة المزدحمة بالبشر والأخطاء، بالتخلف والإرث العميق في الوقت عينه، بالذاكرة المتنوعة وبالاتجاه الواحد، بالعقل والعاطفة التي لا ترحم، بالنبل والخسة، بالإنجازات والانحطاط، باللصوص والشرفاء، هنا لا توجد في لغتنا مفردة أقسى علينا من الأسف. نكابر في أكثر أوقاتنا قسوة، نتجبر إذا ما واجهتنا الحقائق، موت إنسان، إيذاء آخر، انكسار روح أمامنا، خياناتنا، أخطاؤنا المقصودة وسواها، هفواتنا وما أكثرها، أيماننا الكاذبة، مؤامراتنا الصغيرة والكبيرة.. إلا أننا أكبر من أن نلوذ بالأسف.

من أفهمنا وعلمنا أن الاعتراف بالخطأ يقلل من هيبتنا وكراماتنا، وأن الرجوع إلى الحقيقية فيه تقليل من عنجهيتنا، وأننا نصغر إذا اكتشفنا كم كنا ظالمين، وأن الآخر ربما سينظر إلينا باعتذارنا كما لو كنا ضعفاء؟ من الذي ورطنا بالتعنت والتشبث بالخطأ حتى صرنا عبيده، وصرنا به بشراً قساة، وأناساً من صخر يبتسم، وكائنات يتفشى فيها العناد؟.

هذا على صعد ذواتنا.. أما من يجيب على الأسئلة الأكثر صعوبة، لماذا لا يعتذر موظف صغير عن ضياع معاملة مواطن، ولماذا يقذف كرة العناد بتحميله مسؤولية خطئه، لماذا لا يقول الموظف: هذا خطئي وبشجاعة أتحمل المسؤولية؟ لماذا لا يعود الأستاذ إلى صفه ويقول للتلاميذ: أخطأت في حل المعادلة، أخطأت في إعراب المبتدأ المؤخر، وأن مساحة الوطن العربي هي ١٤ مليون كم وليس ٤١ مليون كم، وأن عمر بن الخطاب هو القائل (أصابت امرأة وأخطأ عمر)، وليس عمر بن عبد العزيز... ولماذا لا يعتذر الشرطي، والصحفي، والخباز، والسمسار، والنادل، والمسؤول، وغير المسؤول، وبائع البسطة، والمنشد، والشيخ، والقس، والكافر، والمجرم، والشاعر.. لماذا لا نعتذر؟.

تأخر دعم المحروقات حتى تجاوز الشتاء نصف زمنه، نخر البرد عظامنا، صارت المدافئ برادات في زوايا بيوتنا، شيكات الدعم في اليوم التالي، المبالغ المصروفة بعد غد، الطوابير تتدافع، والاعتذار خراطيم المياه في السيدة زينب تنهال على الطوابير المنتظرة في عز البرد، الأسف بالتدافع والتدافش، والانتظار المذل على أبواب المراكز والمصارف، لام يقل أحد نحن نعتذر.

متعهد الحفريات يضع لوحة قد أكلها الزمن ولم يتغوطها بعد، (نعتذر لإزعاجكم.. نحن نعمل من أجلكم)، ويبدأ درس الحفر، الحفريات التي لا تنته، الطرقات التي لا تشبه سوى مكبات التراب، وأسابيع من الغبار، أشهر من الوحل في الشتاء، سنوات في إنجاز ساحة، عقود من الوعود بتحسين البنى التحتية والفوقية، وسط هذا الإجحاف وحدها لوحة المتعهد شاهدة على وجودنا: نأسف لإزعاجكم.

**■ عبد الرزاق دياب**

# أهذا هو ترشيد استهلاك الكهرباء كما تفهمه الحكومة؟؟

**د.نزار عبد الله**



**يشكو الكثير من المواطنين من الأرقام «الفلكية» لفواتير الكهرباء، فالتعرفة تصاعدية، وتبدأ بـ٢٥ ل.س/ك وس للاستهلاك المنزلي بين ١-١٠٠ ك. و. س، وترتفع بنسبة ٤٠٪ بالنسبة للشريحة الثانية بين ١٠١-٢٠٠ ك. و. س، وترتفع بنسبة ٤٢,٨٪ بالنسبة للشريحة الثالثة بين ٢٠١-٤٠٠ ك. و. س، وترتفع بنسبة ٥٠٪ بالنسبة للشريحة الرابعة بين ٤٠١-٦٠٠ ك. و. س، وترتفع بنسبة ١٦٦٪ بالنسبة للشريحة الخامسة بين ٦٠١-٨٠٠, ثم ترتفع بنسبة ١٦,٦٪ بالنسبة للشريحة السابعة بين ١٠٠١-٢٠٠٠ ك. و. س. أما بالنسبة للشريحة الثامنة, أي ما يتجاوز ٢٠٠٠ ك. و. س، فترتفع بنسبة ١٤٪ عن سابقتها.**

التصاعد بين أول شريحة وآخر شريحة يصل ارتفاعاً حتى ما نسبته ١٦٠٠ ٪ فهل هذا معقول؟! ماذا لو وصل التصاعد الضريبي على الأرباح إلى هذه النسبة؟ ما يجب قوله هو أن استهلاك الكهرباء ليس ترفاً, بل هو ضرورة، ثم إن الكهرباء لا تلوث البيئة، وعندما نعتمد في توليدها على الغاز والطاقات المتجددة كالشمس والرياح يكون الأمر أفضل وأنظف، وبالتالي فمن المفروض تشجيع استهلاك الكهرباء المعتدل.. والغريب الملفت أنه عندما يتجاوز الاستهلاك في الدورة الواحدة ٢٠٠٠ ك. و. س، ولو بـ«ك. و. س» واحد, نلغي جميع الشرائح، ويدفع المشترك ٤ ل.س/ ك. و. س على مجمل الاستهلاك, أي أنه عليه أن يدفع مبلغ ٣١٩٤ ل.س زيادة مقابل استهلاك هذا الـ«ك. و. س» الواحد, فهل هذا معقول؟!!!

فوق ذلك هنالك رسوم استهلاك تصاعدية تضاف هي الأخرى، فما معنى هذه الرسوم التي تضاف إلى الفاتورة إلى جانب رسم العداد في كل دورة الذي دفع المشترك ثمنه بالكامل منذ البداية؟ أليست هذه زيادة غير مبررة على المشترك تحملها؟! هذه ضريبة على الاستهلاك الكهربائي غير منطقية, مع العلم أن وسطي استهلاك الفرد في بلادنا أخفض من مستوى الاستهلاك الكهربائي بأضعاف, مقارنة بوسطي استهلاك الفرد في الدول الصناعية!

إن ترشيد الاستهلاك لا يعني خفضه بالضرورة، فاستهلاك الكثيرين منخفض جداً، ولا يوفر لهم احتياجهم بسبب تدني دخولهم.. إن الرشاد الاقتصادي يقتضي إلغاء هذه الرسوم التصاعدية, لأنها زيادة على التعرفة تحت اسم آخر. وعندما نعتبر أن وسطي استهلاك المشترك في الدورة هو ٢٠٠٠ ك. و. س, يكون وسطي الاستهلاك السنوي ١٢٠٠٠ ك. و. س, والمفروض أن يتم إصدار فواتير للدورات الخمس الأولى تقديرية اعتمادا على وسطي عدة أعوام سابقة، وأن يقرأ العداد مرة واحدة آخر العام, وأن يدفع المشترك مبلغ ٤ل.س/ ك. و. س عن الزيادة فقط, وليس عن إجمالي الاستهلاك.

ماذا يحصل عند قراءة العدادات؟ يستطيع الموظف أن يتلاعب بتوزيع الاستهلاك بين الدورات الست بحيث يتجاوز أحدها الـ٢٠٠٠ ك. و. س عن قصد أو دون قصد, لكن المشترك يدفع الغرم الظالم بسبب تقدير الاستهلاك, لأن بعض الموظفين لا يغادر مكتبه, بل يكتفي بتسجيل أرقام اعتباطية بسوء نية بناء على توصيات شفهية من رؤسائه بقصد تعظيم إيرادات مؤسسة الكهرباء مثلاً, أو دون سوء نية لأنه كسول. وإلا كيف يمكن للاستهلاك أن يقفز بين دورة وأخرى عدة أضعاف؟! أليست هذه الزيادات غير المنطقية «سرقة» للمواطن الكادح بحجة «ترشيد الاستهلاك»؟! لماذا هذه الفاتورة المعقدة؟!

ذكر وزير الكهرباء الأسبق أحمد خالد العلي أن الاستهلاك المنزلي والإنارة العامة والدوائر الرسمية يعادل نحو ٥٥٪ من إجمالي استهلاك الطاقة، وأن الاستهلاك الصناعي نحو ٣١٪، والتجاري نحو ٨٪، والزراعي نحو ٦٪ (المصدر: جريدة القنديل الأسبوعية، تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٩ صفحة ٦).. فلماذا لم يذكر كل بند على حدة من إنارة منزلية ودوائر رسمية وإنارة عامة؟ استهلاك المعابد من جوامع وكنائس مجاني, لماذا؟ ألا يغري هذا بالبذخ والتبذير؟ يجب أن تدفع كلفة الاستهلاك أيا كان المستهلك، كأن تدفع وزارة الأوقاف مثلاً كلفة هذا الاستهلاك! ثم كم تبلغ كلفة إنارة الحدائق العامة والأشرطة الخضراء؟ كثيراً ما نجد الأضواء تتلألأ في أواخر الليل، و ليس من أحد منتفع منها لماذا؟ هنالك هدر كبير في الموارد لا مبرر له.. وأيضاً لتدفع بلدية الحي كلفة إنارة الحدائق، ولتحاسب على هدرها وتبذيرها!!

أما استهلاك الدوائر الرسمية فيجب أن تدفعه الدوائر الرسمية ذاتها، فكثيراً ما نشاهد المكاتب منارة أثناء النهار في وضح الشمس المشرقة! فأي تبذير هذا وهدر للموارد! ثم هنالك استجرار غير نظامي, فلماذا يتم السكوت عنه؟ وهناك فاقد فني كبير, فلماذا لا يتم تداركه؟

لماذا يتوقف تصاعد التعرفة عند استهلاك ٢٠٠٠؟ هنالك بذخ كبير جداً في القصور، وينبغي أن يتتابع التصاعد في التعرفة عند وصول الاستهلاك في الدورة ٢٥٠٠ ك. و. س، و٣٠٠٠ ك. و. س، و٥٠٠٠ ك و س؟! هنا يمكن للتعرفة المرتفعة أن ترشد الاستهلاك، وأن تغطي حيزاً مهماً من كلفة الإنتاج. وحتى لو اعتمدنا الاستهلاك السنوي مثلاً الذي يتجاوز ١٢٠٠٠ ك. و. س، وربما ٣٠٠٠٠ ك. و. س، ووصلت التعرفة إلى أكثر من ١٠ ل.س/ ك. و. س، أو حتى ٢٥ ل.س ل/ ك. و. س، لكان هذا عدلاً، ولما تحملت مؤسسة الكهرباء أية خسائر؟! لماذا لا نرفع تصاعد التعرفة بين ٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ ك. و. س بالنسبة نفسها بين أقل شريحة وبين ٢٠٠٠ ك. و.س بالنسبة نفسها مثلا، والتي تصل إلى ١٦٠٠ ٪؟! ومرة أخرى بين استهلاك الدورة الواحدة بين ٣٠٠٠ –٤٠٠٠ ك. و. س بالنسبة نفسها أيضاً؟ وهكذا دواليك..

علينا أن نبدأ أولا بترشيد توليد ونقل وتوزيع الكهرباء، فهنالك شبكات نقل متقادمة ويجب استبدالها بجديدة، ولن نستطيع الترشيد دون استثمارات إضافية حسب الحاجة في التوليد والنقل والتوزيع. فأين هي خطة التطوير هذه؟ عندما ننفذ هذه الاستثمارات نخفض كلفة الإنتاج، وعند اعتمادنا على الطاقات المتجددة كالطاقة الضوئية وطاقة الرياح، أو عند الاعتماد على الغاز بدل أن نحرقه كل يوم مبددين موارد ضخمة، نخفض كلفة الإنتاج أيضاً.. كما نستطيع اختزال كلفة أجور وانتقال الموظفين المكلفين بقراءة ملايين العدادات بنسبة ٨٣,٣٣٪ سنوياً, عندما نقدر الاستهلاك الوسطي لكل دورة ولكل مشترك اعتمادا على وسطي السنوات الخمس الماضية مثلاً، وتقرأ العدادات مرة واحدة سنوياً, بحيث يدفع المشترك مبلغاً ثابتاً عن الدورات الخمس الأولى، وتأتي التصفية في الدورة السادسة، عندها يتحول هؤلاء الموظفون للقيام بعد تأهيلهم بأعمال الصيانة الدورية والإصلاح.. الخ.. يتم بذلك تفادي وقوع الأعطال وتفادي انقطاع الكهرباء من حين لآخر, مما يحقق وفراً لمؤسسات الكهرباء ووفرا للاقتصاد ككل.

لتنشر وزارة الكهرباء جدولاً باستهلاك الكهرباء حسب الشرائح المختلفة من ١-١٠٠، ١٠١-٢٠٠ وصولا إلى ٢٠٠٠، وتتابع الشرائح المقترحة للاستهلاك البذخي بين ٢٠٠١ -٣٠٠٠، و٣٠٠١ -٤٠٠٠، و٤٠٠١ -٥٠٠٠ ك.و.س الخ.. للدورات، وكذلك الاستهلاك السنوي للمشتركين حسب الشرائح المختلفة ٦-٦٠٠- و ٦٠٦ -١٢٠٠ الخ.. الذي هو الأعدل في حساب التعرفات، وننطلق منه في إعداد تعرفة جديدة رشيدة وعادلة ومنطقية. يجب أن تكون السياسة السعرية والتعرفات عادلة ومقنعة حتى يتعاون المشتركون مع وزارة الكهرباء في ترشيد الاستهلاك, ويجب أن يسبق ذلك ترشيد التوليد والاستثمار والنقل والتوزيع وهو الأهم.

إن استهلاك غالبية المواطنين قليل جداً، وقلة هي التي تبذخ, وتلك هي التي يجب أن تواجه بتعرفات مرتفعة تتناسب مع هذا الإسراف التبذير, سواء أكان ذلك المستهلك قطاعاً عاماً أو بلدية أو قطاعاً خاصاً أو فردا أو دائرة حكومية. علينا الاعتماد على خلايا الكلفة التي تتشكل في الإفراط في الاستهلاك وتحميل الكلفة عليها, أكانت قصرا أو دائرة حكومية أو معبداً.

■

# إعانات الأسر المنكوبة تحت رحمة المبادرات الشخصية



**أوردت إحدى الصحف الإلكترونية السورية خبراً مفاده أن محافظ حلب قام بزيارة أسرة حلبية تضم ستة من المعاقين إعاقات ذهنية وحركية، وقدم لهم إعانة مالية، وتعهد بتخصيص محل تجاري للأسرة في سوق هنانو الشعبي، وتأمين فرصه عمل لأحد أبناء الأسرة ومتابعة الشؤون الصحية للمعاقين فيها.**

لا شك أن هذه المبادرة جيدة بالنسبة لهذه الأسرة، ولكن السؤال الملح هنا هو: إلى متى تبقى الإعانات المقدمة لبعض الأسر التي تعاني من أوضاع صحية خاصة مرهونة بالمبادرات الشخصية لهذا المسؤول أو ذاك؟ وما مصير باقي الأسر ذات الأوضاع المشابهة في مختلف المحافظات؟

ولأن الشيء بالشيء يذكر، فإننا نذكر بأن (قاسيون) سبق لها أن نشرت على صفحاتها منذ أكثر من سنتين، مقالاً تحت عنوان: «أسرة من هذا الوطن»، تناولت فيه معاناة أسرة مؤلفة من أحد عشر شخصاً، أصيب ستة من أفرادها بمرض التصلب اللويحي الذي يقعد المصاب بعد تجاوزه سن العشرين عاماً كونه يشل حركته تدريجياً إلى أن يجعله طريح الفراش، وأن تلك الأسرة بلا معيل سوى من أم مكافحة تعمل ليل نهار في خدمة أبنائها بعد أن توفي معيلهم.

حينها، توجهنا إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لمساعدة هذه الأسرة، وأعدنا الطلب إلى محافظ حماة السابق بعد عدم اكتراث وزارة الشؤون الاجتماعية، إلا أن المحافظة اكتفت بالاستفسار عبر اتصال هاتفي تلقيناه من مكتب المحافظ طلب فيه الإيضاح عن وضع الأسرة، وأين تقطن، رغم أن كل ما طلبه كان موضحاً بالمقال، وأن الأسرة (أسرة حسن خليل) تسكن في بلدة شطحة - حي الزيارة، ولكن الأسرة المعنية لم تصلها أية مساعدة بعد انتعاش الأمل بأن أحداً ما سينظر بوضعها المأساوي، وسرعان ما انتهى الرجاء والتمني بخيبة أمل كبيرة.. والآن، وبعد مضي أكثر من سنتين على نشر المقال السابق الذكر، لم يتغير شيء في حال هذه الأسرة سوى أن أوضاعها ازدادت سوءاً..

نعيد تسليط الضوء على هذه الأسرة المبتلية بهذا المرض الذي لم يسبق لأحد أن شفي منه, كنموذج لأسر كثيرة على امتداد البلاد، تحتاج بحكم ظروف غير مسؤولة عنها إلى رعاية خاصة، منظمة وإلزامية ومكفولة قانونياً من الدولة ودستورها، فمن العار أن يبقى التعامل مع هذه الأوضاع الخاصة يشبه التسول أو الصدقة..

**■ ي. ط**

# تنويه لابد منه
# استقرار وارتياح في ثانوية دير العصافير المختلطة

وردت إلى «قاسيون» رسالة شفوية من طلاب وطالبات ثانوية دير العصافير المختلطة وأهاليهم، ومن الجهاز التدريسي في الثانوية، بسبب مساهمتها في الوصول إلى حل للفوضى والظلم الذي كانوا يتعرضون له من مدير الثانوية السابق الذي تم إنهاء تكليفه بإدارة الثانوية بالقرار رقم (٢/٢٢٥) بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٨ بسبب تماديه وتعامله غير التربوي.

وكانت «قاسيون» قد نشرت في العدد /٤٣٢/ مقالاً بعنوان «برسم السيد وزير التربية، ثانوية دير العصافير المختلطة إدارة مستبدة» تشرح فيه شكاوى طلاب الثانوية وأهاليهم من الممارسات غير القانونية وغير التربوية، ثم عطفت على ذلك بمقال آخر في العدد /٤٣٤/ بعنوان «ما مبرر الصمت؟ هل هو تجاهل أم عدم اطّلاع؟» توضح فيه المزيد من الممارسات، وتضم صوتها لصوت الطلاب وأهاليهم بإيجاد حل لهذه الظاهرة. وقد استجابت السلطات المعنية لهذه المطالب المحقة واتخذت الإجراءات اللازمة لإعادة الأمور إلى مسارها الصحيح.

تضمنت رسالة الطلاب والأهالي ومدرسي ومدرسات الثانوية التقدير والامتنان لتجاوب السلطات المختصة مع مطالبهم لإعادة حالة الاستقرار والارتياح والاطمئنان في الثانوية، ورفعوا تقديرهم وشكرهم لوزير التربية، ورئيس دائرة الرقابة الداخلية في مديرية تربية ريف دمشق، والمحقق الذي تولى التحقيق في الشكوى المطروحة، وخصوُا بالشكر مدير تربية ريف دمشق الذي أبدى تعاوناً معهم منذ بداية طرح المشكلة وتفهم شكاواهم وعمل على إعادة تسوية الوضع بأسلوب مريح لإنهاء التوتر في المدرسة، وخاصة عند إصداره الكتاب رقم ٥/٤٣١ المتضمن إنصاف المدرس ميلاد حنا وتكليفه بأمانة السر وإدارة الثانوية بشكل مؤقت، الأمر الذي أنهى التوتر في المدرسة بشكل مريح ومتعاون.

إن «قاسيون» إذ يهمها دوام الاستقرار للمدرسة كما لكل المدارس على مساحة سورية، والنجاح والتفوق لجميع الطلاب، تهيب بأولي الأمر والسلطات المختصة في كل دوائر الدولة أن يكونوا عوناً للمواطنين عند نداء الحاجة، وأن يتخذوا القرارات والإجراءات السريعة التي من شأنها حل المشاكل والمصاعب التي يتعرض لها المواطنون، ونرفع مجدداً نداء الجهاز التدريسي والإداري في الثانوية، لمطالبة المدير المنهي تكليفه بتسديد الذمم المالية التي بعهدته للثانوية، والبالغة عشرات الآلاف من الليرات السورية، لأن في ذلك صوناً لكرامة المواطن وتعزيزاً لكرامة الوطن.

■

# الهبوط الكبير /1929/.. والأزمة المالية /2008/

◄ **محمد الجندي**

الهبوط الكبير Great Depression بدأ في الولايات المتحدة وامتد من ١٩٢٩ حتى ١٩٣٩ في العالم الغربي، ونتج عنه انحدارات كبيرة في الإنتاج، وبطالة شديدة.

بين ذروة الهبوط وحضيضه، هبط الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة /٤٧٪/، والناتج الوطني الخام /٣٠٪/، ومؤشر أسعار الجملة /٣٣٪/ وبلغت البطالة /٢٠٪/.

سال حبر كثير في دراسة ذلك الهبوط وظاهراته وأسبابه، التي طرحت فيها أمور كثيرة، منها الانحدارات في الطلب الاستهلاكي، والذعر المالي، والارتكابات malfeasance المصرفية والمالية، وأخطاء السياسات الحكومية، وتراجع التجارة الخارجية، وأيضاً المعادل الذهبي للنقد، الذي كان يربط البلدان الغربية، والذي جعل الأزمة تمتد إليها.

ويركز الاقتصاديون، حسب انتماءاتهم النظرية، على بعض الأسباب دون غيرها، ولسنا هنا في صدد التفصيل في ذلك.

الكساد هو عنصر لا ينفصل عن بنية الرأسمالية الدولية، ونقول الرأسمالية الدولية لأن الرأسماليات الوطنية متصلة عضوياً، فيما بينها، لتؤلف الرأسمالية الدولية. ذلك لأن الإنتاج الكبير الرأسمالي، لا يقابله تصريف كبير له، وعولج ذلك بالتوسع الاستعماري، فالاستعمار كان آلية لثلاث عمليات، مترافقة قليلاً أو كثيراً، أولها نهب الثروات، وخصوصاً الطبيعية، وبهذا يتفق جزئياً مع الغزو القديم، وثانيها تصريف الإنتاج والامتصاص عبره بالمدخرات التاريخية للمستعمرات، وأنتج الفقر فيها، والتراكم في العواصم الرأسمالية، وبقي الإنتاج الرأسمالي عاجزاً عن التصريف الكافي، وهذا أدى إلى تطور التكنيك التجاري والمصرفي، الذي به استطاعت الرأسمالية الدولية تكديس حجوم كبيرة من السلع في المؤسسات التجارية المنتشرة في أنحاء العالم في نوع من التصريف الافتراضي، الذي تحمل عبئه المصارف (البنوك)، وهذه بدورها سمحت بتأمين السيولة النقدية الضرورية لإعادة الإنتاج الرأسمالي. غير أن المصارف (البنوك) اتسع دورها مع الزمن، فصارت هي التي تتحكم بالإنتاج، وتضع المؤسسات الإنتاجية تحت رحمتها، فتدمر ما تدمر منها، وتدمج بعضها ببعضها الآخر، وتغير الخيارات الإنتاجية، ومراكز الثقل الإنتاجي، فبينما كان التركيز في الماضي، مثلاً، على صناعة الأقمشة، جرى الانتقال إلى الصناعات الثقيلة والعسكرية منها، وإلى الصناعات الإلكترونية. وعدا سيطرة البنوك على الإنتاج، فقد اكتشفت هذه أنها تستطيع إنتاج النقد، أي إنتاج رأس المال بمعزل عن، أو بعلاقة هشة مع الإنتاج المادي، وبأنها تستطيع أن تستخدم ذلك الرأسمال في البورصة، التي أنشئت أصلاً لاستقطاب الادخارات من أجل تأمين السيولة للإنتاج الرأسمالي المادي، فأصبحت سوقاً للمضاربة على مختلف الرساميل، ومنها الرساميل المصرفية (أي الرساميل التي تنتجها البنوك). وهذا الانتقال في الذروة من الرأسمال المتمثل بالإنتاج المادي إلى الرأسمال المالي، تجاوز الكساد كأزمة، وحوله من أزمة للرأسمالية إلى أزمة للمجتمع، حوله إلى فقر يطول الأغلبية الساحقة في المجتمع وإلى بطالة، وأيضاً إلى إفلاسات تطول المؤسسات الاقتصادية الصغيرة، أو غير المرغوبة. وإلى مساس بأموال وإدخارات المواطنين، حيث يؤدي مثلاً إفلاس البنوك إلى ضياع الودائع، ويؤدي التضخم النقدي إلى ذوبان القيمة الحقيقية للموجودات النقدية لدى جميع الناس، فالقيمة الحقيقية المتبلورة في دولار اليوم هي أضعف بكثير من دولار القرن الماضي، وأضعف في دولار ثمانينيات القرن الماضي منها في دولار ستينيات، وأضعف في ستينياته منها في عشرينياته.




### الأزمة وكارثة الفقر

أزمة ١٩٢٩ في الولايات المتحدة كانت أزمة فقراء، وأزمة شرائح رأسمالية، فهبوط الإنتاج الصناعي والناتج الوطني الخام ومؤشر أسعار الجملة هو أزمة للشرائح الرأسمالية الصناعية والمالية، وارتفاع نسبة البطالة ملحق بأزمة الفقراء.

وانتشار أزمة ١٩٢٩ إلى العالم الغربي كان فرصة تاريخية هامة لأحزاب الأممية الثانية لتسلم القيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من الرأسمالية الدولية، وبدلاً من ذلك تركتها تلعب لعبتها الحربية، وتدمر البلدان الأوربية، ربما كانت تلك الأحزاب عاجزة ولكن مهما يكن وضعها كان باستطاعتها فعل شيء يخفف الآلام، التي عانتها شعوبها وبلدانها.

ولئن كانت الحروب كارثة بالنسبة للفقراء فوق كارثة الفقر، فقد كانت الحرب العالمية الأولى استثماراً بالنسبة للرأسمالية الأمريكية، وبالنسبة للرأسمالية الدولية بالتالي.

معالجة الرئيس الأمريكي السابق روزفلت لأزمة ١٩٢٩، الملقبة بـ«الصفحة الجديدة New Deal» كانت تخفيفاً لمشاكل الشرائح الرأسمالية، أما المعالجة الحقيقية فقد كانت في الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى مؤتمر بريتون وودز، الذي جعل الدولار الأمريكية نقداً دولياً، وإلى الاستثمارات الضخمة عبر مشروع مارشال بإعادة أعمار أوربا الغربية، والتي لم تكن ممكنة، لولا قبول الدولار نقداً دولياً.

قفز الاقتصاد الأمريكي بنتيجة الحرب العالمية الثانية صاروخياً على الصعيدين، المدني والعسكري، وأصبحت الرأسمالية الأمريكية سيدة العالم.

أيضاً حرب فيتنام الأمريكية كانت استثماراً بأكثر من ثلاثين مليار دولار للرأسمالية الأمريكية على حساب الشعبين الفيتنامي والأمريكي.

ولكن بعد ١٩٨٠ وانتهاج الليبرالية الجديدة في السياسة والاقتصاد في الولايات المتحدة، ثم عبر العولمة الرأسمالية المتدرجة في أغلب بلدان العالم كثيراً أو قليلاً، تغيرت الأمور.

بشكل عام، في الاقتصاد الرأسمالي، وبسبب التكنيك التجاري والمصرفي يحدث في كل دورة اقتصادية أمران مترافقان، يتضخم النقد، أي تنخفض قيمته الحقيقية، ويزداد تراكم الثروة لدى الرأسمالية. ولذا كان الغنى يقاس بالملايين بين الحربين العالميتين، الأولى والثانية، وصار يقاس بالمليارات بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح الآن يقاس بالتريليونات. وهذه الأرقام الفلكية تنطوي على تدهور فظيع بالقيم الحقيقية للعملات، ومن الجملة الدولار (المقصود بالقيمة الحقيقية هو المعادل العيني الوسطي للوحدة النقدية)، وعلى اتساع الفقر على نطاق أوسع، فأوسع.

الليبرالية الجديدة تهمل ببساطة مصالح الناس. طبعاً الرأسمالية منذ نشوئها تهمل مصالح الطبقة العاملة والمسحوقين الآخرين في المجتمع، ونضال الطبقة العاملة التاريخية أدى تدريجياً إلى صدور قوانين تحمي العمال، وتحدد ساعات عملهم، وتؤمنهم، فتوفر لهم خدمات صحية وتقاعدية، إلخ. وفي أيام الكينزية (نسبة إلى الاقتصادي الإنكليزي جون مينارد كينز) نشأت في أوربا، بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى ثمانينات القرن الماضي، دولة الرعاية welfare state، التي تقدم الكثير من الخدمات الاجتماعية.

### الفقاعة المالية

الليبرالية الجديدة تريد كل إمكانات المجتمع الاقتصادية والمالية والسياسية لمصلحة الرأسمالية، فهدرت أغلب حقوق العمال، وألغت أو قلصت أغلب الإنفاق الاجتماعي، فانتهت «الرعاية» أو قلصت إلى حد كبير.

وإضافة إلى ذلك تهمل الليبرالية الجديدة مصالح الشرائح الاجتماعية الأعلى، فودائع البنوك، لا تبقى ودائع إلا بشكل اسمي، وفي الأحوال المستقرة غير مودعو الأموال نسباً متزايدة من القيم الحقيقية لودائعهم، ويخسر المضاربون الصغار على الأسهم وعلى العملات في البورصة عموماً أموالهم، وقد يخسر المودعون ودائعهم من خلال خسائر البنوك في البورصة، وبخسارة شركات التأمين في البورصة، قد يخسر أصحاب الحقوق الخدمية (التقاعد، الخدمات الصحية، إلخ) حقوقهم.

ففي ظل الليبرالية الجديدة، الفقاعة المالية، أي التضخم النقدي الكبير، تجر كوارث اجتماعية متعددة الجوانب، يقع ثقلها لا على الشرائح الاجتماعية المسحوقة، فحسب، وإنما أيضاً على الشرائح العليا، فتفلس بنوك، وشركات، أشخاص أحوالهم ميسورة، إلخ. وإذا كان بإمكان الرأسمالية إهمال الشرائح الاجتماعية المسحوقة، فليس باستطاعتها إهمال الشرائح العليا، والعلاج هو حقن الأموال، ولكن هذا الحق ينتج عنه مع الليبرالية الجديدة غالباً نشاط مصرفي وعسكري (أي صناعي ـ عسكري)، وهذا لا يحل الأزمة.

ومع الفقاعة المالية الأسطورية لم تعد الحرب استثماراً، كما كانت تزيد بشكل غير معقول من حجم الفقاعة المالية، وتزيد في الوقت نفسه من تناقض الشركاء في الرأسمالية الدولية. لذا حرب العراق وأفغانستان. خلافاً لحرب الفيتنام، لم تكن استثماراً، وإنما هزت الرأسمالية الدولية بأزمتها الحالية.

### الأزمة دائمة ولامخرج منها

المعالجة كانت، وما تزال، منذ نشوء الأزمة الحالية هي في حقن المصارف الكبرى، وبعض الشركات الكبرى ذات الوزن الاستراتيجي بالمال، ولكن هذا يبقي الأزمة على حالها، بل لا يحول دون تفاقمها، وليس مجدياً اللجوء إلى نوع من الحرب العالمية الثانية، فالتاريخ لا يعيد نفسه، والحروب تزيد الأزمة، ولا تعالجها. أيضاً غير ممكن الرجوع إلى الكينزية، كما ينادي بعض الاقتصاديين، لأن التكنيك المصرفي الذي تطور إلى درجة مذهلة، لا يمكن إعادته إلى الوراء.

إهمال الشرائح الاجتماعية المسحوقة طورت الرأسمالية الدولية تاريخياً معالجته بآليتين مترافقتين، الأولى تفعيل العدوانية، القمع، العصابات، التجنيد في التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية، والثانية تفعيل الرواسب التاريخية، العائلية والقبلية، العرقية، الطائفية، إلخ. وبهاتين الآليتين يقتتل الناس فيما بينهم إلى أمد غير محدود ناسين أو متناسين الفقر، وضعف التطور، والاستغلال بمختلف أشكاله، بل والاحتلال، والتبعية للمستعمر القديم أو الحديث.

وهذا يوفر للرأسمالية عمراً تاريخياً، ولكنه في الوقت نفسه ينشر عدم الأمن في العالم، كما هو حادث حالياً، والقتل، ويهدر الطاقات البشرية الثمينة، التي إذا كان جزء منها يصنع المعجزات، كما هو حاصل، فإنها، إذا ما زودت بالإمكانات العلمية والتكنولوجية تنقل الإنسان إلى عالم، كل ما فيه هو لخيره.

الرأسمالية الدولية لن تحمل مسؤولية الشرائح المسحوقة، التي تؤلف أغلبية سكان الكرة الأرضية. موضوعياً ذلك غير ممكن. ولكن بغيابه سيبقى الإنسان مجرد حطب للحروب ولمضاعفاتها، ومنجم بشري للاستغلال فثروته وجسده وسكنه وموطنه، لا شيء ملكه، وإنما ملك لتلك الرأسمالية.

غير أنها بقتل الإنسان، تقتل نفسها أيضاً، ولو على المدى الطويل. ليس الكلام هنا مجازياً، القتل يقتل أكثر فأكثر الإمكانات التي تتمتع بها، وينقلها من أزمة إلى أزمة، ويحيطها بالأعداء من كل صوب بآلية الفعل ورد الفعل، وحتى عندما تدمر الكوكب، كي تنتصر، فلن يبقى هنالك منتصر.

الأزمة الحالية لن تنتهي، لأن الحروب لم تعد لديها خيارات مجدية، والإنسان المستغل يعي أكثر، فأكثر عدوه الحقيقي، الرأسمالية الدولية، ويوجه حربته نحوها.

ربما ليس الخلاص الإنساني قريباً، ولكن أزمة ٢٠٠٨ تختلف عن أزمة ١٩٢٩ بأنها دائمة، ولا مخرج منها.

■■

# الثلاثاء الاقتصادي يتدارس آثار السياسات الاقتصادية

## د. سعيفان: السكن العشوائي أبرز سمات تطور الاقتصاد السوري

## د. سلمان: القطاع الخاص يستغل العمال ويوسع فجوة الفقر

◄ **وسيم الدهان**

أفردت جمعية العلوم الاقتصادية السورية ندوتها الأخيرة في ٢٠٠٩/٢/١١ لبحث «الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية في سورية»، وقدم د. سمير سعيفان تحت هذا العنوان ورقة بحث عرض فيها لهذه الآثار على مدى العقود الخمسة الماضية، مبيناً أن هذه العقود حملت في طياتها تغيرات جوهرية في السياسة الاقتصادية لسورية..

فبعد عرض سريع لمختلف محطات الاقتصاد السوري منذ ما بعد الاستقلال، توقف د. سعيفان عند بداية الإعلان السوري عن التوجه نحو اقتصاد السوق، وتتوج هذا التوجه بالإعلان عن تبني «اقتصاد السوق الاجتماعي» في ٢٠٠٥، لكن «دون تقديم أي توضيح أو تحديد للمقصود بهذا المفهوم».. وأوضح أن الخطة الخمسية العاشرة التي عُمل بها في العام نفسه «تبنت مفهوماً صريحاً وواضحاً لاقتصاد السوق بنسخته الليبرالية».

وأشار د. سعيفان إلى أن خطوات الإصلاح الاقتصادي المتخذة في أرض الواقع خلال الفترة ذاتها، شملت فتح جميع القطاعات أمام الاستثمار الخاص، ومنح الاستثمار غير السوري معاملة الاستثمارات السورية نفسها، في حين كان تجميد القطاع العام قد بدأ منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وأن دور الدولة التدخلي شهد تراجعاً ملحوظاً منذ بداية الألفية الثالثة، حيث تخلت الدولة عن احتكارها لاستيراد العديد من السلع وتراجع دورها في التجارة الداخلية، وأن زيادات الأجور خلال السنوات الماضية لم تعادل ارتفاعات الأسعار ما أدى لتدهور المستوى المعيشي لفئات أوسع من السكان، وبيّن أن عدم إصلاح الأجور والرواتب والتعويضات وبقاءها على حالها في البلاد كان ظالماً لأصحاب الاختصاصات والكفاءات، ومثّل دافع هجرة لهؤلاء، وفي الوقت نفسه لم يتوسع الإنفاق على التعليم والصحة بما يتناسب مع زيادات السكان في حين تم فتح التعليم بجميع مراحله أمام القطاع الخاص.

### المعدل شهد تأرجحاً

وبالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقود الأربعة الماضية أوضح د. سعيفان أن هذا المعدل شهد تأرجحاً، فقد ارتفع بين ١٩٧١ و١٩٧٥ إلى ١١,١٪، ثم تراجع في المرحلة التالية إلى ٧,٥٪، وبيّن أن فترة السبعينيات كانت مرحلة النمو السريع الأولى حيث فاق معدل النمو فيها ١٠,٥٪ سنوياً، وكانت الدولة مسيطرة وحجم دورها كبيراً في التنمية من حيث توسيع الطلب وحشد طاقات الإنتاج، وأوضح أن معدلات النمو عادت إلى التراجع وصولاً إلى ١,٨٪ بداية الثمانينيات، ليتابع انخفاضه سالباً طوال العقد، ثم يعاود ارتفاعه ثانيةً في النصف الأول من التسعينيات، قبل أن يهبط من جديد في النصف الثاني وصولاً إلى الفترة الممتدة بين ٢٠٠١ و٢٠٠٥ حيث كان النمو بين صفر و٥٪.

أما فيما يتعلق بالانعكاسات الاجتماعية للسياسات الاقتصادية خلال العقود الأربعة الماضية، فأوضح سعيفان أن أبرز التأثيرات تجلت في دمج الريف والفئات الفقيرة بالمدينة وتوسع الهجرة الداخلية نتيجة لسوء التخطيط الإقليمي المزمن، وهذا ساهم بتوسع السكن العشوائي في المدن، وهي الظاهرة التي تعدّ من أهم الظواهر التي تسم تطور سورية في العقود الخمسة الأخيرة.

وبعد الإسهاب في سرد تاريخ السياسات الاقتصادية في سورية بالمرور سريعاً على آثارها الاجتماعية، استعرض الباحث ما رآه أهم استنتاجات التطور الاقتصادي في البلاد، مبيناً أن التحول الاقتصادي من نموذج الاقتصاد الشمولي كان ضرورةً لأن الاستمرار به كان سيعطي نتائج سلبية أكثر مما يعطي نتائج إيجابية، وأن التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي يجب أن يصاغ في وثيقة واسعة تحدد خطوطه العامة وتحدد سياساته القطاعية ليكون موجهاً لعمل مؤسسات الحكومة، وأضاف أن التحولات الاقتصادية التي جرت في المجتمع السوري على مدى العقود الأربعة الماضية كان لها أثر كبير وواضح على المجتمع من مختلف الجوانب وخلقت حراكاً اجتماعياً واسعاً، في حين تنمو قوى رأس المال وتحكم سيطرتها على الاقتصاد والمجتمع من جميع جوانبه.

كما أوضح د. سعيفان أن التحول الاقتصادي في سورية بدا متأثراً بقوة بالسياسات الليبرالية الأنكلوساكسونية، وهي التي يروج لها صندوق النقد والبنك الدوليان وغيرهما من المنظمات والشركات الاستشارية الدولية، معرباً عن قناعته بأن هذه الخيار ليس الوحيد أمام سورية أو غيرها في التحول عن النموذج الاقتصادي القديم، فهي وصفة أثبتت مخاطرها التجربة محلياً وعالمياً، وعليه فإن خطوات التحول الاقتصادي في سورية متأثرة بقوة بهذه الوصفة، ولذلك تبرز نتائج سلبية اقتصادية واجتماعية ومنها؛ خلل اقتصادي يتمثل في اختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية، وخلل اجتماعي يتمثل بالنظر إلى الجانب الاجتماعي من اقتصاد السوق على أنه منتج ثانوي للسياسة الاقتصادية التي يقودها الربح وتزايد الفقر، وفي النهاية خلص د. سعيفان إلى أن سورية تحتاج تشكيلة اقتصادية اجتماعية تجمع بين الإنتاجية العالية من جهة والتوزيع العادل للدخل من جهة أخرى.

### د. حيان سلمان: على الدولة ألا تبتلع المجتمع.. وألا تبتعد عنه نهائياً

أبدى د. سلمان في مداخلته تأييده للاختلاف في النظر للاقتصاد، مؤكداً على فكرة أن «النتيجة دائماً تتبع السبب»، وأخذ د. سلمان على المحاضر استخدامه للصيغة التبريرية عند طرحه للأفكار مسبباً التداخل بين السبب والنتيجة، وأعرب د. سلمان عن قناعته بوجود تحولات اجتماعية داعياً إلى التركيز على سبب هذه التحولات لكونه «يكمن في البعد الاقتصادي»، وتابع: «أنا لم أكن يوماً من المؤيدين لأن تبتلع الدولة المجتمع، ولا لأن تبتعد عنه نهائياً»، وقدم د. سلمان أمثلةً رقميةً عن التحول الاقتصادي- الاجتماعي في سورية، موضحاً أن «متوسط دخل العامل في القطاع العام بلغ ١٧٦٩٨ ل.س في الصناعات التحويلية- المساهم الأساسي لعمل القطاع الخاص- عدا قطاع النفط، أما متوسط دخل العامل في القطاع الخاص فبلغ ٥٠٢٧ ل.س»، وأثار هذا الرقم حفيظة عضو جمعية العلوم الاقتصادية الأستاذ غسان القلاع فأشار د. سلمان إلى أن مصدره هو (المجموعة الإحصائية لأيار ٢٠٠٩)، وتابع د. سلمان أن «قيمة الرواتب والأجور في الصناعة التحويلية في القطاع العام من القيمة المضافة بلغت ٢٠٦٪ في حين يقول المنطق الاقتصادي إن هذا أمر مستحيل الحدوث لأن الرواتب والأجور هي جزء من القيمة المضافة، ولكن عند العودة إلى السبب في هذا الرقم تبين أنه زيادات الرواتب المتتالية، أما في القطاع الخاص فلا تتعدى نسبة الرواتب والأجور من القيمة المضافة ١٦٪ وهي من أدنى النسب في العالم، وهذا يعني استغلالاً مطلقاً للعامل، وتعميقاً للفجوة الاجتماعية ورمي العمال خارجاً وانتهاكاً حتى لكرامة العاملين، والمرجع هو (المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٩)».

### د. رزق الله هيلانة: غياب المنهج

انتقد د. هيلانة غياب المنهج عن المحاضرة، محاولاً طرح منهج يمكن اعتماده للتصدي لقضية البحث فـ«أولاً هناك سياسات اقتصادية، وهناك سياسات اجتماعية، وهناك آثار اجتماعية للسياسات الاقتصادية، وهنا يمكن أن نسأل: هل السياسات الاقتصادية تخدم السياسات الاجتماعية أم العكس؟ وهكذا يمكن التوصل إلى نتائج أوضح نقيم على أساسها الآثار الاجتماعية لهذه السياسات».

■■

# شايلوك.. يأتينا من جديد (2)

◄ إبراهيم البدراوي - القاهرة

**رأينا في المقال السابق كيف كان اقتحام رأس المال اليهودي لمصر. ونورد في هذا المقال ما طرأ من تطورات على هذا الاقتحام.**

**الاقتحام من أعلى ومن أسفل:**

كان رأس المال اليهودي قد مكن لنفسه في البلدان الرأسمالية الأوربية، حيث تشكلت «عصبة البنوك اليهودية العليا» حيث كانت معظم بيوت المال والمصارف اليهودية التي انقضت على مصر تشكل أساساً عضوياً لها.

لجأ الخديوي إسماعيل إلى التوسع في إصدار أذون الخزانة وسنداتها، واندفعت البنوك والمصارف والجماعات الربوية المحلية تكتتب لحساب المصارف والبيوت المالية اليهودية في الخارج، والتي كانت ترفع أسعار الخصم، حيث يقتسم اليهود الآجانب والمحليون العائد الهائل، وتفاقم الأمر بعد لجوء المصريين وعلى رأسهم الخديوي إلى سياسات الاقتراض قصير الأجل حيث وصل سعر الخصم الى ٥٠٪.

في الوقت ذاته تأسست شركة مركزها لندن بمساعدة «هنري أوبنهايم» تحت مسمى «شركة السودان» بهدف تنمية مشروعات التوسع في زراعة القطن في مصر والسودان لحساب مشروعات النسيج في بريطانيا، حيث كانت تقوم باقراض الفلاحين بضمان المحصول. وهكذا اكتملت الدائرة للانتقال إلى مرحلة جديدة.

**مرحلة بدء تجريف الأصول (و/أو) الهيمنة عليها:**

بدأت العملية عام ١٨٧٠ حينما قام الخديوي باقتراض ١,٥ مليون جنيه عن طريق «بيت أوبنهايم» من سوق لندن مقابل سندات على الخزانة المصرية مضمونة بايرادات السكك الحديدية.

وتحت الإغراء واصل الخديوي اسماعيل الاقتراض إلى حد رهن أسهم الحكومة المصرية في شركة قناة السويس.. حينها قام هنري أوبنهايم بإبلاغ رئيس وزراء بريطانيا «دي إسرائيل» المشهور باسم «دزرائيلي» لسرعة التفاوض مع «بيت روتشيلد» لتمويل عملية الشراء قبل أن تشتريها المجموعة الفرنسية. وفازت حكومة «دي إسرائيل» بعملية الشراء قبل عرض الأمر على مجلس العموم البريطاني.

وتواصل تورط الخديوي في الاقتراض إلى حد عقد قروض بضمان دائرته (أي الأراضي المملوكة له) حتى تم إعلان إفلاسه عام ١٨٧٦.

**تشكل واكتمال مقدمات الاحتلال البريطاني لمصر(١٨٨٢):**

وصلت ديون الحكومة المصرية إلى أكثر من ٧٧ مليون جنيه لم تتسلم منها سوى ٥٥ مليون أي بنسبة ٧٥٪ تقريباً. ثم تم توحيد ديون الحكومة وديون «الدائرة» وتأسس صندوق الدين.

في هذا السياق نمت البنوك اليهودية المحلية وقامت بتوسيع التمويل بضمان المحاصيل الزراعية، وتمويل ٣٥ شركة لتصدير القطن منها ٣٤ شركة أجنبية.

تلاحمت قوى التمويل اليهودي والتسويق الأجنبي واقتصاديات المزارع المحلية. وأنتجت مرحلة نوعية جديدة في الهيمنة الاقتصادية على البلاد. وكانت الهيمنة وصندوق الدين هما فاتحة احتلال مصر بعد سنوات قلائل، وصعود هائل ومتسارع في هيمنة رأس المال اليهودي.

**تطور كمي وكيفي في الانقضاض:**

لم تعرف مصر الملكية الخاصة للأرض الزراعية سوى في عهد «سعيد باشا» والي مصر. وقد مارست الجماعات الرأسمالية اليهودية ضغوطاً كبيرة على «إسماعيل» لتصفية أراضي دائرته الخاصة، وكذلك أراضي «الدومين العام» (أراضي الدولة) وبيعها إلى كبار الملاك الجدد. ومن خلال تمويل هؤلاء الملاك لشراء الأرض وانخفاض أسعار القطن لأسباب حقيقية ومفتعلة، تراكمت عليهم الديون، حيث وصلت مديونياتهم إلى ٨٠٪ من المحفظة المالية المشتركة لبنوك الكريدي فرنسيه والمجموعات البنكية العقارية للبيوت اليهودية (منشة– موصيري– عاداه– سوارس). إلى جانب البنك العقاري المصري الذي تأسس عام ١٨٨٠ حيث لعبوا جميعاً دوراً في تصفية الملكية العقارية في البلاد بما اكتسبوه من حقوق في بيع أراضي المدينين، بدعم من وزير المالية «رياض باشا» وهو يهودي تونسي اعتنق الاسلام!! وكانت تربطه علاقات وثيقة بالجماعات المالية اليهودية الفرنسية. وننوه إلى أن رياض باشا وقبل أن يتسلم الوزارة كان قد طلب من روتشيلد أن يعمل على كسب ود الطبقة الجديدة من المصريين كبار ملاك الأراضي وعدم الضغط وفرض شروط على مديونياتهم، لذا فإنه حين بدأ يتصاعد المد الثوري وبدايات الثورة العرابية فقد عرض روتشيلد على «عرابي باشا» منحه ١٠٠٠٠٠ (مائة ألف) فرنك سنوياً مدى الحياة إذا توقف عن تمثيل مصالح صغار «كبار الملاك» وترك مصر. لكن عرابي رفض العرض. وتولى رياض رئاسة الوزراء بعد هزيمة الثورة العرابية مباشرة واحتلال بريطانيا لمصر.

ولإكمال الهجمة على القطاع الزراعي فإن المجموعة الفرنسية العاملة في البنك العقاري المصري (أسرة سوارس التي رحلت عن مصر إلى فرنسا إبان الثورة العرابية) تشاركت مع عائلة «قطاوي» ومجموعات إيطالية لتأسيس «بنك سوارس» عام ١٨٨٦ لإقراض صغار «كبار الملاك» المصريين. لقد توزعت الأدوار!

**ركائز جديدة لاستكمال الهيمنة وإحكامها:**

تم تأسيس البنك الأهلي المصري عام ١٨٩٨ في إطار التنافس البريطاني الفرنسي، الذي كان يعكس نفسه في ارتباطات الجماعات الرأسمالية اليهودية الموزعة بين برطانيا وفرنسا أساساً. لذا كان انشاء هذا البنك يهدف إلى إتاحة الفرصة أمام النشاط المالي للجماعات اليهودية المرتبطة برأس المال البريطاني (عائلات هراري– عاداه– المرتبطتين بفرع روتشيلد البريطاني) كما لمصلحة (عائلة سوارس) وهي الجناح الوازن داخل هذا البنك لمصالح الجماعات المالية اليهودية المحلية. وتوجه نشاط البنك إلى التوسع في تمويل النشاط الكولونيالي البريطاني في الشركات العقارية وتمويلات شراء محصول القطن وتسويقه وإقامة قطاعات الهياكل الأساسية في النقل (سكك حديدية فرعية) لنقل الأقطان والسكر من الأراضي ومصانع السكر التي كانت تسيطر عليها العائلات اليهودية. ولاستكمال حلقات التسويق والنقل، أقيمت شبكة من الفنادق «شركة الفنادق الكبرى المصرية» في عام ١٨٩٩ بموجب امتياز اليهودي «جورج تينكوفتش» حيث انضم اليه «إيلي موصيري» بنسبة ٣٣٪ فيما بعد. وكانت إقامة هذه الشركة في إطار توفير التسهيلات اللازمة لعمليات البيع والاتفاقات مع ممولي الشراء الأجانب الذين كانوا يتوافدون على البلاد.

كان ذلك كله حلقة من حلقات عملية انقضاض رأس المال اليهودي لتوسيع سيطرته على الأراضي الزراعية والشركات العقارية وإحكام قبضته على البورصة وخطوط النقل. ثم الانتقال من مرحلة رأس المال الربوي إلى مرحلة رأس المال العقاري. والأهم هو الدور الكبير والخطير لارتباط هذه الجماعات الرأسمالية اليهودية بالحركة الصهيونية العالمية في مرحلة مبكرة. وهو ما سنتناوله لاحقاً.

■■

# المفاوضات غير المباشرة... والبحث عن مخرج!

◄ محمد العبد الله



**عادت الحرارة لملف المفاوضات مع النشاط المحموم الذي تبذله سلطة رام الله المحتلة على عدة جبهات، محلية واقليمية ودولية وفي هذا السياق يمكن تحليل مضمون الزيارات التي قادت رئيس السلطة إلى عدة دول في أوروبا وأفريقيا وآسيا. لم يفارق تصريحات عباس ومرافقيه، التأكيد على أهمية وضرورة العودة لطاولة المفاوضات، مع الموافقة على تقديم أكثر من تنازل، يبرز في مقدمتها، دعوة حكومة العدو لوقف شامل لبناء «المستوطنات» لمدة ثلاثة أشهر! إنها بكائية جديدة، علها تحفظ ماتبقى من ماء الوجه. لقد فرضت حقائق الموقف الأمريكي الجديد، خاصة بعد التراجع الصارخ عن الموقف السابق، من قضية «تجميد»، وقف بناء المستعمرات، والنمو الطبيعي فيما هو موجود منها، ليأتي منسجماً ومتطابقاً مع موقف حكومة نتنياهو، الذي ظهر واضحاً بعد خطاب أوباما الأخير. وهذا ماإستتبع بدوره فرض مجموعة جديدة من التنازلات على الطرف الفلسطيني، وحكومات بعض الدول العربية- التي طالبها الراعي الأمريكي «النزيه»، بالضغط على قيادة السلطة للاستجابة للرؤية الجديدة- التي لم تكن بحاجة لتلك الضغوط، لكنها كانت تبحث عن غطاء عربي رسمي، تستطيع تحت ظلاله تمرير عودتها لطاولة المفاوضات المشروطة بوقف الاستيطان بشكل شامل، «الضفة، القدس والأغوار». وهنا يشير التراجع لمبدأ «وقف الاستيطان»، وليس لـ«إزالة المستوطنات» كما جاء في العديد من القرارات الدولية، إلى دلالات ومواقف جديدة في موقف السلطة وحلفائها الإقليميين.**

لم تنقذ سلطة رام الله التصريحات اللفظية المتتالية من مأزقها. فلا التركيز على طلب «الضمانات الأمريكية» للعودة للمفاوضات حقق لها ماتريد، ولا التعليق المؤقت للتوسع في محاولات استعمار الأرض، وهو ماجاء في مقابلات رئيس السلطة في «الغارديان» البريطانية، وأسبوعية «دير شبيغل» الألمانية، ومؤتمراته الصحفية في برلين وطوكيو والقاهرة، أعاد الجميع لطاولة الحوار. كما أن الطلب لـ«وقف مؤقت» في «الضفة والقدس والأغوار» مدته ثلاثة أشهر، وجد جوابه الجاهز عند حكومة العدو، إذ جاء كلام نتنياهو واضحاً «نرفض الشروط المسبقة»، الذي وجد تأييده الفوري لدى وزيرة الخارجية الأمريكية. لأن «خريطة الأولويات القومية» التي أقرتها حكومة العدو مؤخراً، وأعادت من خلالها الاعتمادات المالية لأكثر من تسعين مستعمرة- يسمونها عشوائية ومعزولة- في الضفة المحتلة، تحمل الإجابات المباشرة، لمن يحاول التهرب من الحقائق المرة التي فرضتها سياسات حكومة العدو.

إن الحديث المتواتر خلال الأيام الأخيرة عن دور أمريكي مباشر في إجراء «محادثات تقارب» بين الطرفين، من خلال مفاوضات غير مباشرة، يلعب فيها جورج ميتشل ومساعدوه دوراً بارزاً في تلك الحوارات غير المباشرة، التي ستكون بقيادة رجال من الصف الثاني، مما يعني أنها محاولة للهروب من الاشتراطات التي وضعتها قيادة السلطة للعودة للمفاوضات، كما يعني أن محادثات التقارب المقترحة، ستكون مرحلة مؤقتة، قصيرة للعودة للحوار، يتم خلالها تهيئة التربة للمحادثات المباشرة، من خلال تقليص الفجوات بين الطرفين. لكن التربة كانت تتهيأ على مدى سنتين، من خلال ماكشفته صحيفة «معاريف» الصهيونية في عدد يوم الخميس ٤ شباط/ فبراير. فالحوارات السرية والمعمقة التي تجري تحت رعاية معهد «بيكر» في جامعة رايس في تكساس لفريق من المفاوضين من الكيان الصهيوني ومن السلطة الفلسطينية– تبلور في تقرير نشره المعهد في بداية الشهر الحالي، تضمن عدة أفكار وحلول محتملة للصراع بين الطرفين- يسميها التقرير «للنزاع». وقد شارك في اللقاءات طواقم متنوعة في اختصاصاتها. كان أبرزهم في الجانب الصهيوني المحامي «جلعاد شير»، مدير مكتب وزير الحرب ورئيس الوزراء الاسبق ايهود باراك. وفي مقابله على رأس وفد السلطة، كان «سميح العبد» أحد قادة فتح، الوزير السابق للبناء والاسكان في الحكومة الفلسطينية. وأشرف على ترتيب اللقاءات، وأدار الحوارات مدير معهد بيكر «ادوارد جرجيان»، الدبلوماسي الأمريكي الخبير في شؤون الصراع العربي/ الصهيوني. وقد تبادل المشاركون حلولاً عديدة لمشكلات المستعمرات، وتبادل الأراضي، وكيفية التعامل مع وضع مدينة القدس في أبعادها الدينية الثلاثة– خارج إطار وضعها في ظل احتلال أرضها وتهجير سكانها العرب الأصليين. إن قراءة تفصيلية لبعض الأفكار المتبادلة، تدفع أي مراقب ومحلل سياسي، لاستبيان خطورة تلك الحلول، بسبب ماتلحقه من كوارث، بحق الأرض والشعب.

ليس بعيداً عن الذي يتم تداوله في معهد بيكر، شهدت قاعات «مؤتمر هرتسيليا للأمن والمناعة القومية» حدثاً استثنائياً هذا العام. فعلى مدى السنوات التسع التي ينعقد فيها المؤتمر في كل سنة. برز في المؤتمر الذي التأم مابين ١/٣١ - ٢٠١٠/٢/٣ مشاركة رئيس حكومة تصريف الأعمال في رام الله المحتلة «سلام فياض»، وإلقائه خطاباً استسلامياً بامتياز، قال عنه رئيس المؤتمر الجنرال احتياط «داني روتشيلد» (إنه إشراقة المؤتمر). لكنه وبالتأكيد فقد كان تعبيراً عن موقف متهافت، عكس بؤس السلطة، فكراً وسلوكاً ورموزاً. إن «الفياضية» ماهي إلا التعبير الرسمي الفاقع لشرائح طبقية واجتماعية وجدت في «السلام الاقتصادي» الذي يتشدق به كل من «نتنياهو وبلير»، امتيازاتها ومصالحها، وتحصنت بقوات وخطط (جونز/ دايتون) البوليسية القمعية، كملاذ، سيوفر لسلامها المزعوم إرادة البقاء. لم تستطع كل العبارات المنتقاة بدقة، والتي تضمنها خطاب فياض، أن تقنع المواطن الفلسطيني، الذي تستباح كرامته وممتلكاته في كل يوم، بالسيادة التي يشرحها موظف «البنك الدولي» السابق عندما يتحدث عن مهام السلطة ومسؤولياتها (إذا أردنا وضع الأمور في سياقها الصحيح، فيجب وقف الاجتياحات، وأن يكون للسلطة الوطنية وجوداً أمنياً رسمياً في كافة التجمعات الفلسطينية وليس فقط في مناطق «A» فالدولة تعرَّف حيث يوجد أمنها، وليس قوى الاحتلال، وهذا يجب أن ينفذ وبسرعة لكي نتقدم نحو إنهاء الاحتلال). هكذا إذن، فالدول تتحدد وظيفتها فقط، بوجود بوليسها وأجهزة مخابراتها- حسب اتفاق أوسلو وخطة الطريق- الذي يقوم بوظيفة ودور قوات الاحتلال! إنها نماذج للمحميات وليست للدول. واستناداً على هذه الرؤية الفياضية التي رسمت البسمة على وجوه مجرمي الحرب الحاضرين للمؤتمر، كانت كلمات «شمعون بيرس» ذات وقع استثنائي على كل المراقبين. (إنه بن غوريون فلسطين)، إنها ليست شهادة حسن للسلوك فقط، بل هي الرؤية المستقبلية للرئيس القادم لسلطة رام الله.

إن ماتعكسه تلك التصريحات والحركات، يدل على بؤس وغش سياسة «المفاوضات حياة»، ويدل على أن الضعفاء لايصنعون استقلالاً، وكذلك المتسولون على أبواب المستعمر، أو المتحدثون من على منصات قاعات مؤتمرات، كانت عناوين جلساتها الأولى «كيف نطّرد العرب من وطنهم»، لايمكن لهم أن يبنوا سيادة للشعب على أرضه. إن إعادة صياغة المشروع الوطني التحريري/ التحرري هي التي تحمل الرد على كل ماتتعرض له القضية والوطن، بما تتطلبه من عودة للثوابت والمنطلقات التي حكمت انطلاقة الحركة الوطنية الفلسطينية/ العربية في بواكير مواجهتها للاستعمار الاستيطاني للأرض الفلسطينية، ولسياسة الهيمنة الامبريالية للوطن العربي.

■■

# (عسى حكومتنا تقرأ)... توجه عالمي لاستدراك خطأ خصخصة مرافق وخدمات القطاع العام

خوليو غودوي

**برلين- شرعت السلطات المحلية الأوربية في استرداد سيطرتها على مرافق الكهرباء التي كانت قد خصخصتها على مدى العقدين الأخيرين، وذلك تمشياً مع توجه القطاع العام في مختلف دول العالم نحو إنهاء عهد خصخصة الخدمات العامة، والذي بدأ منذ عامين باستعادته مرافق المياه التي سبق وأن باعها للقطاع الخاص.**

ففي ألمانيا وحدها، وضعت العديد من البلديات والسلطات الإقليمية حداً لعهد المرافق الكهربائية المخصخصة، من خلال استكمال استردادها، فيما تتفاوض البلديات المتبقية الأخرى على استعادتها من الشركات الخاصة التي كانت قد باعتها إليها.

وصرح كريستوف غوبيا عمدة مدينة غريفيلفينغ الألمانية، جنوب شرق برلين، أن «الحكومات المحلية قد اقتنعت الآن بأن المرافق هي خدمات عامة تعود للدولة».

كما أقرت بلدية مدينة أتونبرون بالقرب من ميونيخ بأن «بيع مرافق البلدية إلى الشركات الخاصة، التي تعنى فقط بمصالح شركائها، كان قراراً خاطئاً».

وكانت مقاطعة بافاريا وحدها قد أصدرت نحو ٢,٠٠٠ ترخيص، في العقدين الأخيرين، لتولي الشركات الخاصة إدارة المرافق التابعة لبلديات مدنها، وهي التراخيص التي ينتهي سريانها في آخر العام الجاري ولا ترغب غالبية بلديات المقاطعة في تجديدها، إذ تخطط لاسترداد مرافق المياه والكهرباء المخصخصة.

وصرح ماثياس البريخت، المحامي المتخصص في بيع المرافق العامة في ميونيخ، لصحيفة محلية أن «السلطات المحلية والإقليمية لا تجازف بأي مخاطر اقتصادية باستعادتها مرافق الطاقة الكهربائية، فهي قادرة على إدارتها بصورة سليمة».

أما العاصمة برلين، فتسعى حكومتها المحلية إلى تعديل امتياز مرافق المياه الممنوح للشركة الفرنسية «فيوليا» والساري حتى عام ٢٠٢٨. وأقر مسؤول الشؤون المالية بحكومة العاصمة اورايخ نوساباوم أن سلطات المدينة لا تستطيع تسوية هذه المسألة حسبما تشاء، لكنها تتطلع إلى «تعديل (بند) توزيع الأرباح». ولكن مايكل كوناك، مدير فرع «فيوليا» في برلين، الذي أعرب عن موافقة الشركة على التفاوض «بأسلوب بناء» قال إن «إنهاء الامتياز غير وارد»!!

هذا وتتوجه غالبية السلطات البلدية في ألمانيا وغيرها من الدول الأوربية نحو استعادة المرافق والخدمات التي خصخصتها في العقدين الأخيرين، الآن وقد بدأت تنتبه إلى توصيات الخبراء الاقتصاديين والناشطين المحليين في هذا الصدد.

ومن هذه التوصيات تلك التي شدد فيها أستاذ الاقتصاد الحضري بجامعة غيلسينكيرشين الألمانية، هانز جوزيف بونتروب، على أن «خصخصة المرافق البلدية غير مفيدة لا من الناحية المالية ولا من حيث نوعية الخدمات التي تقدمها للمواطنين».

بدورها أعلنت سلطات العاصمة الفرنسية باريس أنها ستستعيد في العام الجاري إدارة خدمات ومرافق المياه وإنهاء احتكار القطاع الخاص لها الذي دام أكثر من ١٠٠ سنة.

وكان عمدة باريس بيرتران ديلانوي أعلن في يونيو ٢٠٠٨ قرار إنهاء هذا الاحتكار، واعداً بتقديم «خدمات أفضل وبسعر أفضل، بل وبضمان استقرار الأسعار».

هذه الاعتبارات تمثل الآن أساس دعم الحكومات المحلية لخطط استرداد المرافق والخدمات العامة، وفقا لأولفيير هوديمان عضو مرصد الشركات الأوربي المعني برصد كبرى الشركات الخاصة الأوربية، والذي أعد في عام ٢٠٠٨ دراسة توثق التوجه نحو تقليص ظاهرة خصخصة مرافق وخدمات المياه في مختلف أرجاء العالم.

وأوضح أن «خصخصة مرافق المياه أثبتت في العالم أجمع أنها خطأ فادح سواء فيما يخص الأسعار أو نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين»، وبالتالي فإن تخطيط البلديات الألمانية لاسترداد المرافق العامة يأتي في إطار هذا التوجه العالمي.

وأضاف «حتى المفوضية الأوربية، التي أيدت لسنوات طويلة خصخصة المرافق والخدمات العامة في البلدان النامية، قد غيرت موقفها لتساند الآن وضع الخدمات البلدية تحت مسؤولية القطاع العام».

■ نشرة (آي بي إس)

# الكيمتريل.. السلاح الخفي الذي قتل فلاحي مصر بالصواعق

**في معمله الصغير بكلية الزراعة عكف الدكتور منير الحسيني أستاذ المكافحة البيولوجية وحماية البيئة لمدة ثلاث سنوات كاملة لكتابة بحثه الخطير الذي ينطوي على عدد من المعلومات التي كان يمكن أن نطلق عليها منذ عدة سنوات «خيال علمي» لكنها وطبقا لبحث الدكتور الحسيني وقائع نعيشها ونلمسها، لكن دون أن نعرف أسبابها أو دوافعها.**



وإن ما يحدث الآن ومن خلال المعلومات التي سوف نوردها سوف يقلب الصورة رأساً على عقب.

البداية كانت عندما كان الدكتور منير الحسيني في ألمانيا واستوقفته مقالة في مجلة عن الفضاء في العدد رقم ١٢٧ يناير ٢٠٠٤ عن التغيرات المناخية أو ما يسمى «اللعب بالمناخ» وتحدث البروفسور جابريل شتتر عن إقدام الولايات المتحدة على خطوة تعد الأهم في تاريخ البشرية عن طريق تحكمها في مناخ الأرض. عاد الدكتور الحسيني إلى مصر وفوجئ بدخول أسراب عديدة من الجراد إلى مصر لأول مرة من جهة الغرب على عكس ما كان يحدث طوال تاريخ مصر والمنطقة. واكتشف أن هناك تغيراً مناخياً كبيراً فوق منطقة الشرق الأوسط جعل أسراب الجراد تطير عكس الاتجاه المحدد لها. هذا التغير المناخي ظهر بسبب استخدام تقنية تسمى «تقنية الكيمتريل» وهي مفتاح اللغز الكبير في التغيرات المناخية المقبلة.

ولكن ما هي الأسباب التي دفعت العالم إلى استخدام تقنية الكيمتريل بما فيها مصر؟ نجحت أمريكا في انتزاع موافقة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية لبدء مشروع أطلقوا عليه مشروع «الدرع» وتبلغ مدة تنفيذه خمسين سنة تحت رعاية الأمم المتحدة ومؤسسة هوجز أيروسبيس وإحدى أكبر مؤسسات صناعة الأدوية الأمريكية بميزانية تبلغ مليار دولار سنوياً، وبدأ العمل فعلياً على مستوى الكرة الأرضية منذ عام ٢٠٠٠. واستخدمت تقنية الكيمتريل لعلاج ظاهرة الاحتباس الحراري واستخدام أكاسيد بعض المعادن لحجب أشعة الشمس عن الأرض واستخدام جزئيات دقيقة من أكسيد الألمونيوم كمرآة تعكس أشعة الشمس للفضاء الخارجي فتنخفض درجة حرارة الهواء وعلى الأرض فجأة وبشدة. وبالفعل تعاقدت الحكومة الأمريكية مع كبرى شركات الطيران العالمية لوضع أجهزة الكيمتريل خلف الطائرات النفاثة التي تقل الركاب في كل أنحاء العالم مع إشراك منظمة الصحة العالمية كمراقب للآثار الجانبية للمشروع على صحة الإنسان.

ويؤكد د. الحسيني في بحثه على استخدام تقنية الكيمتريل فعلياً في حروب أمريكا في أفغانستان وكوسوفو والعراق وكسلاح لمواجهة مشروعات كوريا الديمقراطية النووية. حيث شهدت كوريا الديمقراطية وحدها من دون بلدان الجوار موجة من الجفاف التام ونقصاً حاداً في هطول الأمطار على الرغم من اعتمادها على زراعة الأرز كغذاء رئيسي لها، فأدت حالة الجفاف غير المبررة، والتي لم تصب كوريا الجنوبية أو الصين مثلاً وهما على حدودها، إلى حدوث مجاعة رهيبة أدت إلى موت الآلاف من البشر شهرياً. وبالإضافة إلى ذلك، توقع د. الحسيني أن تشهد السنوات القليلة المقبلة تغيراً حاداً في المناخ وبالتحديد فوق منطقة خليج المكسيك ذات المياه الدافئة والتي يتكون عندها في الغالب أعاصير من الدرجة الأولى والثانية، ولكن بعد الفارق المناخي الكبير، فمن المرشح أن تشهد هذه المنطقة أعاصير مدمرة من الدرجة الثالثة أو الرابعة، إذا لم تراع الولايات المتحدة تخفيض جرعات الكيمتريل بشكل مناسب. أما في مصر، فيرى د. الحسيني أنها سوف تعرف ظاهرة الموت بالصواعق كما حدث في أبريل عام ٢٠٠٦ عندما قتل اثنان من رعاة الأغنام بالمنصورة صعقاً، وكذلك في ١٣ إبريل ٢٠٠٧ عندما قتل ثلاثة مزارعين في أثناء عملهم بالحقول في إحدى قرى محافظة البحيرة. وليست الصواعق هي الخطر الوحيد الذي يهدد المواطنين في مصر ودول العالم التي ترش في سمائها الكيمتريل، بل سيلاحظ المواطنون وجود ظواهر جديدة مثل تغير لون السماء، وتحولها من الأزرق إلى لون أقرب إلى الأبيض وذلك بسبب وجود كمية كبيرة من أملاح الباريوم وجزئيات الألمنيوم بكميات تبلغ ٧ أضعاف مثيلاتها في الطبقات غير المعاملة بالكيمتريل، أما تأثير رش الكيمتريل على صحة الإنسان فهي كالتالي: نزيف الأنف، ضيق التنفس، آلام الصداع، عدم حفظ التوازن، الإعياء المزمن، أوبئة الأنفلونزا، أزمة التنفس، التهاب الأنسجة الضامة، فقدان الذاكرة، أمراض الزهايمر المرتبطة بزيادة الألمنيوم في جسم الإنسان، وفسر د. الحسيني في نهاية بحثه إقدام شركات الدواء الكبرى على الاشتراك في تمويل مشروع الدرع بمليار دولار سنوياً، كان بسبب انتشار الآثار الجانبية لرش الكيمتريل على مستوى العالم وبالتالي سوف تزداد مبيعات هذه الشركات العملاقة دولياً من جراء بيع الأدوية المضادة لهذه الأعراض!!

وأخيرا.. هل يقبل العالم في الفترة المقبلة على حروب من نوع جديد.. بعيداً عن الغزو والاحتلال والاستعمار التقليدي؟؟ وهل تستخدم الولايات المتحدة الهندسة المناخية كسلاح دمار شامل جديد، كما حدث في كوريا والعراق وأفغانستان؟!.. سؤال مرعب.

**عن صحيفة «الفجر» المصرية بتصرف**

# في أحابيل الحروب المباشرة وبالإنابة..

◄ **عبادة بوظو**



وصول درجة التوتر بين واشنطن وطهران إلى ذروة نوعية، من تلويح بعقوبات جديدة وحلول عسكرية لما يعرف بالملف النووي الإيراني، لا يعني بالضرورة أن الأولى باتت بصدد شن عدوان مباشر على الثانية بمعنى الآجال الزمنية خلال فترة وجيزة، لأن الطرفين على الأرجح لايزالان في طور «شد الحبال» قبل الانتقال إلى اختبار «عض الأصابع» لحسم من «سيستسلم أولاً» (!) علماً بأن الحسابات هنا ليست بهذه البساطة على اعتبار أن جميع الأطراف الدولية تدرك، ولاسيما واشنطن وربيبتها إسرائيل، أن الحرب ليست، ولن تكون، لعبة، لأنها إن شُنت ستؤدي إلى تغيرات درامية في المشهدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك احتمالان، أولهما توجيه ضربة جدية لمنظومة القوة الأمريكية والوجود العسكري الأمريكي بحد ذاته في المنطقة والعالم، وثانيهما زوال ما يسمى بالكيان الإسرائيلي، وإلا القضاء على منظومات القوة الإيرانية والعودة ببنية الدولة والنظام هناك إلى الوراء باتجاه موالاة واشنطن كتحصيل حاصل، شريطة حصول المعتدين على تسهيلات ما للمخاطرة بدخول الحرب وضمان كسبها. أما في حال تعقل حكام واشنطن وتل أبيب باتجاه عدم شن الحرب فعليهم آنذاك القبول بإيران، قوة نووية في المنطقة، أي أنهم أمام خيارين أحلاهما مر..!

إذا كان هذا هو الإطار المنطقي للمسألة، فلنر الأدوار التي تلعبها القوى الإقليمية والدولية:

باريس تترأس حملة التصعيد الدولي ضد إيران باتجاه فرض عقوبات دولية جديدة عليها تمهيداً لاندلاع مواجهة عسكرية ستنعكس، خدمة لفرنسا وأوربا عموماً من منظور التنافس وتضارب المصالح، وعبر استعارة مبدأ «الاحتواء المزدوج» من أرشيف السياسات الخارجية الأمريكية ذاتها، سينعكس على إضعاف واشنطن وطهران عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، حتى وإن كان هذا البعد الأخير سيرتد كآثار جانبية على أوربا، ولكنها ستقبل به، كثمن سيكون عابراً، في نهاية المطاف مقابل المكاسب المذكورة أعلاه.

في روسيا، وبغض النظر عن الموقف التصعيدي المتوقع من الخارجية، فإن شبه الانقلاب في موقف المؤسستين العسكرية والأمنية من إيران يوحي بأن الكرملين يستهدف الوصول للغاية ذاتها، على اعتبار أن ضعف واشنطن في أية حرب جديدة على أرض ثالثة مع احتمالاتها، سيؤجل الهدف النهائي للولايات المتحدة والمتمثل في القضاء على التهديد الاستراتيجي الروسي، والذي تظهر معالمه بين فينة وأخرى في الاضطرابات المشبوهة التي تشهدها دول آسيا الوسطى وبعض جمهوريات الاتحاد الروسي، أي ضمن الحدود الجيوستراتيجية الروسية. ومن هنا ينبغي فهم موقف وتصريحات مجلس الأمن القومي الروسي وهيئة الأركان الروسية، والتي ربطت في يوم واحد بين «نفاد الصبر مع طهران» من جهة، وكون «الدرع الأمريكي وتوسع الناتو شرقاً يمثلان تهديدين جديدين لروسيا» من جهة ثانية، مع الاحتفاظ بمسافة عن واشنطن في تفضيل الحلول الدبلوماسية، لا العسكرية مع طهران..!

تركيا ومن منظور مصالحها كقوة إقليمية صاعدة وفاعلة لا يبدو، رغم تصريحات التهدئة الدبلوماسية من وزارة خارجيتها، أنها تمانع في اندلاع حرب محسوبة، شريطة أن تنهي إيران كقوة إقليمية منافسة أو تلهيها، وبدون نتائج مباشرة على الداخل أو المصالح أو الأدوار التركية، التي تتوسع في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان.

في المقابل، لا يبدو أن الصين، التي تصنف بكونها من أكبر الاقتصادات الناشئة، تؤيد اندلاع أية حرب في أي مكان في العالم، بما في ذلك منطقتنا، كون ذلك سيؤثر على اقتصادها وصادراتها، وأيضاً على الأرقام «الفلكية» لحجم تبادلها التجاري مع طهران. وربما لم يكن من قبيل المصادفة مطالبة كبار ضباط الجيش الصيني، هذه المرة من دون سواهم، ببيع سندات الدين الأمريكي من باب الرد على صفقة الأسلحة الأمريكية مع تايوان، ولكنه تحرك لا يغيب عنه فيما يبدو، تزامنه مع التهديدات الأمريكية لإيران، بما سيؤثر في حال تنفيذها على المصالح الإستراتيجية لبكين.

أما الجانب الرسمي العربي، المستهدفة منطقته وتخومها بالعدوان مباشرة، فلا حياة لمن تنادي، كالعادة، وليس هناك من تحركات تدرأ الخطر المحتمل عن الشعوب العربية، فهم وقود لمصالح بعض النظم العربية التي باتت في «أمريكيتها» و«إسرائيليتها»، مَلَكية أكثر من المَلك..!

السؤال الذي يطرح نفسه: ما معالم ومصادر قوة إيران وجرأتها؟

أولاً، التقاطها للحظة التاريخية التي تتفاقم فيها الأزمة الاقتصادية العالمية- الأمريكية- الدولارية، وزيادة غرق واشنطن في مستنقعها العسكري في أفغانستان والعراق، ونظيره الإسرائيلي في لبنان وغزة، على مبدأ شن الحروب بالوكالة مع أطراف عربية وإقليمية ودولية عدة، وعجزهما بالتالي عن خوض مغامرة عسكرية جديدة، إلا إذا كانت انتحارية، أو محسوبة النتائج إلى حد كبير، على الأقل في لحظة الدخول بها.

وهذا ما سمح لإيران، ثانياً، بأن تسارع من وتيرة الكشف تباعاً عن منجزاتها العلمية والنووية والعسكرية الجديدة. وهنا يلاحظ في العموم أن «تصعيد» الخارج تزامن مع بروز معالم تمكن تيار خامنئي- أحمدي نجاد من حسم اضطرابات الداخل باتجاه تهدئتها وتفكيك البنية الداخلية «للمعارضة»، وهو ما قد يكون على المقلب الآخر محاولة من واشنطن لـ«تنويم» الخلايا الموالية لها بانتظار العودة «للعمل» في فترة التفجير العسكري المباشر.

أما ما يهمنا مباشرة كسوريين، على اعتبار أن القضية تندرج في إطار المصالح، وعلى اعتبار أنه «نالنا من (حب) التهديدات جانب» فهو ضرورة الاستعداد الشامل لكل الاحتمالات، ولاسيما أن سورية لا تطرح نفسها كقوة إقليمية منافسة، بل في إطار تكاملي يجمعها مع بقية الجبهات المستهدفة بالعدوان مباشرة واعتماد مبدأ «دمينو التفجير» معها، أي إيران وقوى المقاومة والممانعة الوطنية في لبنان وفلسطين المحتلة، والعراق على خصوصيته (التي تحتاج مستجداتها إلى بحث منفصل لاحقاً). وبطبيعة الحال فإن التحضيرات السياسية، والشعبية بما فيها اقتصادياً واجتماعياً، ستكون العنصر الأبرز في كسب المعركة إذا ما اندلعت، وهي تحضيرات ترتدي أهميتها واستحقاقاتها إذا ما كان سيترتب على المواجهة كاحتمال تاريخي قوي، إزالة دولة الاحتلال وأشباهها.

o.bozo@kassioun.org

## لماذا لم يجر التحرك لدرء آثاره؟

# زلزال هاييتي متوقع منذ عام 2008، على الأقل..!

**فينيكس دولاكروا / ترجمة قاسيون**



«لقد اجتمعت كل الشروط كي يحدث زلزال كبير في (بور أو برنس). يتوجب على سكان عاصمة هاييتي تحضير أنفسهم لهذا السيناريو الذي سيحدث عاجلاً أو آجلاً». هذا ما قاله باتريك شارل، (الهاييتي البالغ) ٦٥ عاماً، جيولوجي وأستاذٌ سابق في معهد الجيولوجيا التطبيقية في هافانا، وهو يدفع عن نفسه تهمة كونه متشائماً. لكنّه لم يتردد حين قدّمت له صحيفة «لوماتان» الفرصة للتعليق على ملف التهديد بالزلزال الذي يخيّم على بور أو برنس. فقد ردّ الباحث العجوز على أسئلتنا بحماس جامعي فطن. في رأيه، الخطر وشيك، وقد توقع قائلاً: «الحمد لله، فالعلم يضع بين أيدينا أدوات تستطيع توقع مثل هذا النمط من الأحداث، وتسمح لنا في الوقت نفسه بالبرهنة على نتائجنا. الزمن والمصادفة يلعبان لمصلحة عاصمتنا. هنالك كارثةٌ كبيرةٌ تحوم فوق رؤوسنا».

ما يثير قلقنا ليس خطورة أقوال باتريك شارل بقدر ما هي قناعته التي لا تتزعزع بتنبئه. فلإقناعنا، لم يتردد في أن يعرض لنا درساً مفصلاً في الجيولوجيا، مستخدماً خرائط جيولوجية بالغة الدقّة موجودة على حاسبه. «لقد بنيت بور أو برنس على فالق كبير ينطلق من بيتيون فيل ويعبر كل شبه الجزيرة الجنوبية ليصل إلى تيبورون. في العام ١٧٥١ والعام ١٧٧١، دمر زلزال هذه المدينة تدميراً كاملاً. أراهن بعينيّ أن ذلك سيحدث. والعلم يستطيع تأكيد ذلك بسهولة»، هذا ما قاله.

على أساس معارف ومعطيات علمية راكمها حول هذا الموضوع طيلة عقود، هنالك ما يدفع باتريك شارل إلى الثورة، بوصفه مواطناً صالحاً. فالخطر الوشيك يتأكد مع الزمن والأحداث. ولتعزيز تنبّئه، يضرب السيد شارل مثالاً هو آخر الهزات الأرضية المسجلة في الأيام الماضية على مستوى العاصمة الهاييتية. «في الأسابيع المنصرمة، اهتزت الأرض مرات عدة على مستوى منطقة العاصمة بور أو برنس. من الأول إلى الثاني عشر من أيلول، تم تسجيل ثلاث هزات صغرى في بيتيون فيل ودلماس وكروا ديبوكيه وسهل كول دوساك. وقد أكد مدير مكتب المناجم والطاقة، المهندس ديوسول أنغلاد، هذه المعلومات. هذه الهزات الصغرى مثيرة للقلق، فهي تعلن عموماً زلازل أقوى شدةً».

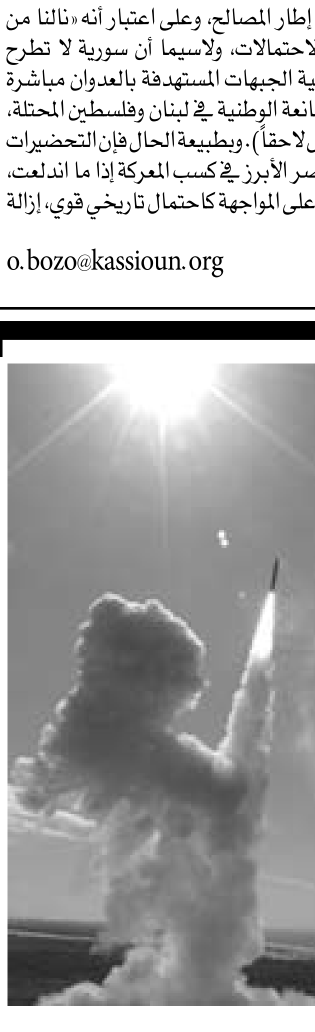
لحسن الحظ، ليس باتريك شارل الشخص الوحيد المهتم بالموضوع. فمسألة التهديد بحدوث زلزال موضوع راهن. وقد ناقشه أشخاص عديدون في الأيام المنصرمة، ومن بينهم مثقفون كبار. وهنالك إجماع على النتائج: ثمة خطر حقيقي في أن تتحول بور أو برنس بين ليلة وضحاها إلى أكوام من الركام بعد زلزال قوي «طيلة قرنين من الزمن، لم يتم تسجيل أيّ زلزال قوي في العاصمة الهاييتية. وكمية الطاقة المتراكمة بين الفوالق تعرضنا لخطر حدوث زلزال بشدة ٧,٢ درجة على مقياس ريختر. الأفضل عدم الحديث عن ذلك، وينبغي ألاّ نصاب بالهلع. لكن تلك ستكون كارثة»، هذا ما أقرّ به مسؤول مكتب المناجم والطاقة، الذي تحدث مؤخراً في الصحافة.

المشكلة مطروحة بكل راهنيتها. وهنالك تحذيرات تطلق بانتظام. لكن الإجراءات الدقيقة الجدية تتأخر. في حال حدوث زلزال على مستوى منطقة العاصمة، يذكر السيد شارل سيناريوهين كارثيين: تسونامي هائل على مستوى بحيرة آزوئي، يغرق سهل كول دوساك؛ تفتت جبل لوبيتال. «في الحالتين، سيكون الضرر هائلاً. إنها أمور محتملة تماماً. الأمر الأساسي هو اتخاذ إجراءات لتخفيف آثارها. أنا مستعد لأن ألبس رداء رجل الدين لمساعدة مواطني بلدي على الخروج من خمولهم»، أكد الجيولوجي.

في مواجهة مثل هذا التهديد، أعلنت السلطات عن إجراءات وقائية قليلة جداً. وتستمر دون رحمة أكواخ الصفيح في جبل لوبيتال وسهل كول دوساك والاستغلال الفوضوي لمنطقة سابل دولابول. لكن لابد من الإشارة إلى الجهود التي يبذلها مكتب المناجم والطاقة لوضع أدوات تسمح بقياس شدة الهزات الأرضية في كل مناطق البلاد. نذكر قراءنا أنه يوجد فالقان يعبران البلاد. أحدهما على مستوى المنطقة الشمالية والآخر على مستوى شبه الجزيرة الجنوبية. كل مقاطعاتنا، باستثناء الوسط، معرضة للزلزال وللتسونامي. «السلطات مجبرة على اتخاذ إجراءات دقيقة، حتى لو لم تكن شعبية، لحماية بعض المناطق. إن حصيلة عبور آخر ثلاثة أعاصير في هاييتي تنادي ضمائرنا. نحن نعيش حقبة بالغة الصعوبة وعلينا التصرف. لقد بدأ العد العكسي. الطبيعة تطالبنا بالحساب. ينبغي أن نتصرف لإنقاذ ما يمكن إنقاذه»، أكد باتريك شارل.

**(را. صحيفة «لوماتان»، ٢٥ أيلول ٢٠٠٨)**

# موسكو تحذر الغرب



**وجه السفير الروسي لدى حلف الأطلسي دميتري روغوزين على موقع تويتر تحذيراً إلى «الولايات المتحدة وحلفائها»، مؤكداً أن «الدب» الروسي «سيؤدبهم» في حال حاولوا محاصرته في إشارة إلى النظام الأمريكي المضاد للصواريخ. وكتب الدبلوماسي في رسالة أولى «هل يريد الأمريكيون وحلفاؤهم مجدداً محاصرة كهف الدب الروسي»، مضيفاً في رسالة ثانية «كم مرة علينا أن نذكر بأن هذا أمر خطير!! سيخرج الدب ويلقن الصيادين درسا. ويركلهم على مؤخرتهم». وأبدت روسيا حذراً كبيرا من النظام المضاد للصواريخ الذي تريد واشنطن نشره في أوربا تحت ذريعة حماية نفسها من هجوم إيراني محتمل على حد قولها.**

■■

# عسكرة المساعدة الطارئة لهاييتي: عملية إنسانية أم غزو؟

ميشيل شوسودوفسكي
ترجمة قاسيون

**لهاييتي تاريخ طويل من التدخلات العسكرية والاحتلال الأمريكي، يعود لمطلع القرن العشرين، وقد ساهم هذا التدخل في تدمير الاقتصاد الوطني الهاييتي وفي إفقار سكانها. والآن يتم تقديم الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد للرأي العام العالمي بوصفه السبب الوحيد لوضعها الصعب.. تدمّر البلد، وتدمّرت بناه التحتية، وقد دفع شعبه إلى فقر ويأس رهيبين، وتمّ مسح تاريخ هاييتي وماضيها الاستعماري، أما الجيش الأمريكي فذهب لينقذ أمّةً مفقرة. فهل هذه عمليةٌ إنسانية أم أنها غزو؟**



**الأرجح أنّ العملية الإنسانية سوف تستخدم كذريعة وتبرير لترسيخ وجود عسكريٍّ أمريكي دائم في هاييتي، فنحن أمام نشر مكثّف للجَيش، أمام «تصعيد» لعدد العاملين العسكريين المكلفين بالإغاثة.**

## تحت ذريعة الإغاثة

الفاعلون الرئيسيون في «العملية الإنسانية» الأمريكية هم وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يو إس إيد)، غير أنّ المكوّنات العسكرية للبعثة الأمريكية تميل إلى إخفاء المهام المدنية المكرسة لإغاثة سكان بائسين ويائسين. من يقود العملية الإنسانية العامة ليست وكالات حكومية مدنية مثل فيما أو يو إس إيد، بل البنتاغون.. لقد أوكل الدور الحاسم المسيطر للقيادة الأمريكية الجنوبية (ساوثكوم).

تتم حالياً دراسةٌ لنشر كبير للمعدات وللعسكريين، وقد أكّد رئيس أركان جيوش الولاياتً المتّحدة، الأميرال مايك مولن، أنّ الولايات المتحدة سترسل تسعة إلى عشرة آلاف جندي مشاة إلى هاييتي، تتضمن ٢٠٠٠ من قوات المارينز.

لقد وصلت حاملة الطائرات الأمريكية يو إس إس كارل فنسون وتوابعها من السفن الملحقة إلى بورت أو برنس، والألفا عنصر في الوحدة البرمائية البحرية، وكذلك جنود الكتيبة الثانية والثمانين المحمولة جواً التابعة للجيش الأمريكي، تدربوا على مهام متنوعة، تتضمن مهام متصلة بالأمن وبمكافحة الشغب، إضافةً إلى المهام الإنسانية. على عكس فرق المساعدة والإغاثة التي أرسلتها مختلف المنظمات المدنية، لم يتمّ توضيح التفويض الإنساني للجيش الأمريكي:

حين تحدّث الرئيسان أوباما وبريفال هاتفياً، لم يكن هنالك أي ريبورتاج عن المفاوضات بين البلدين بخصوص دخول وانتشار القوات الأمريكية على أراضي هاييتي. اتخذت واشنطن القرار وفرضته من جانب واحد. وقد استخدم الغياب الكلي لحكومة فعالة في هاييتي لشرعنة إرسال قوة عسكرية ضخمة على أساسٍ إنسانًي، وقد تسلّمت هذه القوّة بحكم الأمر الواقع عدّة مهامّ حكومية.

القيادة الأمريكية الجنوبية (ساوثكوم)، والتي تقع قيادة أركانها في ميامي، هي «الوكالة الرئيسية» في هاييتي، وتفويضها كقيادة عسكرية إقليمية يتضمن شنّ حرب حديثة. تفويضها المعلن في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي يتمثّل «في شنّ عمليات عسكرية والترويج للتعاون الأمني بهدف بلوغ الأهداف الرئيسيةً للولايات المتحدة». يتم تأهيل القادة للإشراف على العمليات الميدانية والعمل كشرطة عسكرية، وكذلك لمواجهة «تمرد مضاد» في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. يضاف ذلك إلى إقامة قواعد عسكرية جديدة مؤخراً في كولومبيا، قرب الحدود الفنزويلية.

## شهادة جنرال

الجنرال دوغلاس فريزر، قائد القيادة الأمريكية الجنوبية، وصف عملية الطوارئ في هاييتي بأنها عملية قيادة وتحكم وتواصل. يتوجب على القيادة الأمريكية الجنوبية الإشراف على نشر مكثف للمعدات العسكرية، بما فيها عدة سفن حربية وحاملة طّائرات وكتائب قتالية محمولة جواً، الخ:

«نحن نركّز على اكتساب القيادة والتحكم والتواصل هناك كي نفهم حقاً على نحو أفضل ما يجري هناك. بما أنّ المقر العام بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هاييتي [مينوستا] قد انهار جزئياً، فقد خسرت البعثة جزءاً كبيراً من إمكانيات التواصل لديها، لذلك فنحن ننوي أيضاً تعزيز التواصل.. كما أننا نرسل فرق تقييم بالمشاركة مع اليو إس إيد، وكذلك بعضاً منا لدعمهم، ونقوم بنشر مختلف السفن التي كانت لدينا في المنطقة في هذا الاتجاه - إنها سفنٌ صغيرة، قوارب من حرس الحدود، مدمرات - وذلك بهدف تقديم كل العون الفوري الممكن على الأرض.. كما أنّ حاملة طائرات من قوات المارينز الأمريكية في طريقها إلى هنا، وهي يو إس إس كارل فنسون. كانت في عرض البحر قرب بورفولك، لذلك سوف يستغرق وصولها إلى هناك بضعة أيام. يتوجب علينا أيضاً إعادة تزويدها بالوقود والمؤن التي تحتاجها لدعم الجهود في هاييتي. ثمّ سنتفحّص الوكالات الدولية لفهم كيفية دعم جهودهم وجهودنا. كما نخطط لإرسال سفينة برمائية ذات منصة طائرات كبيرة، على متنها وحدة من قوات المارينز المرسلة، ستصل بعد يو إس إس فنسون ببضعة أيام. إنّ القدرة على النقل تقدّم لنا مزيداً من الوسائل لتوزيع التموين من أجل دعم الجهود هناك. بصورة أساسية إذاً، ليس لدينا حالياً تقييمٌ واضح للوضع على الأرض ولاً للاحتياجات في بورت أو برنس ولا لمدى الوضع.

أخيراً، لدينا أيضاً فرقةٌ تتجه نحو المطار. حين حدث ما حدث، كان مساعدي متواجداً في هاييتي في إطار زيارة تم التخطيط لها سابقاً. كان قد ذهب إلى المطار. وفق ما أفهمه، يؤكد أنّ مدرج الهبوط صالح للاستخدام، لكن لم يعد لدى البرج إمكانية تواصل. كما تعرضت صالة الركاب لأضرار بنيوية، لذلك لا نعرف وضعها. لدينا إذن مجموعة ستذهب إلى هناك للتأكد من أننا سنحصل على أرضية الطيران ونؤمّنها ونعمل انطلاقاً من هناك، لأننا نعتقد أنّه أحد الأماكن التي ستدخل عبرها الكثير من مواد الإغاثة الدولية الفورية. ثمّ إننا سنقوم بكل التقديرات الأخرى التي تعدّ مناسبةً لحظة دخولنا إلى هاييتي ونعمل على هذا الجهد، ونقوم أيضاً بالتنسيق مع المينوستاه والناس المتواجدين هناك. كان قائد المينوستاه في ميامي حين حدث الزلزال، وبالتالي فهو حالياً في طريقه إلى هاييتي ومن المتوقع أن يصل إلى بورت أو برنس في أية لحظة. سوف يساعدنا ذلك على تنسيق جهودنا، لأنّ الأمم المتحدة، وأكرر ذلك، قد تعرضت بطبيعة الحال لخسائر ذات دلالة مع انهيار مقرها الرئيسي، جزء منه على الأقل. هذه إذن هي الجهود الأولية التي أطلقناها. ومع تلقينا للتقييمات الخاصة بما ستؤدي إليه، سوف نقوم بالتعديلات اللازمة.. لقد أوضح وزير الدفاع والرئيس أنّ الأمر يتعلق بجهد لافت وأننا نجمع كل الموارد في وزارة الدفاع لدعم هذا الجهد».

**الفاعلون الرئيسيون في «العملية الإنسانية» الأمريكية في هاييتي كل من وزارتي الدفاع والخارجية، ومن يقود العملية الإنسانية العامة ليست وكالات حكومية مدنية بل البنتاغون!.**

## الأمن القومي الأمريكي.. أيضاً!!

لخّص تقرير لمؤسسة هيريتيج جوهر مهمة الولايات المتحدة في هاييتي على النحو التالي: «للزلزال عواقب على المستوى الإنساني وعلى مستوى الأمن القومي الأمريكي في آن معاً [ما يقتضي] رداً سريعاً ليس جريئاً فحسب، بل حاسماً أيَضاً، يعبئ الجيش والكفاءات المدنية والحكومة الأمريكية لتقديم المساعدة الإنسانية قصيرة الأجل وكذلك برنامج إعمار وإصلاح طويل الأجل في هاييتي».

في البداية، ستشارك البعثة العسكرية في تقديم العناية الأولية والإسعافات، وكذلك في العمليات البوليسية وتلك المتصلة بالأمن العام.

سيطر سلاح الجو الأمريكي على عمليات النقل الجوي وإدارة مطار بورت أو برنس. بعبارات أخرى، ينظّم الجيش الأمريكي حركة المساعدة الطارئة والإغاثة المرسلة إلى البلاد على متن طائرات مدنية. لا يعمل سلاح الجو تحت أمرة مسؤولي المطار الهاييتيً، فقد تمّت إزاحة هؤلاء المسؤولين. الجيش الأمريكي هو الذي يدير المطار. يعمل فريق إف إيه إيه مع مراقبي القتال في وزارة الدفاع بهدف تحسين الحركة الجوية ومداخل المطار ومخارجه. لقد أعاد سلاح الجو الأمريكي فتح المطار يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني وأوكل لمجموعة التدخل الطارئ الخاصة به السلطة العليا على أرض المطار التي تسمح لسلاح الجو بتحديد الأولويات والتوقع والسيطرة على المجال الجوي للمطار.

تتضمن السفينة - المستشفى يو إس إن إس كومفورت التابعة للسلاح البحري ١٠٠٠ سرير، وفيها أكثر من ألف موظف، من عاملين طبيين وموظفي دعم، وقد أرسلت إلى هاييتي تحت سلطة القيادة الجنوبية. حين حدث الزلزال، كان هنالك ٧١٠٠ شخص عسكري وأكثر من ٢٠٠٠ شرطي، أي قوّة أجنبية يزيد عددها على ٩٠٠٠ شخص. في المقابل، تتضمّن المينوستاه أقل من ٥٠٠ عضو مدني دولي.

## تحت نير الاستعمار

كان كل من الولايات المتحدة وفرنسا وكندا «شركاء» في انقلاب ٢٩ شباط ٢٠٠٤.

هاييتي محتلة عسكرياً منذ أعدت الولايات المتحدة لانقلاب العام ٢٠٠٤. تقدم القوات الأمريكية بقيادة الساوثكوم وقوات المينوستاه التواجد العسكري في هاييتي لنحو ٢٠٠٠٠ جندي مشاة في بلد يعدّ ٩ ملايين نسمة. بالمقارنة مع أفغانستان، قبل تصعيد أوباماً العسكري، بلغت قوات الولايات المتحدة وحلف الناتو معاً ٧٠٠٠٠ مقابل ٢٨ مليون نسمة. بكلمات أخرى، وعلى أساس عدد السكان، هنالك قواتٌ في هاييتي يفوق عًددها عدد القوات في أفغانستان.

تمت عدة تدخلات عسكرية مولتها الولايات المتحدة في التاريخ الحديث. ففي العام ١٩٩٤، بعد ثلاث سنوات من الحكم العسكري، تم إرسال قوة احتلال تبلغ ٢٠٠٠٠ جندي مشاة و«حراس سلام» إلى هاييتي. التدخل العسكري الأمريكي للعام ١٩٩٤ لم يكن مكرساً لإعادة الديمقراطية، بل على العكس، فقد حدث لمنع تمرد شعبي ضد الزمرة العسكرية وشراذمها النيوليبرالية.

بقيتً القوات الأمريكية والحليفة في البلاد حتى العام ١٩٩٩. تمّ حلّ القوات المسلحة الهاييتية وعيّنت وزارة الخارجية الأمريكية فرقةً من المرتزقة لتقديم «نصائح تقنية» لإعادة هيكلة الشرطة الوطنية الهاييتية.

في الأشهر السابقة لانقلاب العام ٢٠٠٤، درّبت القوات الخاصة الأمريكية والسي آي إيه كتائب موت تشكّلت من عناصر قديمة تعود لعهد دوفالييه. عبر الجيش شبّه العسكري المتمرد الحدود قادماً من جمهورية الدومينيكان مطلع شباط ٢٠٠٤. «كانت وحدةً شبه عسكرية جيدة التسليح والتدريب والتجهيز، تغلغلها الأعضاء القدامى في جبهة التقدم الهاييتية، كتائب الموت (باللباس المدني) المتورطة في القتل الجماعي للمدنيين وفي اغتيالات سياسية أثناء الانقلاب العسكري في العام ١٩٩١ الذي مولّته السًي آي إيه وأدّى إلى الإطاحة بحكومة جان برتران أريستيد المنتخبة ديمقراطياً». (انظر، ميشيل شوسودوفسكي، The Destabilization of Haiti: Global Research. February ٢٨, ٢٠٠٤، ٢٨ شباط ٢٠٠٤)

تم إرسال قوات أجنبية إلى هاييتي. وتأسست المينوستاه في خضم الانقلاب الذي مولته الولايات المتحدة في شباط ٢٠٠٤ وخطف وترحيل الرئيس المنتخب ديمقراطياً جان برتران أريستيد. لقد أعدّت الولايات المتحدة الانقلاب بدعم من فرنسا وكندا.

ثمّ اندمجت وحدات جبهة التقدم مع قوة الشرطة في البلاد، التي كانت تحت إشراف المينوستاه. في خضم الفوضى السياسية والاجتماعية التي أثارها الزلزال، سوف تلعب الميليشيا المسلحة القديمة وعناصر دوفالييه القديمة دوراً جديداً.

## برنامجٌ مخفي

تتمثّل المهمة الضمنية للساوثكوم، بقيادة أركانها الواقعة في ميامي وتجهيزاتها العسكرية الأمريكية عبر أمريكا اللاتينية، في ضمان الإبقاء على الأنظمة المحلية الخانعة، أي الحكومات الأمريكية بالوكالة، المخلصة لتوافق واشنطن وللبرنامج السياسي النيوليبرالي. وعلى الرغم من أنّ الموظفين العسكريين الأمريكيين سيتورطون بفعالية بدايةً في المساعدات الطارئة وفي إغاثة المنكوبين، فسوف يًخدم هذا التواجد العسكري الأمريكي المتجدد في هاييتي في وضع قدم في البلاد وفي مواصلة الأهداف الستراتيجية والجيوسياسية الأمريكية في حوض الكاريبي، وهي أهدافٌ موجهةٌ على نحو كبير ضد كوبا وفنزويلا.

لا يتمثل الهدف في العمًل على إعادة تأهيل الحكومة الوطنية والرئاسة والبرلمان، وكلها تمزقت بفعل الزلزال. منذ سقوط دكتاتورية دوفالييه، تمثّلت غاية الولايات المتحدة في تفكيك الدولة الهاييتي تدريجياً واستعادة الاتجاهات الاستعمارية ومنع عمل حكومة ديمقراطية. وفي السياق الحالي، لم يعد الهدف يقتصر على تحطيم الحكومة، بل أصبح يتضمن إعادة تنظيم تفويض المينوستاه، التي تدمّر مقرّها العام.

سرعان ما سقط الدور المتمثل في إدارة أعمال الإغاثة بين أيدي الولايات المتحدة في غياب أية هيئة ذات كفاءة، على المدى القصير على الأقل.

قبل الزلزال، كان يتواجد نحو ٦٠ موظفاً عسكرياً في هاييتي، وفق مصادر عسكرية أمريكية. وبين ليلة وضحاها، تمّ تصعيدٌ عسكريٌ فوري: ١٠٠٠٠ جندي مشاة وًمارينز وقوات خاصة وموظفون في أجهزة الاستخبارات، الخ، ناهيك عن قوات المرتزقة الخاصة المتعاقدة مع البنتاغون.

الأرجح أنّ العملية الإنسانية سوف تستخدم كذريعة وتبرير لترسيخ وجود عسكريٍّ أمريكي دائم في هاييتي، فنحن أمأم نشرً مكثّف، أمام «تًصعيد» لعدد العاملين العسكريين المكلفين بالإغاثة.

ستتمثل المهمًة الأولى للساوثكوم في السيطرة على ما تبقى من وسائل الاتصالات والنقل، وكذلك على بنى الطاقة التحتية في البلاد. الولايات المتحدة تسيطر الآن بحكم الأمر الواقع على المطار. والأرجح أنّ نشاطات المينوستاه، التي خدمت مصالح السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداياتها في العام ٢٠٠٤، سوف تنسّق مع نشاطات الساوثكوم. كما سيسيطر الجيش الأمريكي بحكم الأمر الواقع على بعثة الأمم المتحدة.

## عسكرة منظمات الإغاثة التابعة للمجتمع المدني

يسعى الجيش الأمريكي في هاييتي إلى الإشراف على نشاطات المنظمات الإنسانية المصادق عليها. وهو يسعى أيضاً إلى التعدي على النشاطات الإنسانية لفنزويلا وكوبا:

«حكومة رونيه بريفال ضعيفة ومتخبطة تماماً في الوقت الراهن. والأرجح أنّ كوبا وفنزويلا، المصممتين على تقليص نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، ستغتنمان هذه الفرصة لرفع صورتهما ونفوذهما [...]» (جيمس م. روبرتس وراي وولسر، American Leadership Necessary to Assist Haiti After Devastating Earthquake، مؤسسة هيريتيج، ١٤ كانون الثاني ٢٠١٠).

في الولايات المتحدة، تمّت عسكرة عمليات الإغاثة أثناء أزمة كاترينا، حين دعي الجيش للعب الدور المسيطر.

يستند نموذج تدخل الطوارئ في الساوثكوم إلى دور النورثكوم، الذي طلب منه تفويض «وكالة رئيسية» في إجراءات الطوارئ في الولايات المتحدة.

أثناء إعصار ريتا في العام ٢٠٠٥، جرى العمل التحضيري المفصل لـ«عسكرة عمليات الإغاثة»، ويتضمّن دوراً مسيطراً للنورثكوم. في هذا الصدد، لمّح بوش إلى الدور المركزي للجيش في عمليات الإغاثة: «هل هنالك كارثة طبيعية، واسعةٌ إلى حدٍّ ما، تسمح لوزارة الدفاع بأن تضبح الوكالة الرئيسية لتنسيق الإغاثة وإدارتها؟ سيكون ذلك اعتباراً مهماً يتوجب على الكونغرس التفكير فيه». (تصريح للرئيس بوش في مؤتمر صحفي، Bush Urges Shift in Relief Responsibilities - washingtonpost.com، ٢٦ أيلول ٢٠٠٥).

«رد الفعل على الكارثة الوطنية لا تنسقه الحكومة المدنية في تكساس، بل يتم تنسيقه من مكان بعيد، وفق معايير عسكرية. سوف تتحكم قيادة أركان القيادةً الأمريكية الشمالية مباشرةً بحركة العاملين والمعدات العسكرية في خليج المكسيك. وكما في حالة كاترينا، سوف يتجاوز نشاطات الهيئات المدنية. لكن في هذه الحالة، تخضع العملية برمتها إلى سلطة الجيش أكثر مما تخضع إل الفيما». (ميشيل شوسودوفسكي، موقع أبحاث العولمة، US Northern Command and Hurricane Rita، ٢٤ أيلول ٢٠٠٥).

## الخلاصة

**هاييتي بلدٌ يقبع تحت وطأة الاحتلال العسكري منذ انقلاب شباط ٢٠٠٤ الذي نظّمته الولايات المتحدة.**

**إنّ دخول ١٠٠٠٠ جندي مشاة مسلحين تسليحاً ثقيلاً، بالتضافر مع نشاطات الميليشيا المحلية، ربما يسقط البلاد في فوضى اجتماعية.**

**لقد دخلت هذه القوات إلى البلاد لتعزيز «حراس السلام» في المينوستاه وقوات الشرطة الهاييتية (التي تتغلغلها عناصر دوفالييه السابقة)، والتي كانت مسؤولةً منذ العام ٢٠٠٤ عن جرائم حرب موجهة ضد الشعب الهاييتي، ومن بينها قتل للمدنيين دون تمييز.**

**تكثّف هذه القوات قوى الاحتلال المتواجدة بتفويض من الأمم المتحدة.. سوف يتواجد ٢٠ ألفُ جندي أجنبي بقيادة الساوثكوم والمينوستاه في البلاد. والأرجح أنّه سيكون هنالك إدماجٌ أو تنسيقٌ لبنى قيادة هاتين الهيئتين.**

**لقد برهن الشعب الهاييتي على درجة عالية من التضامن والشجاعة والالتزام الاجتماعيً، إذ تعاون الهاييتيون وعملوا بوعي: في شروط بالغة الصعوبة، فور حدوث الزلزال، قامً مواطنون بتنظيم فرق إغاثة عفوية.**

**سوف تضعف عسكرة عمليات الإغاثة الإنسانية قدرات الهاييتيين التنظيمية لإعادة بناء مؤسسات الحكومة المدنية المدمرة. كما أنّ هذه العسكرة ستتعدى على جهود الفرق الطبية الدولية ومنظمات الإغاثة الإنسانية.**

**من الضرورة بمكان أن يعارض شعب هاييتي بحزم تواجد القوات الأجنبية في بلاده، لاسيمًا في إطار عمليات الأمن العام، ومن الضروري أن يعارض الأمريكيون في كل أرجاء الولايات المتحدة بحزم قرار إدارة أوباما بإرسال قوات قتالية أمريكية إلى هاييتي.**

**لا يمكن أن تحدث إعادة بناء حقيقية ولا تنمية حقيقية في ظل احتلال عسًكري أجنبي.**

# بلاد المطربين.. أوطاني

أحلام مستغانمي

**وصلتُ إلى بيروت في بداية التسعينات، في توقيت وصول الشاب خالد إلى النجوميّة العالميّة. أغنية واحدة قذفت به إلى المجد، كانت أغنية «دي دي واه» شاغلة الناس ليلاً ونهاراً. على موسيقاها تُقام الأعراس، وتُقدم عروض الأزياء، وعلى إيقاعها ترقص بيروتٍ ليلاً، وتذهب إلى مشاغلها صباحاً.**

كنت قادمة لتوّي من باريس، وفي حوزتي مخطوط «ذاكرة الجسد»، أربعمائة صفحة قضيت أربع سنوات في نحتها جملة جملة، محاولة ما استطعت تضمينها نصف قرن من التاريَخ النضالي للجزائر، إنقاذاً لماضينا، ورغبة في تعريف العالم العربي إلى أمجادنا وأوجاعنا. لكنني ما كنت أُعلن عن هويتي إلاّ ويُجاملني أحدهم قائلاً: «آه.. أنت من بلاد الشاب خالد!»، واجداً في هذا الرجل الذَي يضع قرطاً في أذنه، ويظهر في التلفزيون الفرنسي برفقة كلبه، ولا جواب له عن أي سؤال سوى الضحك الغبيّ، قرابة بمواجعي. وفوراً يصبح السؤال، ما معنى عبَارة «دي دي واه»؟ وعندما أعترف بعدمِ فهمي أنا أيضاً معناها، يتحسّر سائلي على قَدَر الجزائر، التي بسبب الاستعمار لا تفهم اللغة العربية!

وبعد أن أتعبني الجواب عن (فزّورة) «دي دي واه» وقضيت زمناً طويلاً أعتذر للأصدقاء والغرباء وسائقي التاكسي، وعامل محطة البنزين المصري، ومصففة شعري عن جهلي وأُميتي، قررت ألاّ أفصح عن هويتي الجزائرية، كي أرتاح.

لم يحزنّي أن مطرباً بكلمتين، أو بالأحرى بأغنية من حرفين، حقق مجداً ومكاسب، لا يحققها أي كاتب عربي نذر عمره للكلمات، بقدر ما أحزنني أنني جئت المشرق في الزمن الخطأ.

ففي الخمسينات، كان الجزائري يُنسبُ إلى بلد الأمير عبد القادر، وفي الستينيات إلى بلد أحمد بن بلّة وجميلة بو حيرد، وفي السبعينيات إلى بلد هواري بومدين والمليون شهيد... اليوم يُنسب العربي إلى مطربيه، وإلى المُغنّي الذي يمثله في «ستار أكاديمي»... وهكذا، حتىَ وقت قريب، كنت أتلقّى المدح كجزائرية من الذين أحبُّوا الفتاة التي مثلت الجزائر في «ستار أكاديمي»، وأُواسَى نيابة عنها.. هذا عندما لا يخالني البعض مغربية، ويُبدي لي تعاطفه مع صوفيا.

وقبل حرب إسرائيل الأخيرة على لبنان، كنت أتابع بقهر ذات مساء، تلك الرسائل الهابطة المحبطة التي تُبث على قنوات الغناء، عندما حضرني قول «ستالين» وهو ينادي، من خلال المذياع، الشعب الروسي للمقاومة، والنازيون على أبواب موسكو، صائحاً: «دافعوا عن وطن بوشكين وتولستوي». وقلت لنفسي مازحة، لو عاودت إسرائيل اليوم اجتياح لبنان أو غزو مصر، لَمَا وجدنا أمامنا من سبيل لتعبئة الشباب واستنفار مشاعرهم الوطنية، سوى بث نداءات ورسائل على الفضائيات الغنائية، أن دافعوا عن وطن هيفاء وهبي وإليسا ونانسي عجرم ومروى وروبي وأخواتهن.. فلا أرى أسماء غير هذه لشحذ الهمم ولمّ الحشود.

وليس واللّه في الأمر نكتة. فمنذ أربع سنوات خرج الأسير المصري محمود السواركة من المعتقلات الإسرائيلية، التي قضى فيها اثنتين وعشرين سنة، حتى استحق لقب أقدم أسير مصري، ولم يجد الرجل أحداً في انتظاره من «الجماهير» التي ناضل من أجلها، ولا أستحق خبر إطلاق سراحه أكثر من مربّع في جريدة، بينما اضطر مسؤولو الأمن في مطار القاهرة إلى تهريب نجم «ستار أكاديمي» محمد عطيّة بعد وقوع جرحى جرّاء تَدَافُع مئات الشبّان والشابّات، الذين ظلّوا يترددون على المطار مع كل موعد لوصول طائرة من بيروت.



في أوطان كانت تُنسب إلى الأبطال، وغَدَت تُنسب إلى الصبيان، قرأنا أنّ محمد خلاوي، الطالب السابق في «ستار أكاديمي»، ظلّ لأسابيع لا يمشي إلاّ محاطًا بخمسة حراس لا يفارقونه أبداً.. ربما أخذ الولد مأخذ الجد لقب «الزعيم» الذي أطلقه زملاؤه عليه! ولقد تعرّفت إلى الغالية المناضلة الكبيرة جميلة بوحيرد في رحلة بين الجزائر وفرنسا، وكانت تسافر على الدرجة الاقتصادية، مُحمَّلة بما تحمله أُمٌّ من مؤونة غذائية لابنها الوحيد، وشعرت بالخجل، لأن مثلها لا يسافر على الدرجة الأُولى، بينما يفاخر فرخ وُلد لتوّه على بلاتوهات «ستار أكاديمي»، بأنه لا يتنقّل إلاّ بطائرة حكوميّة خاصة، وُضعَت تحت تصرّفه، لأنه رفع اسم بلده عالياً!

وَلا حول ولا قوّة إلاّ باللّه.. أواه.. ثمّ أواه.. مازال ثمّة مَن يسألني عن معنى «دي دي واه»!

*كاتبة وأديبة جزائرية

## انهيار الرأسمالية



ضمن سلسلة «عالم المعرفة» التي يصدرها «المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب» صدر عدد هذا الشهر بعنوان «انهيار الرأسمالية - أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود» للمؤلف أولريش شيفر، وترجمة د. عدنان عباس علي، يقع الكتاب في اثني عشر فصلاً يتناول خلالها المؤلف الرأسمالية قاب قوسين من الهاوية، ومنظري الرأسمالية الجديدة، والطريق إلى اقتصاد السوق المحررة من القيود، وازدهار الرأسمالية، والأزمة في فصلها الأول والثاني والثالث، والانهيار الكبير، والمجتمع السقيم، والعالم يعيش حقيقة تحولات مهمة، وبرنامج مضاد للسقوط في الهاوية، والأزمة المالية ستليها أزمة أخرى بكل تأكيد.

يقول المؤلف: تبلورت فكرة تأليف هذا الكتاب في ربيع العام ٢٠٠٨، أي حينما كانت الأزمة العالمية لا تزال في بداياتها الأولى، فحتى ذلك الحين لم تتعرض البورصات بعد إلى زلزال عالمي الأبعاد، ولم يعصف بأسواق المال انهيار ذو بال، وكان كثير من المتخصصين قد زعموا وقتذاك، إننا قد خلفنا وراءنا أوخم العواقب وأن الصدمات ستكون عما قريب نسيا منسيا، وكان دعاة الرأي المخالف لهذا الزعم عملة نادرة آنذاك، بيد أن المرء الذي أصغى بأذن واعية ونظر إلى الأمور بعين فاحصة، كان يرى في الساحة مراقبين واقتصاديين ومصرفيين آخرين فزعين يحذرون من اندلاع كارثة مفجعة، اندلاع كارثة لن تقتصر على بلد واحد أو إقليم معين، بل ستتخذ أبعادا عالمية بكل تأكيد.

# «أمريكا» من وجهة نظر شيرين دباس

◄ نبيل محمد

**عاماً بعد عام تتعدد الموضوعات التي تطرحها السينما الفلسطينية الحديثة، والتي تأخذ مكاناً لها في المحافل السينمائية العالمية.**

**«أمريكا» الفيلم الذي يحمل توقيع المخرجة الفلسطينية شيرين دباس يبدو مختلفاً بعض الشيء من حيث الطرح والموضوع والتكنيك عن السينما الفلسطينية التي سادت في السنوات الأخيرة، من حيث انطلاقه من فكرة شديدة البساطة ونقاشها ببساطة ووضوح ومباشرة والاعتماد على إمكانيات الممثلين وتفاصيل الواقع المتجسد أمام الكاميرا.**



هي قصة مستمدة من الواقع الداخلي في فلسطين، وتتمحور حول الهجرة التي أصبحت إحدى الخيارات المرعبة للأسرة الفلسطينية في الداخل، فتلك الأم التي تحمل عدة شهادات، وتعمل في بنك قريب من مكان إقامتها في بيت لحم، تتعرض للحاجز الإسرائيلي يومياً، وتتكرر المأساة وتتعمق يوماً بعد يوم، الأسئلة نفسها سبق وطرحت، ولكنها تأتي هنا بإيقاعات مختلفة.

تأتي الموافقة على السفر إلى أمريكا، فتخضع الأم لرأي ابنها الصغير المتميز في مدرسته، وتسافر لتسكن في بيت أختها في أمريكا أثناء سقوط النظام العراقي، ليبدأ الصراع مع حيثيات المنفى خصوصاً وأن هذا المنفى هو أمريكا.

تقع الأم في مطب البحث عن العمل، حيث أن النقود التي حملتها من فلسطين تمت مصادرتها في المطار، إذ كانت تخبئها الأم في علبة الحلويات، فيصبح العمل أكثر اضطراراً، ورغم الشهادات التي تحملها إلا أن كونها عربية تجبر على العمل في مطعم، وتتعرض لمواجهة اختلاف تفاصيل الحياة اليومية ومشكلة التعاطي مع الآخر ورؤية الأمريكيين للعرب: إرهابيون.. انتحاريون.. إسلاميون.. على الرغم من أن الأم مسيحية، والطفل يتعرض لمعاناة شديدة مع زملائه في المدرسة، إذ يسمونه أسامة بن لادن ليبدأ الطفل بالتغير وظهور طبيعة عدوانية.

التفاصيل البسيطة في الفيلم تشكل عمود ارتكاز، بحيث يخرج من خلالها من رتابة السرد.. الكلب الذي ينبح على المسافرة في المطار على الرغم من أنها لا تحمل أية ممنوعات... التعليق على ملابس الطفل بأنها غير متناسبة مع المجتمع الأمريكي... إحساس رب الأسرة العربية في أمريكا بأنه يمول أمريكا من خلال الضرائب التي يدفعها.

فكرة العودة إلى الوطن تراود الأسرة دائماً، وخصوصاً بعد الحرب على العراق واشتداد صعوبات الحياة في المنفى، إلا أن السجن الداخلي في فلسطين أيضاً يزداد إجباراً للمنفي على البقاء في المنفى، فالبطلة تتصل بأمها في فلسطين لتسمع أخبار احتجاز أخيها عدة ساعات على الحاجز.

لا مكان للحياة إذاً.. يجب أن يحاول المنفي دائماً التأقلم ضمن المجتمع الذي يرفضه.. سيعيش مرفوضاً أينما حل.. لتكون مجرد الذكريات والموسيقا والأغاني ما يشد عزيمته على التأقلم قسراً.. هي رسائل بسيطة ومكررة إلا أن صيغة الفيلم والكوميديا في بعض المشاهد، وإبداع الممثلة في أداء تفاصيل الدور أعطى الفيلم ميزة جعلته يخوض في سياق مهرجانات عالمية مثل مهرجان «كان» ويحوز على جوائز كبيرة.

## كتابات معاصرة

صدر العدد الجديد من مجلة «كتابات معاصرة» البيروتية، وحوى العدد عدة ملفات أولها ملف «الحرية وثقافة العلة» وفيه: «ساد في النص/ بذخ الكتابة» لفيليب سوللرز، «ثقافة العلة/ الثقافة والعقل والدماغ» لغليفورد غيرتز، «هربرت ماركيوز: مركزية الإيديولوجية غيرية الاستطيقا» لمحمد بن مالك. الملف الثاني: «فلسفة جديدة للتاريخ» وفيه: «غادامير والإصغاء إلى التاريخ» لمصطفى كيحل، «العود الأبدي - الواحدي - النفسُهُ» لـ سامي أدهم، «حسن حنفي وفلسفة جديدة للتاريخ العربي؟» لجليد قادة، «في الرواية: الآخر يأتي من التاريخ» لسليمة لوكام، «مداخيل التأريخ للفلسفة» لمحمد أخريف. الملف الثالث: «سيمياء الوحدات اللسانية/ «القواعد» وقوانين الفيزياء الحديثة» وحوى: «لويس يلمسليف والجلوسيماتية» لأزوالد دوكرو، «قواعد الشعر وقوانين السبين/ نظرية السبينات الشاعرة» لـ بوبكري فراجي، «القواعد النحوية في ضوء الدراسات اللسانية» لمحمد بوعرعارة، «التناص قانون النصوص جميعا» لبوعيشة عمارة. الملف الرابع: «الفن التشكيلي والآخر الاستلهام والانفجار اللوني» وفيه: «ثقافة الحداثة في التشكيل العربي محمود مختار وخزيمة علواني» لعدنان خوجة، «الواقع الراهن للحركة التشكيلية في لبنان» لعادل قديح، «من الانفجار الكوني إلى الانفجار اللوني» لرويدا الرفاعي، «الفن والترجمة الحاسوبية/ ترجمة الكاريكاتور: ناجي العلي وعماد حميدة» لمحسن التومي، «الفن الزنجي يخرج من واجهاته الإثنية» لغيوم ابولليني..

## ربما..!

### قصص الحب أولاً.. وأخيراً!

ما الذي يجعل قصص الحب التي نعايشها في العمل ومحيطنا الاجتماعي أقلّ بريقاً وسحراً في عيوننا؟ لماذا يخفت ذلك الشغف الكبير لروميو وجولييت، وسواهما من الثنائيات الغرامية الخالدة، حين يكون أبطال قصة ما قريبَين، جغرافيّاً، منا؟

هل معرفة التفاصيل والاطلاع عليها، ومعرفة الأشخاص وأحوالهم، عن كثب، تحصرهم في نطاق العادي والمألوف؟ منذ متى صار الحب أمراً عادياً، وهو الذي لا يتوقف عن اتخاذ أشكال متغيرة ومتحولة، حتى لا تكاد حالة حب تشبه أخرى في إيقاعها وجريانها؟ ومن جانب ثان، لم يتضاعف اهتمامنا بقصة ما حين تَصل حدود الفضيحة؟ ألأنّ الآخرين فعلوا ما عجزنا عن فعله، مما يعني أنهم أبطال في القصة، وفي المجتمع أيضاً؟

ولماذا ينظر معظمنا، بصورة سلبية على الغالب، إلى كل اثنين يجاهران بحبهما، ونحتفظ في مكان ما في ذاكرتنا بما يمكن أن نقوله ذات يوم عن أحدهما أو كليهما لحظة نميمة ما، متماهين في ذلك دون أن ننتبه، مع سائد غير متصالح مع نفسه، ومع الطبيعة، ومع الحد الأدنى من احترامه لإنسانيته؟

قد تبدو فكرة الاهتمام بقصص الحب فكرة روائية، لا همّ لصاحبها إلا جمع أكبر كمية من أغربها، لكنها، في الحقيقة، وللأمانة، أبعد من هذا بكثير، ولا تقع في بند انتهاك خصوصية الآخرين..

الاهتمام الحقيقي بقصص الحب هو اهتمام بأحوال الكائن الإنساني، في عبوره إلى ذاته والتناغم معها والإنصات إلى همسها، عبر التشارك مع آخر يعبر إلى ذاته أيضاً. وفي مستوى آخر يريد هذا الاهتمام رصد حياة لا تقبل التفريط، عبر جمال يتحدى بشاعة الوقت الراهن، وسعادة تصلح ما أفسده اليأس، وما لوثته الأشياء والشؤون الصغرى..

وحدهم العشاق من يصنعون العالم، ومن يعطون للأشياء معناها. ولكم أن تتصوروا كم كان هذا العالم سيمسي غريباً وبائساً وموحشاً لولا آدم وحواء بمعناهما الرمزي اللذان تنطحا ذات يوم لمهمة تأهيله وتعميره، وجعله صالحاً للعيش.

نعرف قصصاً من تلك التي انتهت بالقتل: امرأة تقرر مصيرها باختيار رجل لا يناسب منبتها، وتمضي معه مع أنها تعرف أن شارعاً ما، منعطفاً من المنعطفات، يخبئ لها طعنة خنجر أو رصاصة مسدس. ونعرف قصصاً من تلك التي انتهت بالجنون: رجل يعلق عمره على وهم امرأة لا تبالي به، وفي اللحظة التي يفقد فيها آخر بصيص أمل تطق (فيوزات) عقله. ونعرف قصصاً من تلك الممهورة بخاتم الفشل، لكن وهجها لا يخبو بين ضلوع أصحابها.. وبين هذه الاحتمالات تبقى لحظات الحب بدفء وصالها، وحرارة مواعيدها الرائعة، ووعود الارتباط الأبدي ينبوعاً يأبى النفاد، وذاكرة شخصية تسهل عبور برزخ الأيام اللاحقة.

لا يحتاج الحب إلى تعريف، ولا إلى تنظيرات، كل ما يريده أن يبقى هناك عشاق كي يبقى على قيد الحياة كائن صغير، بات مهدداً بالانقراض، اسمه: الأمل!

قطعاً.. لا توجد قصة سخيفة وأخرى عظيمة، فكل قصص الغرام والهيام والوله، اللاهي منها والمصيري، كلها على درجة واحدة من الأهمية، لأنها تحرك حياة اثنين، أو تصنع حياة اثنين، وهذه الأخيرة تخص صغار السن. ليست القصص التي حظيت بالشهرة هي الكبرى، وبالتالي فإن التي لم تُعرف أقل قيمة.. في ما خفي ونأى وتوارى، دائماً يكمن ما هو أعظم! وعلى الأرجح أننا لن ندرك ذلك ما لم نكن عشاقاً..

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

## عن «هيروشيما العاشق العربي»:

# العالم لن ينتهي ولسنا مسؤولين عن عقدة «المايا»

◄ قيس مصطفى



أمريكا ستُنهي العالم في ٢٠١٢، عقدة الذنب التاريخية لدى قتلة الهنود الحمر تظهر مجدداً باعتراف سينمائي بائس يقول إن نهاية العالم وشيكة وهي أقرب مما نتخيل. يستند الاعتراف إلى تقدم شعوب المايا السابقة في علم الفلك. ولكن المايا أنفسهم، لم يقولوا إن العالم سينتهي في هذا العام. فقط قال المايا: إن تقويمهم و حضارتهم ستنتهي بعد بضعة آلاف من السنين وتصادف حلول العام ٢٠١٢ عندنا. وسيأتينا هذا العام المرتقب كغيرنا، نحن الذين كان لنا حضارة في يوم من الأيام. ونحن الذين لا ننافس في مواتنا واستسلامنا للخرافات حتى شعوب المايا البدائيين (٦٠٠ ق.م). وبهذا لا تعود عقدة الذنب الكامنة في اللاوعي الأمريكي عقدة ذنب فقط تجاه الشعب المباد (المايا). بل إنها تصير عقدة ذنب يمكن الاستفادة منها بالكثير من الدولارات من جيوب فقراء العالم. خصوصاً أن الشائعات موجهة إلى شعوب العالم الثالث. حيث لدى الناس الكثير من أوقات الفراغ للاعتقاد بالخرافات. هكذا لم يقنع هيغل أحداً عندما قال إن: «العقل جوهر التاريخ»، وإن «العقل هو من سيسيطر على العالم». فالخرافة تعشّش في هذا العالم الذي لا يصبح متحضراً إلا عندما يريد أن يأتي بالديمقراطية إلى هذا الشرق البائس. فعندما يخطط الأمريكيون لغزو بلد من هذه البلدان يأتون باسم العلم والحرية، وعدا ذلك فإنهم ينشرون الخرافات ويظللون الشعوب بالسينما وبالكتب التجارية، في الوقت الذي تحاصر فيه أمريكا كل دول العالم، وتمنع كثير من شركات الطيران المدنية من شراء قطع الغيار، وتذهب أمريكا قائدة «العالم الحر» إلى منع الغذاء عن بعض الشعوب.

لا سيناريو واضحاً لجنون الطبيعة الذي يفترض حدوثه والذي سينهي كل شيء حي. ثمة الكثير من التكهنات. وسواء طلعت علينا الشمس من الغرب في يوم من أيام تلك السنة المرتقبة حسب الرواية الإسلامية أم أن مياه العالم قد تبخرت نتيجة انفجارات وعواصف شمسية حسب علماء يابانيين. وحتى لو كان «القمر لا يعطي ضوءه والنجوم تسقط من السماء وقوّات السماء تتزعزع» حسب الرواية المسيحية. لا بدّ أن يكون للناس يقين بشيء ما. ولا بدّ لهم أن يؤمنوا. لكن لا يفترض بأحد أن يؤمن بأمريكا وهوليودها التي دخلت على الخط والتي قالت كلمتها بتوقيع المخرج الألماني رولاند ايميريش عندما أنتجت الفيلم الشهير ٢٠١٢. وأما الدخول الهوليودي على الخط فهو أحد الأسباب التي تدفعنا إلى اليقين أن العالم لن ينتهي في السنة المذكورة، وحتى لو كانت الطبيعة ستدمر نفسها في هذا العام، فإن ذلك لن يحصل لأنه لا يمكن لأمريكا والطبيعة أن يتفقا. راجعوا تحفظات باراك أوباما الرئيس الذي لا يختلف كثيراً عن سلفه جورج بوش على اتفاقية قمة كوبنهاغن لتغيير المناخ. هناك حيث أودى الرئيس الأسود بمستقبل الدول الفقيرة. التي تحدّر من إحداها في يوم من الأيام. لكن حب الآخرين لا ينتقل بالنطاف، والوقوف إلى جانب الضعفاء لا يورَّث.

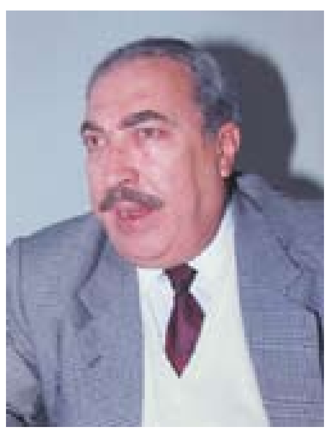
٢٠٠ مليون دولار تكلَّفها الفيلم الذي حصد أضعاف هذا المبلغ في صالات السينما في العالم، ثمة إحساس لدى البشرية أن كل شيء في خطر، فالمأزق الأخلاقي الذي وضعت الرأسمالية العالم فيه، يجعل الجميع بحاجة إلى ذلك النذير الذي تجسد في فيلم سينمائي اشترك فيه الممثلون جون كوزاك وأماندا بيت ووودي هاريسون. إنها الورطة الأخلاقية التي زجت الأسواق الإنسانية بها. والتي جعلت كل البشر مذنبون في انتظار اللحظة الحاسمة. والتي جعلت فرائصهم ترتعد كلما خرج عراف وقال إن نيزكاً سيغير مساره ويرتطم بكوكبنا الصغير، وان هذا النيزك لن يغير مساره إلا بتعويذة فيها طلاسم.

في الفيلم ينجو رؤساء العالم الحر، وأصحاب الشركات الكبرى، والأمريكي الذي يسبق الخطر ويتفوق على الكارثة، وفيما ينقلب العالم رأساً على عقب، يحقق اليانكي المعجزة. هكذا يظهر الإيطاليون أغبياء يلجؤون إلى الفاتيكان متضرعين إلى الله الذي لن يسعفهم. فيما لا وقت للمزاح في أمريكا. فالعمل جار على قدم وساق لإنقاذ الأمريكيين من الكارثة، رهبان التيبت لن تنفعهم طيبتهم. فماء البحر قادم. وسيغمر أمنياتهم بالخلاص. أما مسلمو العالم فإنهم وحسب الفيلم يركعون حول الكعبة دون أن تظهر مشاهد لتهدم مناطقهم المقدسة، وذلك لضمان ترويج الفيلم بين مليار منهم. في حين لا يتوانى فنانو كاريكاتير العالم الحر عن نشر رسوم (مسيئة للإسلام)، فالعالم الحر هوائي لأبعد الحدود. ومتذبذب إلى الحد الذي لا يطاق. هكذا نظهر في الفيلم – نحن العربان- على هيئة أمراء يدفعون ملايين الدولارات للنجاة بالسفن التي سيبنيها العالم الحر، ثم نتخلى حتى عن عائلاتنا الممتدة وقبائلنا العتيدة لأنه «اللهم أسألك نفسي». ليتنا نتخلى عن عشائريتنا في أشياء أخرى، كتوزيع الثروات الوطنية لكننا لا نفعل ذلك أبداً لأن رأس مال العربان عشائريتهم. ولا بدّ لشيوخ العشائر من عزوة. في حين يضحي الرئيس الأمريكي الأسود، وحسب الفيلم أيضاً، ليموت مع من سيموت من شعبه.

لن ينتهي العالم في ٢٠١٢، لأنه لا يوجد نهاية يمكن لأمريكا أن تنقذ فيها أحداً، ونحن أبناء الشعوب التي لشدة ما نكل بها صرنا نغني: «أمريكا على الأسوار تهدي كل طفل لعبة للموت عنقودية/ يا هيروشيما العاشق العربي أمريكا هي الطاعون.. والطاعون أمريكا»، وبهذا لا نستطيع أن نرى نهاية العالم إلا على تلك الطريقة التي حول الإسرائيليون فيها غزة إلى مقبرة وسجن جماعيين. هناك في غزة نموذج لأرض تلفظ أنفاسها، وليس أسوأ من تلك النهاية التي حول الأمريكيون فيها العراق جهنم و.. «لأمريكا سنحفر ظلنا ونشخّ مزّيكا على تمثال أمريكا».

■

# الفنان هاني الروماني راحلاً



**غيّب الموت في دمشق يوم ٢٠١٠/١/٨ الممثل والمخرج السوري هاني الروماني عن عمر ناهز ٧٠ سنة، بعد إصابته بمرض رئوي مزمن، وذلك قبل إكمال مسلسله «أسعد الوراق» الذي كان يعيد تصويره من جديد مع الفنانة منى واصف بعدما حقق نجاحاً عربياً لافتاً في العام ١٩٧٤.**

ويعد هاني الروماني أحد أبرز وجوه الفن السوري، كما أنه من مؤسّسي الدراما السورية. ولد الروماني في دمشق عام ١٩٣٩، توجه إلى دراسة الطب البشري في مطلع شبابه، لكنه سرعان ما هجره ليلحق بحلم التمثيل، حيث قدّم العديد من الأعمال المسرحية ذات الأثر الكبير، لكن مسيرته الحقيقية واكبت انطلاق التلفزيون السوري الذي رافق صعوده بالكثير من الأعمال الناجحة وفي مقدمتها «أسعد الوراق»، المسلسل الذي لا ينسى.

قدم الروماني عبر مسيرته الطويلة العديد من المسرحيات كـ«تاجر البندقية»، «الفيل يا ملك الزمان»، «حفلة سمر من أجل ٥ حزيران»، وشارك في الكثير من الأفلام السينمائية: «الحدود»، «وجه آخر للحب»، «اللصّ الظريف»، «المغامرة».. أما على صعيد الدراما التلفزيونية فقد شارك كممثل في أبرز الإنتاجات السورية: «هجرة القلوب إلى القلوب»، «الجوارح»، «أبو كامل»، «الخوالي»، «نهاية رجل شجاع»، «بيت جدي»... كما قام بإخراج الأجزاء الخمسة من مسلسل «حمام القيشاني».

برحيل هاني الروماني تفقد الساحة الفنية العربية والسورية فناناً كبيراً ذا بصمة خاصة، وحضوراً لا يمكن أن يذهب إلى النسيان..

■

# اختيار «الحريق لا يزال مستمراً» ضمن عروض مهرجان «لندن فلسطين»

**اختارت اللجنة المنظمة لمهرجان «لندن فلسطين» للأفلام، الذي يُقام هذا العام في العاصمة البريطانية الفيلم الوثائقي «الحريق لا يزال مستمراً» ليكون ضمن الأفلام التي سيتم عرضها في المهرجان الذي يسعى كما يقول منظموه: لتعريف المجتمع الأوروبي وتحديداً البريطاني بأبعاد القضية الفلسطينية، وتناولها بشكل حقيقي، حيث ستبدأ عروض المهرجان في منتصف شهر إبريل من العام الحالي.**



وفيلم «الحريق لا يزال مستمراً» الذي أعده الكاتب الفلسطيني مهند صلاحات، وأخرجه المخرج الفلسطيني بشار حمدان، من إنتاج فضائية الجزيرة الوثائقية، عن إنتاج تنفيذي لشركة طيف للإنتاج الفني في الأردن، وعرض على شاشة الجزيرة الوثائقية في الحادي والعشرين من شهر آب ٢٠٠٩، في الذكرى الأربعين لحرق المسجد الأقصى واستمر عرضه على مدى ثلاثة أيام وفي أوقات بث مختلفة.

يروي الفيلم أحداث حريق المسجد الأقصى، ويسلط الضوء على الأحداث التي مهدت لذلك وتلك التي صاحبت عملية الحرق، كما تتجول الكاميرا لعرض الأماكن المحترقة وكيف كانت عملية الحريق وتدرجها، ويتحدث في الفيلم شخصيات عديدة عاصرت تلك الفترة وتولت مسؤوليات مختلفة ومازالت في مسرح الأحداث، من هذه الشخصيات عكرمة صبري مفتي الديار الفلسطينية السابق، والأب عطاالله حنا رئيس أساقفة الروم الأرثوذكس، وغيرها العديد من شهود العيان الذين عاصروا الحادثة.

كما يتناول الفيلم ردود الفعل الإعلامية والسياسية على تلك الجريمة، ويستعرض الخطط المستمرة إلى اليوم بهدف تهويد المسجد الأقصى والأراضي الفلسطينية، ويشمل لقطات تاريخية من أزمان مختلفة للمسجد ومحيطه.

يذكر كذلك أن مهرجان «لندن فلسطين» هو أكبر تظاهرة فنية لعرض الأفلام عن فلسطين في أوروبا، يتم فيها عرض مجموعة منتقاة من الأفلام الوثائقية التي تتناول القضية الفلسطينية وحيثياتها، بهدف تعريف المجتمع الأوروبي بتفاصيل وحقائق القضية الفلسطينية وما يجري من انتهاكات إسرائيلية بحق الإنسان الفلسطيني وتاريخه وتراثه، ولذلك يتم انتقاء أفلام وثائقية تعرضت بشكل دقيق لابعاد واقعية وحقيقية في القضية الفلسطينية وتاريخ الصراع، أو أفلام استعرضت الواقع الفلسطيني والثقافة والتراث والتاريخ الفلسطيني.

■

## بين قوسين



### الإعلام الرسمي..

◄ جهاد أسعد محمد

لعله من المفيد التذكير أن لكل وسيلة إعلامية، خاصة أو حزبية أو رسمية، خطة استراتيجية ذات وجهة وطبيعة محددة لا تعرف أي نوع من الحياد في كل الموضوعات، وهي متغيرة وديناميكية، لكنها ترتبط دائماً وأساساً بإيديولوجية صاحبها أو راعيها وبأشكال تطورها، وبنوع الرسائل المراد إيصالها في كل مرحلة، والشرائح المستهدفة ومستوى وعيها... ومن هذا المنطلق فإن جملة العناصر الداخلة في تصنيع المنتج الإعلامي تكون مدروسة بعناية فائقة، بدءاً من البنى التحتية اللازمة، مروراً بالكوادر المطلوبة ومستوى ونوع ثقافتها وتأهيلها، وصولاً إلى أشكال ووسائل الخطاب والتأثير المتناغمة عضوياً، والتي قد تؤمن حداً مرتفعاً من إحتمالات تحقيق الأهداف الموضوعة آنياً واستراتيجياً.. فهل ينطبق ذلك على الإعلام الرسمي السوري؟

لا شك أن الإعلام الرسمي في بلادنا ما زال يعد من أكثر وسائل الإعلام إثارة للجدل على جميع المستويات، حتى برأي معظم العاملين فيه، وإذا اتفق الجميع على تخلف لغته وهشاشة كادره، فإنهم يختلفون حول غايات القائمين عليه ومستوى إدراكهم لما يخططون له مرحلياً واستراتيجياً ويسعون لتحقيقه. فالرأي الشائع بشدة، يرى الإعلام الرسمي ساذجاً، وأن ضحالة الطرح، وضعف الكفاءات البارز في معظم أقسام المنابر الإعلامية الحكومية، سببه آليات التعيين والانتقاء التي تعتمد غالباً على اعتبارات (خاصة) كالوساطات والمحسوبيات والحسابات (الديمغرافية المحلية)، وليس على مدى أهلية الشخص لسد احتياجات الموقع الذي يتبوؤه.. ومن يتبنى هذا الرأي يدعمه بإضافة ضعف عامل التأهيل والإعداد، أو تواضع الإمكانات المتاحة، أو التخلف الإداري... إلخ.. وهناك رأي آخر يناقض في المحصلة الرأي الأول، ويرى أن هذا الإعلام ذكي، بل و(خبيث)، وأن تصور سذاجته بجذره وإضافاته المختلفة، على صحته النسبية شكلاً، فيه من البراءة ومن قلة الانتباه ما يجعل أصحابه يختصرون المسألة برمتها فيه، فيقعون في فخ الخلط بين السبب والنتيجة، بين الأهداف المنهجية المقرة، والأدوات والوسائل والعناصر والكوادر اللازمة لتحقيقها، وهذا يجر بدوره إلى السهو عن أمر شديد الأهمية، وهو صورة المتلقي في ذهن واضع الخطة الإعلامية.

وثمة رأي ثالث يرى أن إعلامنا الرسمي، شأنه شأن كل شيء في بلادنا، تائه ومتخبط وعشوائي، لديه بعض الخطوط الحمراء التي يعرفها أصغر عامل فيه، وهي التي يقف عندها الرقيب ويوقف عندها الآخرين جميعاً، وعدا ذلك كل شيء يخضع للأمزجة والأهواء واختلاف الرؤى والمواهب والاجتهادات المرتجلة، حيث ينسف المعلق الرياضي فيه ما يقوله المحلل السياسي، ويلغي داعيته ما يقوله عالمه، وتمجّد مذيعته الصباحية ما سيسخر منه حوار المساء، ويغرق إعلاميوه في صراعات شخصية أو هامشية دائمة ومتكررة، بينما قد يتعذر على معظمهم صياغة رأي ناضج في الصراعات الأساسية..

في جميع الأحوال، فإن ما لا يختلف عليه اثنان، هو أن الإعلام الرسمي السوري أضعف بكثير من التحديات القائمة، السياسية والاقتصادية – الاجتماعية والديمقراطية، وقد خسر ثقة الناس منذ زمن، وبات بحاجة إلى صحوة حقيقية في الشكل والمضمون..

mjihad@kassiou.org